

1/5/19

عبد الكريم الخطيب

السياسة المالية

في الإسلام

- بيت المال
- الخراج والجزية
- الفعء والزكاة
- الرضا

ملزم الطبع والنشر
دار الفكر العربي

السياسة المالية في الإسلام وصلة بالعاملات المعاصرة

بقلم
عبد الكريم الخطيب

معزها الطبع والمتر
دار الفكر العربي

وزیر اعظمی للطبیعیات
سید انیس بش - کنيسة الأرمن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

هذا البحث ليس جديداً على الدراسات الإسلامية . فإذا استقام من موضوعه كتاب ، فإنما هو كتاب يضاف إلى المكتبة العربية ، ويأخذ مكاناً متواضعا بين هذا التراث العظيم من ثمرات الفكر الإسلامى فى هذا الباب .

فلتدعنى فقهاء المسلمين فى مختلف العصور عناية كبيرة بالنظر فى كتاب الله وفى سنة رسوله وفى سيرة صحابته ، ليضعوا من ذلك كله قواعد مقرررة فى كسب المال ، وفى وجوه إنفاقه ، وفيما لله فيه من حق ، وما لعباده من نصيب .

وإن يكن فى هذا البحث شىء من الجدة فهو فى امتداد النظر إلى أبعد مما امتدت إليه أنظار الباحثين فى هذا الباب من قدامى الفقهاء . . ذلك أنهم وقفوا بنظرهم فى التشرىعات المالية عند حدود الشريعة الإسلامية ، لم يتجاوزوها إلى ما كان عند الأمم الأخرى من تشرىعات سماوية أو وضعية ، ولم تناول بحريتهم الحياة الاقتصادية فى الشعوب الأخرى . المجاورة لهم وغير المجاورة ، وما كان لهذه الحياة من أثر فى الأوضاع الاجتماعية والسياسية لتلك الشعوب .

وأغلب الظن أن المسلمين وقد امتلأت نفوسهم عزة وقوة ، وفاضت قلوبهم طمأنينة وثقة بهذا الدين ، وبما شرع لهم من أحكام - لم يقع فى تفكيرهم أن وراء ما جاءت به شريعتهم فى سياسة المال وتديره نظر لناظر ، ولا مطلب لطالب .

وكانوا على حق في هذا !!

قد ارتفع بهم الإسلام في فترة قصيرة من الزمن إلى أعلى منزلة بين الناس، وأعطتهم الحياة في ظل الإسلام من كل ثمر طيب في سنوات قليلة مالم تعطه لأعرق الأمم حضارة في آلاف السنين !

فن السفة والجهل معاً أن تسول لمسلم نفسه - حينذاك - أن يبحث في مخلفات القرون عند الأمم الأخرى عن شيء يعتد به في دنيا أو دين !

أما في وقتنا هذا فإن الأمر جد مختلف .. فلقد تخاف المسلمون في موكب الحياة ، وسبقتهم الأمم أشواطاً بعيدة في ميادين العلوم والفنون ، وفي ماديات الحياة ومعنوياتها جميعاً .. ودعانا الواقع - طائعين أو مكرهين - إلى أن نلتفت وأن نطيل الالتفات إلى المجتمعات غير الإسلامية ، وأن نرصد سير حياتها ، وأن نتأثر به ، بل ونعيش فيه ، فتلك هي سنة الحياة : الضعيف مولع بتقليد القوى ، كما يقول ابن خلدون .. وقد غلبنا الغربُ على الحياة ، وذهب بالنصيب الأوفر منها ، وغلبنا هذا الغرب فيما غلب على كثير من شئوننا في عاداتنا ، وفي مقدرات حياتنا ، وفي منازع تفكيرنا . أقول وفي عقدتنا أيضاً ؟ ونعم . فإن كثيراً منا قد استبد بهم الإعجاب بالغرب وحضارته ، وأسلوب حياته ، وثمرات تفكيره ، نخفست في أنفسهم موازين قوميتهم ، وما تقوم عليه دعائم هذه القومية من دنيا أو دين !

فإن يكن لهذا الكتاب من غاية فإنما هي أن يذكر بأن الإسلام قد أقام بتعاليمه وتشريعاته دنيا قوية عزيزة إلى جانب الدين الكريم الذي أقامه في قلوب أتباعه ، وأن الإسلام لم يكن مجرد دعوة دينية تسوق الناس سوقاً إلى القبور وما وراء القبور من حساب وعقاب ، وجنة ونار ، حسب تلك التصورات المربضة الخاطئة التي عاش فيها المجتمع الإسلامي فترة طويلة من الزمن .

لقد مكن الإسلام للمسلمين في الأرض، وأرام الطريق القويم لعمرائها، ورسم لهم مناهج العمل والبناء فيها، فأقاموا أعظم حضارة عرفتها الحياة، وسجلها التاريخ، وشهدت عواصم الإسلام: بغداد، والقاهرة، ودمشق وقرطبة - ما لم تشهد عواصم الغرب في هذا العصر من ألوان الحضارة وأشكال العمران، وأسباب الطمأنينة والأمن والرخاء.

ولا شك أن المسلمين لم يقيموا دولتهم تلك إلا على أسس راسخة ودعائم قوية من ثمرات تفكيرهم، وعمل أيديهم، مستظلين بظل شريعتهم مهتدين بأضواء دينهم! إذ كان الدين هو الذي نشأ هذا المجتمع ورباه، ويمكن له في الأرض، فلم يكن لهم نظر في الحياة - مادياتها ومعنوياتها - إلا من خلال هذا الإحساس الديني العزيز على النفوس.

والمال - بلا شك - كان إحدى الدعائم القوية التي قامت عليها حضارة العرب .. وهو الذي تقوم عليه اليوم حضارة الغرب وتستند إلى قوته .. وهيات أن تقوم حضارة لا تجعل للمال وزنه وحسابه وتقديره في إقامة أسسها ودعم أركانها!

هذا ما أردت أن أذكر به في هذا البحث. ونحن في صبح بحث جديد لأمة العرب وأمجادها، ليكون من ذلك لرجال الاقتصاد عندنا حافز يدعوهم إلى النظر في التشريعات المالية في الإسلام، وليستفدوا بهذه التشريعات فيما يديرون من مباحث لتنمية اقتصادنا القومي، ووضع أسس جديدة له، تتفق مع مفاهيم الحياة الحاضرة، وتحقق لنا أوضاعاً يعتدل فيها ميزان حياتنا الروحية والمادية جميعاً.

ولا أريد أن أقطع على الباحثين طريق النظر والبحث، فأضع بين أيديهم ما ينتظر أن يحصلوا عليه بأنفسهم في مجال الدراسة الواعية لما رسم الإسلام

من أنظمة ، وما وصى به من توجهات في سياسة المال : كسبا وإتقانا . لا أريد أن أقطع على الباحثين طريقهم . فإن من الخير لهم وللحقيقة التي ينشدونها أن يرتادوا بأنفسهم دنيا المسلمين في عصورها الزاهية ، وأن يقلبوا صحف التاريخ في هذه الفترة من الزمن ، وأنا زعيم لم بأنهم سيجدون في باب الاقتصاد بالذات نظرات حكيمة صائبة لتنمية المال ، وحسن إنفاقه ، وفي توزيع الثروة والتقريب بين طوائف المجتمع ، وتقليل الفوارق بين أفراده وجماعته ، مما تنشده دعوات الإصلاح في الشرق والغرب دون أن تقع على طائل أو تنتهي إلى نتيجة يستريح لها الناس ، وترتفع بها أسباب الخلاف والشر بينهم !

على أنه إذا أخطأ الباحثون الطريق إلى بعض ما في الاقتصاد الإسلامي من توجهات ، فلن تخطئهم النظرة الأولى إلى أمرين واضحين غاية الوضوح ، وهما :
أولا : نظرة الإسلام إلى المال ووضعه الموضع الصحيح في الحياة ، واعتباره أداة من أدوات النفع العام ، ووسيلة قوية من وسائل عمران الحياة ، وأن الإسلام لم يكن أبدا حربا المال إلا حيث يكرز المال أداة في يد الطغاة المستبدين ، يستذلون به الناس ، ويستبدون به العباد .

وهذه النظرة من جانب الإسلام إلى المال تصحح الآراء الخاطئة التي تصور الإسلام دين عزلة ، وفقر ، وبدواة جافية غايضة ، وتضع المجتمع الإسلامي موضع الضائع في الحياة ، لا يعيش فيها إلا كما تعيش الطفليات .. لا ذاتية له بين المجتمعات ..

ستصح هذه النظرة تلك الآراء الخاطئة في المجتمع الإسلامي وسيزول معها هذا الشعور الذي انغلطنا به عن الحياة زمنا ، وأسلمنا زمامنا إلى غيرنا .. يفكر لنا ، ويتحكم في أساليب حياتنا .. إنه بهذا ستحرر أفكارنا ، وتخلص لنا سياستنا المالية على النحو الذي نراه ملائما لمجتمعنا ، محققا للعدالة بنتنا .

ثانيا : وعما لا يحيطه نظر الباحث في الاقتصاد الإسلامى - الزكاة ، ذلك النظام المالى الفريد الذى افردت به الشريعة الإسلامية من بين الشرائع السماوية جميعها ، فكانت ركنا من أركان هذا الدين ، لا يتم إلا بها . ولا يعتبر المسلم مسلما إلا إذا آمن بها وأداها كما يؤدى المسلم صلاة . وسيجد الباحثون الاقتصاديون فى هذا النظام المالى أداة فعالة فى تحقيق العدالة الاجتماعية على أكل صيرة وأوقافها . دون أن تخلف وراءها أثرا من الآثار الناجمة عن الضرائب فى صورها وأشكالها المختلفة ، مما قد يثير ألوانا من الجفوة والخلاف بين الحكام والمحكومين . الأمر الذى لا نجده فى الزكاة التى يؤديها المطالبون بها تنفيذاً لأمر السماء .. ذلك الأمر الذى تتقبله النفوس راضية ، فإن جحدته أوضنت به - وهيات - كان لولى الأمر حملها عليه ، واستخلاصه منها أوله عليها الحجة البالغة . حجة السماء التى لا ترد ! إن فريضة الزكاة مصدر عظيم من مصادر المال الذى يساق إلى خزائن الدولة ، والذى يمكن أن ينتفع به أيما انتفاع فى محاربة الفقر وما يتصل به من آفات .. ولا يحتاج الأمر إلى أكثر من دراسة جادة تضع الأسس التى يمكن أن تجبى بها ، وتمكن الأغنياء من أن يؤدوها ، وللفقراء من أن ينتفعوا بها .

وبعد : فأرجوا أن يكرن هذا البحث لبنة صالحة فى بناء نظام اقتصادى يعيش فى وجداننا ، ويرتبط به قديتنا ، فذلك هو الذى يملأ قلوبنا ثقة بأنفسنا وإيماننا بوجودنا ، وبهذه الثقة . وهذا الإيمان تدبج الأعمال . وتثمر الجهد . وتقوم الأمم عزيزة قوية . يمكنه من أبواب الحياة . الكريمة الطيبة . وبالله العون ، ومنه السداد والتوفيق ، وله الحمد على ما أسغ من نعم ظاهرة وباطنة . ربنا لا ترغ قلوبنا بعد إذ هديتنا . وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب ،
المؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مدخل إلى البحث

الإسلام دين الفطرة

* * *

(١)

هذا الكون الذى نحن - البشر - بعض مخلوقاته ينضغ لنظام محكم ،
وضوابط دقيقة : هى التى تحفظ وجوده على هذا الوضع القائم ، لا يعتريه
اضطراب ، ولا يدخل عليه خلل ، على كثرة العوالم السابجة فيه ، والمنطقة
فى كل فلك من أفلاكه : لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ، ولا الليل
سابق النهار ، وكل فى فلك يسبحون (١) .

ذلك ما يبدو لأول نظرة يلقيها الإنسان على هذا الكون الرحيب ،
نظرة تملأ القلب ، رهبة ، وجلالا ، وتشغل العقل دهشاً وحيرة . الذى
خلق سبع سموات طباقا ، ما ترى فى خلق الرحمن من تفاوت ، فارجع
البصر هل ترى من فطور . . ثم ارجع البصر كرتين ينقلب إليك البصر
خاسئا وهو حسير (٢) .

فإذا أمعن المرء النظر شيئا بعد هذا ، وجد لهذا الإجمال تفصيلا بعد
تفصيل ، لا ينتهى إلى أمد ، ولا يقف عند حد . فإذا يأخذ الناظر أو يدع

(١) سورة يس : (٤)

(٢) سورة اللّكه . (٤)

من هذا الكون الذى يقف منه كما تقف حبة الرمل بين جبال وأودية
وكثبان ١٩

وفى أدنى منازل النظر تتكشف للمرء أجناس من العوالم والمخلوقات ،
كل جنس يخضع لنظام خاص به ، ولنا موسى قائم عليه ، يحكمه ، ويوجهه .
قال كواكب ، والنجوم ، والجبال ، والبحار ، والأنهار ، والحيوان ، والنبات ،
والإنسان . . كل عالم من هذه المخلوقات ، له ناموسه ، وله فلسفه الذى
يسبح فيه .

ثم إن داخل كل عالم من هذه العوالم أجناس وأصناف ، كل جنس له
نظامه ، وله كيميائياته المقدرة له . . ثم إن داخل كل جنس من هذه الأجناس ،
وكل صنف من هذه الأصناف فصائل مختلفة متباينة ، لكل فصيلة مجراها
الذى تجري فيه ، وزمامها الذى تنقاد به . . وهكذا يضيق النظر شيئاً
فشيئاً ، مرسلها هذا ، وممسكاً ذاك حتى ينتهى إلى الأفراد فى فصائلها ، فيرى
كل فرد له كيانه ، وله عالمه ، وله ناموسه ، حتى لكأنه كون مستقل بكل
ما فى الكون من آيات الخالق العظيم وبديع صنعه ، وإحكام حكمته . . كل
فرد عالم يدور فى نظام دقيق محكم ، يخضع لضوابط خاصة تمسك به فى عالمه
الذى يعيش فيه ، كما تمسك ضوابط عالمه ونواميسه بالوجود كله .

إلى هذا يشير القرآن الكريم فى المحاجة بين موسى وفرعون ، يقول
سبحانه وتعالى على لسان فرعون : « قال فن ربك يا موسى ؟ » ثم يقول
سبحانه على لسان موسى : « قال ربنا الذى أعطى كل شيء خلقه ثم هدى (١) » ،
فالله سبحانه وتعالى قد أعطى كل شيء خلقه . أى الصورة التى شامت حكمته
جل شأنه أن يكون عليها . . ثم هدى ، أى أودع فى تلك الصورة من القوى
والإلهامات ما يوجه سيرها فى الحياة ، ويحفظ عليها كيائها ، ووجودها .

ففي كل مخلوق آية من آيات الله ، تنضم في أطوائها أسراراً ومعجائب ، لا يحيط بها العقل ، ولا يبلغ عنها التفسير . . يصدق هذا في أكبر موجودات الخلق إلى أصغر صغير فيها . . فالذرة على ضآلها عالم متكامل فيه كل ما في العالم من كواكب وأفلاك . . ففي هذا الجرم الضئيل تسبح ملايين من النجوم والكواكب ، ينظمها ناموس دقيق ، تخضع له ، وتجرى على أحكامه . .

(٢)

والإنسان في هذا العالم الأرضي أكل مخلوقات الله فيه ، بما أودع الله في كيانه من قوة عاقلة هي سر تفرد به هذه المنزلة ، وسبب استحقاقه لخلافة الله في أرضه : « وإذ قال ربك لللائكة إني جاعل في الأرض خليفة ، قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ، ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك ؟ قال إني أعلم ما لا تعلمون (١) » ، هذا العقل هو الأمانة الضخمة الثقيلة التي عرضها الله على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان . . و« حق للسموات والأرض أن يشفقن من حمل هذه الأمانة . . أمانة التكليف والحساب على التصرفات التي تصدر عن هذا العقل المفكر ، المقدر يقول : « بجانته وتعالى : إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها ، وحملها الإنسان ، إنه كان ظلوماً جهولاً (٢) » .

الشيء المذركة العاقلة في الإنسان هي التي أفردته من بين مخلوقات الله بأن تكبر له أكثر من حياة في هذه الحياة : ماض يذكره ويستحضره ليعيش فيه وينفع بتجاربه وحاضر يحياه ويتصرف فيه ، ومستقبل يمد إليه

(١) سورة البقرة . (٣٠)

(٢) سورة الأحزاب . (٧٢)

بصيرته ويربطه بماضيه وحاضره .. يفعل ما يفعل في أزمنته الثلاثة عن وعى وإدراك وإرادة ، إن شاء فعل أو ترك ، وإن شاء استدعى الماضي كله أو بعضه ، وإن شاء نظر في المستقبل القريب أو البعيد .. كل ذلك على خلاف الحيوانات التي إن خيل للبره أن بعضها بحسب حسابا للزمن كأنمل مثلا - فإنها لا تفعل هذا عن إدراك أو إرادة ، وإنما هي مدفوعة إلى ذلك بقوة خفية في كيانها لا تعرفها ، ولا تملك التفاهم معها ، إنها لو ذهبت تحاول أن تغير من نظام حياتها ذرة واحدة لما استطاعت ذلك أبدا .. فأنمل على ما يرى الناس من دقة حياته ونظامها البديع ، لم يتحول منذ خلقه الله عن هذه الحال قيد أنملة .. مكذا خلق ، وهكذا يمشى إلى أن ينتهى دوره في هذا العالم .. إن النمل هو النمل منذ وجد لم يغير من أوضاعه أو يعدل من نظام حياته . أى أنه لم يتطور مع مضى الزمن ، ولم تتميز بعض أفراده عن بعض ، لأنه ليس في طبيعته قابلية تدفع إلى التطور والتغير ، وهكذا الشأن في سائر الكائنات الحية - عدا الإنسان .

أما الإنسان فقد استطاع بعقله وإرادته أن يغير من أوضاعه في الحياة ، وأن يتبدل حالا بحال إلى أن أصبح كما نراه الآن .. كان إنسانا أقرب إلى الحيوان ، يأوى إلى الكهوف ، ويعيش على ما تخرج الأرض من أعشاب .. ثم ما زال يغير ويبدل ، ويتخير المناسب لحياته حتى سكن ناطحات السحاب واخترق أطباق السماء ، وهتك أسرار البحار ، ثم ضاقت به الأرض ، فصعد بصره إلى السماء ومد يديه إلى القمر يريد أن يستوى على ظهره ، ويعيش في عالمه ، ثم مع هذا التطور والتحول الكائن في الجنس البشرى كله نجد لكل فرد من أفراده عالمه الذى يقوم على تفكيره الذاتى وسلوكه الخاص .

(٣)

في الإنسان جِيلة ، أو طبيعة ، أو فطرة . هي التي يواجه بها الحياة ،
ويحى بها وجوده .

ولا شك أن العقل هو العنصر الغالب الفعال في هذه القوة التي نسميها
جيلة أو طبيعة أو فطرة !

ففي الإنسان مجموعات من الغرائز والميول تريد دائماً التعبير عن وجودها
بالانفعالات والحركات ، ولكن العقل الذي يؤدي وظيفة الحارس على
هذه الغرائز وتلك الميول ، لا يسمح لها أن تتخذ موقفاً يعبر عن وجودها
إلا إذا رضى هو بذلك وأجازه .

ولو ترك العقل وشأنه دون أن تدخل عليه مؤثرات من الخارج لسلك
بهذه الغرائز وتلك الميول مسلكاً سليماً ، ولاتبع طريق الحق والعدل ، لأن
ذلك هو أول ما يعرض للعقل ويظهر في مجال النظرة الأولى له .

ولو جرى الناس على مقتضيات النظرة الأولى للعقل واستجابوا لدعوة
الفطرة لكانوا جميعاً على طريق واحد ونهج واحد ، ليس فيهم زائغ أو
معتوج ، ولأصبحوا كجماعة النمل ، كل يعرف حدوده ، ويتجه في طريقه
المرسوم ، لا ينحرف عنه ولا يتعداه

ولكن الإنسان - ومعه عقله - يتلقى المؤثرات الخارجية فينأثر بها ،
ويتفاعل معها ، ويستخلص منها عناصر جديدة تدور في عقله ، وتؤثر في
اتجاه تفكيره .. ومن هنا اختلف الناس ، وتباينوا ، وأخذ كل سبيله الذي
هداه إليه تفكيره وأملته عليه دوافعه ، وكان من هذا أن بدوا كثيراً أو
قليلاً عن جبلتهم وفطرتهم التي فطرهم الله عليها : . ولو شاء ربك لجلد الناس

أمة واحدة ، ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ، ولذلك خلقهم ، (١)

(٤)

فالفطرة هي ما أودع الله سبحانه وتعالى في الإنسان من غرائز وميول ، يقوم عليها عقل مدرك مفكر . . هذا الجهاز الإنساني يولد به كل إنسان - إلا القليل النادر من شواذ الناس وناقض الخلق - وهو بهذا الجهاز مهياً لاستقبال ما يلقي إليه من خير أو شر . . كالارض الطيبة ، يلقي فيها البذر والحب فتجىء بما ينفع الناس ، ويلقي فيها الشوك فيمتلئ وجهها شوكاً يجرح من يمر بها ويدميه .

ولو ترك الإنسان منذ ولادته وحيداً لا يتصل بالناس ولا يتصلون به لظل جهازه هذا سليماً يرى الأشياء على حقيقتها ، ويزنها بميزان الحق ، والعدل ، والخير ، فلا يكذب ، لأن الصدق هو الأصل ، وهو الواقع الذى لا يعرف غيره ، ولا يسرق ، بل يأخذ ما يقدر عليه من غير حيلة ، لأنه لا يعرف أسباب الخيل ولا دواعيها . . وهكذا نجده يأخذ الحياة عن طريق فطرته في وضوح وجلاء ، ويجتنبها عن حق وعدل . . إن الجهم الذى أودعه الله سبحانه وتعالى في الإنسان كفيل أن يضبط سلوكه على طريق الخير ، ويوجه نواذعه وميوله إلى سبيل قاصد ومنهج قويم .

يقول « ابن سينا » في كتابه النجاة : « ومعنى الفطرة - أى لكى نفهم الفطرة - أن يتروم الإنسان نفسه وجد في هذه الدنيا دفعة ، وهو عاقل ، ولكنه لم يسمع رأياً ، ولم يعتقد مذهباً ، ولم يعاشر أمة ، ولم يعرف سياسة ولكنه شاهد المحسوسات ، وأخذ منها الحالات ، ثم يعرض - بعد هذا - على ذهنه شيئاً ، ويتشكك فيه ، فإن أمكنه الشك فالفطرة لا تشهد به ، وإن لم يمكنه الشك فهو ما توجه الفطرة ،

ومع ما في الأسلوب من جفاف ، واضطراب ، فالمفهوم من هذا القول أن الفطرة تقضى بأن يجرى الإنسان على واقع الحياة فلا ينكر الموجودات ، لأن إنكارها لا يشهد به الواقع ، والفطرة تحكى عن الواقع في صدق وأمانة ، فإن كان غير ذلك فهو بما دخل على الفطرة من خلل ، وما تسرب إليها من فساد ١

ويقول ابن سينا أيضا : « فالفطرة الصادقة هي مقدمات ، وآراء مشهورة محدودة ، أوجب التصديق بها إما شهادة الكل ، مثل إن العدل جميل . وإما شهادة الأكثر ، وإما شهادة العلماء الأفاضل منهم » . يريد ابن سينا أن يقول : إن الناس باختباراتهم الشخصية في الحياة قد اتهموا إلى قواعد مقررة في الأخلاق ، مثل القواعد المقررة في العلوم . جدرة بأن تحترم وأن تكون منها ما يرتضيه الناس جميعا .

ولكن ليس معنى هذا أن ارتضاء الناس لأمر من الأمور يجعله حقا وصدقا ، تقبله الفطرة السليمة وترضى عنه . . كلا . فقد يخضع مجتمع من المجتمعات لحرافة من الحرافات يرضى عنها الناس ويؤمنون بها وينزلونها من تفكيرهم منزل الاعتقاد والتسليم . . قد يحدث هذا ، ولكن الحياة لاتصبر طويلا على مثل هذا الزيف ، والفطر السليمة لاتقبل هذا الضلال ، وإذا سرعان ما يتنبه ذور الفطر السليمة لهذا المنكر فينكرونه ، ثم يقع صراع بينهم وبين القائمين على هذا المنكر ، ثم ينتهى الصراع أخيرا بوضع الأمر في نصابه ، وإحقاق الحق ، وإزهاق الباطل : « إن الباطل كان زهوقا (١) » .

(٥)

إذا وضع هذا عرفنا لم كان الإسلام دين الفطرة . لأنه لا يكون على غير

تلك الصفة إذا أريد له أن يكون دين الحياة .. الدين الذى يسع زمانها ومكانها منذ قام؛ إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

وقد أراد الله سبحانه وتعالى لهذا الدين أن يكون دين الإنسانية كلها ، وأن يصحبها فى أجيالها المتعاقبة على مر الزمان وتتابع الدهور ، وأن تختتم به رسالات السماء للإنسانية ؛ بعد أن شبت عن الطوق ، وبلغت رشدها .

إن الفطرة هى عنوان الإسلام وهى صميم تعاليمه ، وضابط شريعته ، ولو سلمت للإنسان فطرته التى فطره الله عليها لكان مسلماً بطبعه ، يسلك مناهج الإسلام ويمجى على سبيله . يقول الرسول الكريم : « ما من مولود إلا يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه (١) » ..

وطبيعى أن يكون الإسلام والفطرة سواء ، فما كان لدين يضم الناس جميعاً تحت رايته ، أن يخرج بهم عن طبائعهم ، وأن يأخذهم بغير ما أودع الخالق فيهم .. بل إنما جاء هذا الدين ليقم الإنسانية على فطرتها التى فطر الله الناس عليها ، وليصحح منها ما اعتل ، وليقيم منها ما عوج .. يقول سبحانه وتعالى : « فأقم وجهك للدين حنيفاً .. فطرة الله التى فطر الناس عليها ، لا تبديل لخلق الله .. ذلك الدين القيم (١) ، لا تبديل لخلق الله ، ولا تجور على ما ركب فى الناس من طبائع ؛ هكذا ينبغى أن تكون الأحكام التى تقوم عليها الشريعة .. لاتصادم الفطرة ، ولا تلوى زمانها إلى غير الطريق الذى تسير فيه .

(٦)

ولكن ما أكثر ما تتعرض الفطرة - كما قلنا - لأسباب الإفساد ، إذ الإنسان بفطرته فى احتكاك دائم مع الحياة ، بخيرها وشرها ، فحيث وجد مجتمع وجد فيه بعض المنحرفين وأصحاب السفاهات ، إما فى أصل الخلقة ،

(١) صحيح مسلم ج ٨ ص ٥٢ .

(٢) سورة الروم ٣٠

كأوائك الذين يصابون بآفات جسمية يكون لها آثارها في أحلامهم وسلوكهم . فيتأثر بهم غيرهم ، ويؤثر غيرهم في آخرين . وهكذا ؛ ولما أن يكون هذا الانحراف عن تلقيات منحرفة ي تلقاها الأبناء عن الآباء بالمحاكاة والتقليد . . وهكذا يبدأ الخروج على الفطرة ؛ والاضطراب في موازينها . ولا مرم ما أراد الله سبحانه أن تكون الحياة الإنسانية على هذا المزيج من الخير والشر ، والاستقامة والانحراف ؛ والهدى والضلال . ثم تكون رسالات السماء ، ودعوات النبيين والمصلحين هي السماعات التي تلمع في هذا الظلام فيسبصر بها من شرح الله قلبه للحق ، ومن هدها إلى الخير وإلى صراط مستقيم !

وهكذا يحى الإسلام بهديه ، فيكشف العمى عن البصائر ؛ ويجلو الصدا عن القلوب . ويذكر الناس بما في كيانهم الفطري من استعداد للحق ، وتشوف إليه . .

وما تعاليم الإسلام في صميمها إلا تنبيه للفطرة وإيقاظ لمشاعرها التي خمدت ، وإثارة لأشواقها التي فترت . . ففي كل دعوة من دعوات الإسلام طاقة من حنين إلى أصل الفطرة ، يجد ريمها كل من يستمع إلى دعوة الإسلام ، سواء استجاب لها أم لم يستجب .

ويتضح هذا أشد الوضوح لمن ينظر في سير الدعوة الإسلامية ، وما وقع بين الرسول الكريم وبين قريش وهو يحتاجهم بآيات الله وما نزل عليه من الكتاب ، وهم يلقونه بالجحد والتكذيب ويرمونه بالكهانة والسحر ، ويقولون - فيما يقولون - إن الذي جاءهم به إنما هو سحر ساحر أو غرصات شاعر ، أو مهمات كاهن ! !

إنهم يعرفون - وهم أرباب الكلام - أن هذا الذي يتلوه عليهم من آيات ؛ ليس من كلام بشر ، لعلوا طبقته ، وإشراق كلماته ، ووضاء معانيه . . إنهم يكادون يقولون : كلام منزل من السماء . لولا كبر يملأ صدورهم ، وعناد

يفتشى على أبصارهم ويطمس على قلوبهم فيمدلون عن قولة الحق إلى هذا الإلفك الذى يقولون . وإنهم يقولون منكرأ من القول وزورا ، يقولون : إنه لقول شاعر ، وتخرصات كاهن ، وإنه لقول شيطان رجيم !!
وعلى أى فإيه لم يتسع لهم مقام الكذب فى أوسع مجالاته لأن يقولوا : إنه قول إنسان ، بما يالفون ويمرفون . . لأن كلام من عرفوا وسمعوا شيء بعيد جدا عن مقام هذا الكلام وسمو بلاغته . . ولهذا فضحهم الله فى قوله تعالى مواسيا رسوله الكريم : « قد نعلم إنه ليحزنك الذى يقولون فإنهم لا يكذبونك ، ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون (١) » .

* * *

ومن الأدلة الواضحة على انقطة السليمة وأنها إذا كانت على السلامة لا تخطئ الطريق إلى الخير والحق - أن السيدة خديجة رضى الله عنها لما جاءها الرسول الكريم صلوات الله وسلامه عليه عند أول نزول الوحي عليه وقال لها : « لقد خشيت على عقى » . . وذلك لما فاجأه به الوحي وهو فى الغار ، فقالت رضى الله عنها - أبشر - فوالله لا يحزبك الله أبدا . . . واستدلت على هذا بما اشتمل عليه الرسول الكريم من الصفات الكريمة والشميم الشريفة ، وأن من كان على تلك الصفات لن يخزيه الله أبدا . فعلبت بكال عقلها ، وسلامة فطرتها أن الأعمال الصالحة والأخلاق الفاضلة والشميم الشريفة تناسب أشكالها من كرامة الله ونزيده وإحسانه (٢) ،

(٧)

الإسلام دين الفطرة . دين الواقع الإنسانى للحياة ، لا يتكر على الناس أنهم ناس ، وأنهم من إنسانتهم هذه مطالبون بأن يرضوا نشاطهم

(١) سورة الأعمام / ٢٣ .

(٢) زاد المعاد لابن تيمية ج ٢ ، ص ١١٤ .

العقل ، والماعطى ، والجسمى ، وأن يقفوا من الحياة فى الجانب الذى يرتضيه تفكيرهم ، وتقتضيه مصلحتهم .

قد ينحرف أفراد من الناس عن جادة الطريق ، وقد يخالط تفكيرهم الحماقات والضلالات .. ولكن الإنسانية فى صميمها سليمة ، والعقل الجماعى مهما تداعى عليه من انحرافات وضلالات - سليم فى مجموعه لا ينتكس إلى مافيه ضرره وبواره .. ولهذا كان الإجماع شريعة من شرائع الإسلام .. إذا أجمع أولوا الحل والعقد من أصحاب رأى فى المجتمع الإسلامى على أمر كان هذا الأمر شريعة لهم يدينون به فى غير خوف ولا حرج ، وفى هذا يقول الرسول الكريم : « لا تجتمع أمتى على ضلالة » . وليس بعد هذا احترام للإنسانية وتكريم لإرادتها وتفكيرها .

جاءت الشريعة الإسلامية لتكون دين الحياة .. دين البشرية جميعا إلى يوم الدين ، فكان من مقتضيات الحكمة أن تجرى تلك الشريعة على سنن الحياة ، وتكشف للناس عن ناموسها .

ولما كانت الحياة الإنسانية مستويات مختلفة من التفكير ، وأنماطاً متباينة من الخير والشر فهناك ذرى عالية ، وهناك حضيض يلتصق بالأرض أو ينزل عن الأرض ، وبين هذا وذاك درجات متفاوتة بين العلو والإسفاف - فإنه لن يمسك هذه المتناقضات ويحفظ توازنها إلا طريق وسط بين العلو والإسفاف ، يكون مقياساً لدرجات الانحراف والاعتدال ، يتعرف به المرء على مكانه من الحق والخير .. ولا بأس من أن ينحرف المرء بعض الانحراف عن هذا الطريق - صعوداً أو هبوطاً - ولكن الخطر كله فى أن تتسع زوايا الانحراف ، فعلى قدر الانحراف ، يكون الاقتراب من التيه والضلال عن سواء السبيل .

لذا اقتضت حكمة الحكميم العليم أن تكون شريعة الإسلام وسطاً فى

كل شيء ، وسطا بين الغلو والتفريط .. بين العلو والإسفاف .. بين الخير
والخالص والشر الصريح .. إنها شريعة الإنسانية بقوتها وضعفها ، بخيرها
وشرها ، يشارفها المشرق من الروح ، وإظلامها المتكاثف على الجسد ..
يقول سبحانه وتعالى : وكذلك جعلناكم أمة وسطا ، لتكونوا شهداء على
الناس ، ويكون الرسول عليكم شهيدا ، (١)

ومن شأن هذا المكان الذي اختاره الله سبحانه وتعالى لشريعة
الإسلام - أن يذهب بالناس مذاهب اليسر والتخفيف ، وألا يعنف بهم في
أمر أو نهى ، وأن تقاس التكاليف التي تلقى عليهم بمقياس الرحمة ، حتى تكون
مستطاعة لأدنى الناس احتمالا .

وباليسر والسباحة والرحمة جاءت شريعة الإسلام ، يقول سبحانه وتعالى :
« وما جعل عليكم في الدين من حرج » (٢) ويقول سبحانه في وصف نبي
الإسلام والأمر الذي جاء به : « ويرفع عنهم إصرهم ، والأغلال التي كانت
عليهم » (٣) وقد علينا سبحانه وتعالى حين ندعوه أن نملا قلوبنا بهذا الدعاء
الذي في استجابته خيرنا وإسعادنا ، يقول سبحانه وتعالى : ربنا ولا تحمل
علينا إصرًا كما حملته على الذين من قبلنا ، ربنا ولا تحملنا مالا طاقة لنا به (٤)

وكان الرسول الكريم هو الشارح الأمين بعمله وسيرته لهذا التشريع
الذي رسمه الكتاب الكريم . فيقول الرسول عليه الصلاة والسلام :
« سيروا بسير أضعفكم » ، ويقول : « إن هذا الدين يسر ، ولن يشاد الدين
أحد إلا غلبه . »

(١) سورة البقرة ١٤٣

(٢) سورة الحج ٧٨

(٣) سورة الأعراف ١٥٧

(٤) سورة البقرة ٢٨٦

ويأمر الله سبحانه وتعالى فيه الكريم ويؤد به بهذا الأدب، فيقول جل شأنه: «خذ العفو وأمر بالعرف، وأعرض عن الجاهلين» (١).

يقول ابن تيمية في تفسير هذه الآية: فأمره الله سبحانه وتعالى أن يأخذ من الحق الذي له عليهم ما طوعت به أنفسهم، وسمحت به، وسهل عليهم، ولم يشق، وهو العفو، الذي لا يلحقهم ببذله ضرر ولا مشقة، وأمره أن يأمرم بالعرف وهو المعروف الذي تعرفه العقول السليمة والفطر المستقيمة، وتقر بحسنه ونفعه (٢).

هذا اليسر هو من صميم الشريعة الإسلامية، فلم نجى شريعة الإسلام لتكون نكابة تتكل بالناس، وتأخذهم على الجانب الوعر في الحياة.. إنها جاءت لتستقذ الإنسانية من بين هذا الركام المتكاثف من الخرافات والباطل التي غرق الناس فيها وتقطعت بهم أسباب النجاة.. جاءت معلنة في الناس أنها لن تصادم طبائع الأشياء، وأنها تجري على سنة الله في خلقه. يأمرم بالمعروف، وينهاهم عن المنكر، ويحل لهم الطيبات، ويحرم عليهم الخبائث، ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم (٣)،.. فهذا هو محتوى رسالة الإسلام وتلك هي دعوة نبي الإسلام.

نجدير بنا ونحن ننظر في شريعتنا أن ننظر إليها على أنها شريعة الفطرة، ودين الحياة، شريعة تدفع عجلة الحياة كلها إلى الأمام. لا شريعة تضع أمام المجتمع الإنساني العثرات والمعوقات.

ولقد عشنا فترات من الزمن كان المسلم يفتح عينيه فيها على الحياة فيرى أبوابها موصدة أمامه، والدين قائم عليها يصد الناس عنها.. إنه ليس الدين، ولكنها مقولات على الدين، وشعارات تظهر باسم الدين فتغفر الناس من

(١) سورة الأعراف. ١٩٨.

(٢) زاد للماد لابن تيمية ص جزء ٢ ٢١٠.

(٣) سورة الأعراف / ١٥٧.

الدنيا وتزهدم في طياتها ، فإن أبى الناس إلا أن يستجيبوا لفطرم وجبلانهم في ممارسة الحياة فتحت عليهم قذائف من التشكيك في حلّ هذا حرمة ذلك ، حتى ليجد المسلم الحريص على دينه أن من السلامة له ولدينه أن ينفذ يديه من كل عمل ، حذرَ الفتنة وابتغاء العافية .. وأى شيء غير هذا ؟ فالمسلم في هذه الحال - بين أمرين : إما أن ينصرف لدينه كما عرفه وفهمه على تلك الصورة المشوهة الكالحة التي تلقاها في صورة وصايا وعظائم عميت بصائرهم وفسدت عقولهم ، فلا يلتقي بالحياة إلا على وجل واستحياء ، ولا يمد يده إلى عمل من الأعمال إلا بقلب مضطرب ويد راعشة .. وإما أن ينشد الحياة ويستجيب لطبيعته معها فيلقاها بغير دين أو كلا الأمرين أحلاهما مر !!

إذ لا شك أن كلا الأمرين ليس من شريعة الإسلام ، ولأن مقتضيات أوامره ونواهيها .

فالمسلم في ظل الإسلام يستطيع أن يلقى الحياة بكل قوة ، وأن يمسك بالسبب المتين منها ، وأن يملأ يديه من كل خير فيها ، دون أن يخرج دينه ، أو يجهز على حق من حقوق الله أو حقوق عباده .

ويستطيع المجتمع الإسلامي في أفرادهِ وجماعاته أن يقوم على هذه الدنيا ، وأن يتقدم ركب الحياة بعزيمة من عزيمات دينه ، وهدى من هدى شريعته ، على ما سنرى في ثنايا هذا البحث من توجيهات الشريعة الغراء ووصاياها الحكيمة لعمران الأرض وامتلاك نواصي الخير منها .

الباب الأول

نظرة الإسلام إلى المال

(١)

تعريف المال :

تطلق كلمة المال فيبادر إلى الذهن أن المقصود بها العملة المتداولة بين الناس ، من معدنية وورقية .. أى النقود .. ذلك هو مفهوم المال في العرف العام .

أما المفهوم الاقتصادي للمال فإنه يبعد كل ما ينتفع به على أى وجه من وجوه النفع مالا ، كما أنه يعد كل ما يقوّم بـشئ مالا ، أيا كان نوعه ، وأيا كانت قيمته ، فمن ملك أرضا فهي مال ، ومن ملك بيتا فهو مال ، ومن ملك شجرة فهي مال ، ومن ملك ثمرة شجرة فهو مال .. فكل شئ يمكن أن يعرض في السوق وتقدر له قيمة هو مال ، وكل شئ ينتفع به على أى وجه هو مال !

وهذا المفهوم الاقتصادي للمال كان معروفا عند العرب منذ الجاهلية ، فالإبل عندهم مال ، والتمم مال ، والنخيل مال ، وعيون المياه مال .. كل ما ينتفعون به انتفاعا ماديا ويتبادلونه بأعراض هو مال .. مالك الكثير منه غنى ، ومن لا يملك أو يملك القليل فهو فقير .. يقول شاعرهم :
أنا حمد أرباب المثين ولا يرى إلى بيتنا مال مع الليل رانح

يريد أنه كريم سخي ، يبدو في مظاهر كرمه وسخائه كأنه من أصحاب

المئين من الإبل والغنم ، وهو في واقع الأمر ليس له إبل ولا غنم تروح إليه
إذا راحت الإبل والغنم إلى أربابها مع الليل !

وقد جعلها ما لا يندو ويروح !

ويقول صاحب القاموس المحيط : المال ماملكته من كل شيء ، وجمعه
أموال ، ورجل مال ، ومَّيل ، وموئل : كثير المال ، وملته : أهليته
المال . .

فكلمة المال من الكلمات الأولى في لغة العرب ، إذ كان المال قرين
الوجود الجماعي للإنسان ، فما تقوم جماعة بغير مال ، ولا يعيش فرد بغير
شيء يتموله ويملكه .

والذي يدق النظر في كلمة المال يرى أنها مع كونها قديمة الميلاد في لسان
العرب - لم تولد هكذا جامدة صماء . . فإن اليقظة الواعية ، والحس
العبقري عند العرب في استيلاد الكلمات ، وحسن التأني في اختيار الأسماء
للسميات - هو الذي جعل العرب يختارون هذه الكلمة لتعبر أصدق تعبير
وأدق عن حقيقة المال ، وعن مدى صلته بالناس وبالحياة .

وعندى أن الأصل في كلمة مال أنها جملة مكونة من ثلاثة مقاطع هي :
« ما ، الموصولة ، ل ، لام الجر ، والاسم المجرور الذي يدل على صاحب
الملك . . فالتركيب هكذا : ما لفلان ، أى الشيء الذى لفلان ، أو الذى له ،
أو الذى لى أو لك وهكذا . . ثم مع كثرة الاستعمال ولكثرة الاستعمال
تقدير خاص في الاختزال والاختصار عند العرب - استعملت ما الموصولة
مع لام الجر الدالة على الملكية منقطعة عن صاحب الملك ، فصارت هكذا
« مال ، للدلالة على الشيء المملوك ، ومن ثم أصبحت الكلمة جامدة ، لها
دلالة واحدة هي ما يملك ، ثم جمعت على أموال كما تجمع الأسماء .

هذا ، ويقع في ظنى أيضا أن كلمة « مولى » مأخوذة من كلمة « مال » ، إذ أن « مولى » بمعنى السيد ، ومصدر هذه السيادة هو « المال » ، بلا شك ، لأن صاحب المال صاحب قوة وصاحب سيادة منذ ظهرت المجتمعات الإنسانية ، وقد يطلق « مولى » على العبد ، ولكن هذا الاستعمال متأخر عن الاستعمال الأول الذى هو الأصل . فاستعمل فى ضد معناه الأصل .

المال وسلطانه على النفوس :

المال إذن هو الملك . والملك أو التملك غريزة مركوزة فى فطرة الإنسان تولد معه ، وتأخذ معالمها فى الظهور والتعبير عن وجودها منذ ولادة الطفل والتقاء فمه بشدى أمه .

إن غريزة التملك من أقوى الغرائز الإنسانية وأصلها ، لا تكاد تدانيها غريزة أخرى غير غريزة حب البقاء . بل إن البقاء والتملك ليكادان يكونان غريزة واحدة ، إذ لا بقاء للإنسان بغير شيء يملكه ؛ من لقمة العيش ، وشربة الماء ، والسكن الذى يؤويه .. إلى الضياع الواسعة ، والقصور العامرة . والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة !!

إن الرغبة فى التملك - ومن ورائها غريزة حب البقاء - هى سر الحركة الدائبة فى الحياة ، وهى الغذاء القوى الفعال لبعث النشاط فى الأحياء ، وهى الموجه لهذا النشاط فى كل ميدان من ميادين العمل والإنتاج ، ولو خمدت هذه الرغبة - رغبة حب التملك - فى أى كائن حى لما سعى ، ولما عمل ، ولجد فى مكانه مع الجماد . ينتظر الموت من قريب !

إن الكائن الحى مدفوع بغريزة التملك إلى الاستجابة لنداء هذه الغريزة وإشباعها بالعمل والحصول على الشيء الذى يرغب فيه ، إذ أن الغرائز الكسيلة ك هذه الغريزة - لا تحتاج إلى قوة تدفعها أو تحثها على أداء وظيفتها بقدر ما هى محتاجة إلى من يمسك بها ، ويخفف من غلواتها ، ويهدى من

اندفاعها ، فنل هذه الغرائز مندفعه بطبيعتها لا تكاد تقف عند حد .

في سبيل الحياة ، وبدافع من غريزة حب التملك - لا يرحم الإنسان شيئاً يهدد بقاءه أو يتوقع منه أن يهدد بقاءه ، وفي سبيل البقاء وتنازع مقومات البقاء كان هذا الصراع الطويل الدامى بين الأفراد ، والجماعات ، والأمم ، منذ قام الوجود إلى اليوم وإلى ما بعد اليوم .

لهذا كانت دعوات النبيين والمصلحين متجهة إلى التخفيف من حدة هذه الغريزة - غريزة حب التملك - ودعوة الناس إلى شيء القناعة ، وشيء من الإغناء والمحبة ، فذلك مما يمكن أن تنكسر به حدة هذه الغريزة الجائعة ، ويهدأ به جموحها وانطلاقها .

ونكاد تكون غريزة التملك وراء كل بنى وعدوان من إنسان على إنسان أو جماعة على جماعة .. إن أصل التنازع بين الناس إنما يرجع في صميمه إلى « الأشياء » .. كل يريد هذا « الشيء » ، لنفسه ، فتتلاقى الرغبات عند هذا الشيء ، ويقع الصراع في محيطه ؛ بغية الاستئثار به دون الناس جميعاً ، فيقع لهذا مايقع من صدام ، تسيل به دماء وتزهق من أجله أرواح ! وفي القرآن الكريم لفتات واضحة إلى موطن الداء فيما يقع بين الناس - حتى بين أقرب الأقرباء - من صراع ، وحقد وكرهية .. بسبب حب التملك والشهوة الطاغية إليه ! .

بين الأخوين - ابنى آدم - قابيل وهابيل . ثارت بينهما نائرة العداوة والشحناء في « شيء » هو « امرأة » كل يريد لها لنفسه .. وبلغ النزاع أباهما ، فأشار عليهما أن يتقدم كل منهما بقربان إلى الله ، فمن تقبل الله قربانه كانت له ... وقدا قربانها ، فتقبل الله من أحدهما ولم يتقبل من الآخر .

ومعنى هذا أن المرأة ستكون من نصيب أحدهما هابيل ، الذى تقبل

الله قربانه ، ولكن هذا لم يرض نفس قاييل ، المتطلعة إليها ، والراغبة فيها . وانتهى الأمر بأن قتل قاييل هابيل ١١ هذه هي أولى مآسى الإنسانية ، يسطرها ابن آدم بدم أخيه على الأرض . من أجل « شئ » ، كان يريد أن يستحوذ عليه ويستأثر به ١ .

يقول سبحانه وتعالى في هذه المأساة : « واتل عليهم نبأ ابن آدم بالحق ، إذ قربا قربانا ، فسُقِبِلَ من أحدهما ولم يُتَقَبَلْ من الآخر .. قال لأقتلك ، قال : إنما يتقبل الله من المتقين ، لئن بسطت إلى يدك لتقتلنى ، ما أنا بإسطر يدى إليك لأقتلك ، إني أخاف الله رب العالمين ، إني أريد أن تبوء بإثمي وإثمك فتكون من أصحاب النار ، وذلك جزاء الظالمين ، فطوعت له نفسه قتل أخيه فقتله ، فأصبح من الخاسرين (١) .

ويوسف وإخوته وقع بينهم هذا الشر من أجل التملك أيضا ، تملك « شئ » ، هو عاطفة الأبوة أو الحصول على النصيب الأوفر منها . كان يوسف أصغر إخوته فكان عند أبيه « يعقوب » ، أقرب الأبناء إليه ، وأوفرهم نصيبا من حبه وحنانه .. وقد حنق إخوة يوسف لهذا ، فأتمر وافيا بينهم أن ينزعوا هذا الحنان ، وأن يأخذوا نصيبهم كاملا منه ، فكانت هذه المفاجعة التى فجع بها يعقوب فى ابنه يوسف .. ثم كان لطف الله بـ يعقوب ويوسف كما يذكر القرآن الكريم فى قوله تعالى : « لقد كان فى يوسف وإخوته آيات للسائلين ، إذ قالوا : لـ يوسف وأخوه أحب إلى أئنا منا ونحن عصبة : إن أبانا لى ضلال مبين ، اقتلوا يوسف أو اطرحوه أرضا ، يحل لكم وجه أبيكم ، وتكونوا من بعده قوما صالحين (٢) » وتمضى المؤامرة إلى غايتها ، و« يلتقى يوسف فى الحب » . وتأخذه « قافلة إلى مصر ، وتراوده امرأة العزيز هناك عن نفسها فيستعصم

(١) سورة مائدة الآية ٢٧ و١٠ بعدها .

(٢) سورة يوسف الآية ٧ وما بعدها .

منها . وتدبر له مؤامرة جديدة ويلقى به في السجن ، ثم يدركه الله باطلفه فيخرج من السجن ، ويصبح وزيراً ، ويحيى أبواه وإخوته إليه في مصر وهو على حاله تلك ، بيده مقاليد الأمور فيها ، ومقاتيع خزائنها .

ويذكر القرآن أيضاً قصة داود عليه السلام ، وقد ضم إلى نساءه التسع والتسعين امرأة قائد من قواده ، بعث به إلى الحرب وقتل ، فكان في هذا عتاب خفي من رب العزة إلى عبده ونيبه داود ، إذا بعث إليه مملكين من ملائكته يعرضان عليه قضية أشبه بتلك الحادثة التي كانت منه ، ويطلبان إليه أن يقضى بينهما بالحق ، فما أن ذكر له أصل النزاع بينهما حتى تنبه لذلك وعرف أنهما رسولا رب العالمين إليه ، ينتبهانه إلى ما كان منه .. يقول سبحانه وتعالى . « وهل أتاك نيا الخضم إذ تسوروا المحراب ؟ إذ دخلوا على داود ففرع منهم ، قالوا : لا تخف ، خصمان بنى بعضنا على بعض ، فاحكم بيننا بالحق ولا تشطط ، واهدنا إلى سواء الصراط .. إن هذا أخى ، له تسع وتسعون نعجة (١) ، ولى نعجة واحدة ، فقال أكفلنيها ، وعزنى (٢) في الخطاب . قال : لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه ، وإن كثيراً من الخطاء ليبنى بعضهم على بعض إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، وقليل ما هم !! وظن داود أنما فتناه ، فاستغفر ربه ، وخر راكعاً وأناًب (٣) . »

هذه هي النفس الإنسانية في أعلى منازلها .. في بيوت النبوة : آدم ، ويعقوب ، وداود .. قد طاف بها طائف من الرغبة في التملك ، فمال ميزانها بالاعتداء على أقرب الناس إليها .. إنها النفس البشرية . فلا حرج أن يقع في عيطلها شيء مثل هذا ، وأن تخالطه ولو مرة في حياتها !!

(١) النعجة حكاية من المرأة .

(٢) عزى : غلبنى

(٣) سورة ص (٢٤) .

الحياة بين الفقر والغنى :

إن حب التملك في ذاته ضرورة من ضرورات الحياة ، لا يعيش الكائن الحي إلا إذا دب فيه ديب هذه الغريزة . هذه الغريزة التي لا تزال محتفظة دائماً بمكانها في الكائن الحي ، لا تحتاج إلى شيء بقدر حاجتها إلى من يكفكف غربها ، ويمسك جماعها . فلا خوف على الإنسانية من أن تفقد يوماً هذه القوة المسيطرة عليها ، وإنما الخوف كل الخوف من أن تصبح هذه القوة هي المالكة لزمام الأمر في حياة البشر ، فتسوقهم سوقاً عنيفاً إلى الجمع والاستكثار إلى غير حد ، فيصبحون ويمسون وهم على ظمأ لا يطفأ أبداً !! وهذا هو واقع الحياة في غالب أحوالها وأزمانها ، يقول الرسول الكريم:

« لو كان لابن آدم واديان من مال لا بتغى واديا ثالثا ، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ، ويتوب الله على من تاب » (١) ويقول صلى الله عليه وسلم : قلب الشيخ شاب على حب اثنتين : طول الحياة وحب المال ، (٢) ويقول : يهرم ابن آدم وتشب (٣) منه اثنتان : الحرص على المال والحرص على العمر ، (٤)

فالمداهب الاشتراكية . والشيعية ، والديمقراطية ، والفاشية وغيرها ، هي مذاهب اقتصادية في صميمها ، كل منها يذهب مذهبا في محاولة التخفيف من حدة الرغبة في الاستحواذ على الكثير من المال ، وإيجاد شيء من التوازن المسمى بين من يملكون الكثير ومن لا يملكون أو يملكون القليل ، ولكل نظام من هذه الأنظمة السياسية فلسفته وسياسته ، ووسائله في معالجة هذه المشكلة .. وهيات !

(١) صحيح مسلم جزء ٣ ص ٩٩ .

(٢) صحيح مسلم جزء ٣ ص ٩٩ .

(٣) ذهب أي تظل شابة نوية .

(٤) صحيح مسلم جزء ٣ ص ٩٩ .

الفقر في ذاته مشكلة !! لتصور إنسانا مع صغاره وزوجه في منزل من الحياة ، ليس في أيديهم شيء من مقومات الحياة .. إنه الفقر في أبشع صوره . فقر انفراد بأهله ؛ فلا يدفعه عنهم دافع ، وذلك هو شر فقر يتبلى به إنسان . لا معين عليه ، ولا مواساة معه !

والغنى في ذاته مشكلة !! إنسان له دنيا كثيرة من المال .. ذهب وفضة ، وحدائق وقصور ، ولكن 'قدر' له أن يكون بمنقطع الطريق ، في عزلة عن دنيا الناس لا يرام ولا يرويه . إن مرض فلا يعاد ، وإن فرح فلا يتسمم معه فم ، وإن حزن فلا تدمع معه عين ، وإن دعا فلن تسمع له أذن ! ما أشق هذه الحياة وما أتعسا ! ورحم الله المعري إذ يقول :

ولو أنى حبيت الخلد فردا لما أحبيت في الخلد انفرادا
فلا هطلت على ولا بأرضى سحائب ليس تنتظم البلادا

والفقر والغنى حين يجتمعان مشكلة ! فأصحاب الفقر ينظرون إلى أصحاب الغنى نظرات الغبطة حيناً ، والحسد والبغى في أكثر الأحيان .. إن الفقراء لا يتركون الأغنياء ينعمون بغيرهم . إنه لا بد من احتكاك بين هؤلاء وهؤلاء ، لو لم يتم بين الأغنياء والفقراء من يحفظ السلام ويرد العدوان .

من الخير للفقراء إذن أن يلتقوا بالأغنياء وأن ينالوا من بعض ما عندهم ، ومن الخير للأغنياء أن يضيفوا الفقراء إليهم ، ويفسحوا لهم جانبا في دنياهم .

والشر كل الشر في أن ينفرد الفقراء بغيرهم أو ينزول الأغنياء بغيرهم . ولم تكن الحياة لتنتظر الأمانى والوصايا .. إنها هي التي تعرف حاجتها وتمضى مشيتها ، فكان أن اجتمع الأغنياء والفقراء ، منذ كان للناس مجتمع . فأى جماعة إنسانية إنما عنصرها الفقراء والأغنياء ، ولن يوجد مجتمع يعيش بعنصر واحد ، كما لا يوجد طائرا يحلق بجناح واحد !

بهم، تختلف المجتمعات وتفاوت غنى وفقراً، فهذا مجتمع فقير بالنسبة إلى مجتمع آخر غنى، ولكن في داخل كل مجتمع عنصره: الأغنياء والفقراء. وكل من الفقر والغنى أمر نسبي، فإنسان غنى في مجتمع قد يعد فقيراً في مجتمع آخر، وفقير في مجتمع قد يعتبر في مجتمع آخر غنياً.. ولا يعرف الغنى أنه غنى إلا بالنسبة لمن حوله في مجتمعه بمن هم أقل منه غنى، ولا يعرف الفقير أنه فقير إلا إذا نظر حوله فوجد من هو أحسن حالاً وأكثر مالا منه.. وعندئذ تنور في النفس نزعة التنافس، وتشتعل وقدة الرغبة في التفوق.. الغنى يود أن يكون أكثر غنى ليلحق بهذا أو ذاك من الأغنياء، الذين يراهم ويعيش في مجتمعاتهم، والفقير يسعى ليلحق بفلان وفلان بمن هم أحسن حالاً منه، وبهذا تدور عجلة الحياة، ويستمر دورانها: يقول سبحانه وتعالى: «اعملوا إنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم، وتكاثر في الأموال والأولاد» (١).

وليست الحاجة وحدها هي التي تغري الناس بالسعى والعمل، ولو كانت الحاجة هي مطلب كل إنسان لوقفت مطالب الناس عند إشباع حاجاتهم، ولرأينا قناعة ورضى، وأمن وسلاماً وتسامحاً بين الناس.. لقد ارتفع من دينهم كل أسباب اللد والخصام.. ولكن وراء الحاجة حاجات أكثر من مطالب الجسد العارضة، وراءها آمال وأحلام تجمش بها النفوس، وتمتلئ بها الصدور، ويغرى بها التنافس والتفاخر بين الناس والناس، وقديما كشف الشاعر العربي عن هذا الداء فقال:

ولو أن ما أسمى لأدنى معيشة كفاي - ولم أطلب - قليل من المال
ولكننا أسمى لمجد مؤئل وقديرك المجد المؤئل أمثالي (٢)
فكل إنسان له مجده المؤئل الذي يسعى إليه، وإنه لشيء فوق الحاجات

(١) سورة الحديد ٢٠

(٢) ديوان امرئ القيس.

العارضة التي تملأ البطن وتستتر الجسد .

طلب التعالى والتظاهر هو شعلة الحياة المتقدة ، لا تنطفىء أبداً ، يعيش فى نورها ناس ، ويحترق بنارها آخرون .. فإن مطالب التعالى والتفاخر لا تنتهى ، وفى سبيل تحقيق هذه المطالب يهون كل شئ ، ، ويركب لها الإنسان كل صعب وذلول كما يقولون !

أذيع أخيراً فى إنجلترا إحصاء عن عمليات البيع التى ينزل فيها الآباء والأمهات عن أبنائهم الشرعيين فبلغ ذلك ثلاثة آلاف حالة فى سنة ١٩٥٩ ولم يكن الدافع إلى هذا اللون من البيع العجيب لقمة العيش ، وإنما مطالب أخرى فرضتها الحياة وأصبحت هى ولقمة العيش سواء ، ، إن ثمن هؤلاء الآباء وفلذات الأكباد إنما كان للحصول على التلاجات وأجهزة التليفزيون ، (١)

لا تقوم الحياة إلا وعلى جانبيها الفقر والغنى ، وعلى مسرحها الأغنياء والفقراء ، فى نسب تختلف وتتفاوت حسب الظروف والأحوال ، فقد يكثر الأغنياء ويقل الفقراء فى مجتمع ، وقد يقع العكس فى مجتمع آخر ، وقل أن يظل الوضع ثابتاً بنسبة ثابتة فى أى مجتمع ، فإن الأحوال تتحول بالناس كل يوم من حال إلى حال ، أغنياء يفتقرون ، وفقراء يفتنون ، على أن أشقى المجتمعات من كثر فقراؤه ، وقل أغنياؤه ، ثم لم يكن بين الأغنياء والفقراء مودة وتراحم وإخاء ، وخير المجتمعات من كثر أغنياؤه ، وقل فقراؤه ، ثم قام بين الفريقين تراحم وتعاطف واتلاف . مشكلة الحياة فى حقيقتها هى الفقر والغنى ، وما يكون بين الفقراء والأغنياء من احتكاك يقدح فى النفوس شرارات العداوة والحسد والبغضاء ، ويثير نار

الحرب والعدوان . فإذا استطاع مجتمع من المجتمعات أن يتغلب على هذه المشكلة ، ويقارب بين طرفيها ، فذلك أول الطريق إلى استقرار المجتمع وسلامته وسعادته ..

الإسلام ونظرته إلى المال :

كان لابد للدعوات السماوية أن تتدخل في مشكلة الفقر والغنى .. مشكلة الحياة ، لتقيم في نفوس الناس وازعاً ، يعدل ميزان الحياة بينهم ، فيكون من يد الأغنياء سخاء وبذل ، وفي قلوبهم مودة ورحمة ، ويكون من الفقراء صبر على البلاء ، واحتمال للشدة ، وسعى وعمل . ابتغاء الرزق ..

وننظر في الرسائل الثلاث : الموسوية ، والعيسوية ، والإسلام (١) نرى هديها في علاج هذه المشكلة ودستورها الذي رسمته لإقامة المجتمع الإنساني في ظله .

أما الرسالة الموسوية فهي رسالة خاصة لبني إسرائيل ، قد حرفوا فيها وبدلوا لتستقيم مع طبيعتهم المعوجة الفاسدة ، فهم — كما زعموا — أبناء الله وأحباؤه ، وهم شعب الله المختار ، وإذن فلتكن الرسالة بحيث يتحقق لهم فيها هذا الزعم الباطل .. كل شيء في هذا العالم لهم ، ليس لأحد أن يشاركهم في قليل أو كثير منه ، وإذا لم يستطيعوا أن يصلوا إليه بالجهد وصلوا إليه بالحيلة والكيد ..

والمال هو مصدر القوة المسيطرة على كل شيء ، وإذن فليكن المال لهم المعبود ، وليحتالوا إليه بكل حيلة .. فأحلو الربا وأكلوه أضعافاً مضاعفة من غيرهم ، وحرّموه فيما بينهم ، وأحلوا دم الأعميين (٢) وأموالهم ذلك

(١) سميت رسالة موسى باسمه ، وسميت رسالة عيسى باسمه أما الإسلام فلم يضاف إلى صاحب الرسالة محمد عليه السلام ، لأنه رسالة عامة للناس جميعاً ، ورسالات الرسل قبله خاصة بأمة أو قبيلة ، يقول سبحانه وتعالى : « صف إبراهيم وموسى .
(٢) الأعميين : غير اليهود .

بأنهم قالوا ليس علينا في الأميين سبيل ، ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون (١) .

لقد أنساهم حب المال لإلهم الذي قالوا نحن أبناؤه وأحباؤه ، حتى لقد صنعوا من حلبيهم عجلا جسداً له خوار ، فقالوا: هذا إلهمك وإله موسى . . ذلك وموسى كلم الله بينهم ، يغاديه ويرلوحهم بآيات الله .

وسار اليهود سيرتهم بعد موسى في عبادة المال حتى لقد حولوا المعبد - بيت المقدس - إلى حوانيت للتجارة على النحو الذي وجدته المسيح عليه ، يوم جاءهم يدعوهم إلى السير في قافلة الحياة مع الناس !

وأما الرسالة العيسوية ، فقد جاء بها عيسى عليه السلام إلى اليهود أيضاً بعد أن ركبهم ماركبهم من ضلال وعى ، ومن قسوة تحجرت معها قلوبهم ، ومن حب المال ملك عليهم عقولهم . فلا يفكرون في شيء إلا من الجهة التي تتصل بالمال بأى سبب من الأسباب . . فلم يكن بد والحالة هذه من أن تكون دعوة عيسى لهم دعوة قاسية حتى تقوّم هذا الانحراف العنيف . لا بد من دواء مر أشد المرارة لهذا الداء الغليظ . . فكانت شريعة عيسى على هذا النحو من القسوة والمرارة . . دعوة فيها انسلاخ كامل عن الدنيا ، وإطراح لما فيها من متاع ، يقول لهم : « لا تكنزوا لكم كنوزاً على الأرض حيث يفسد السوس والصدأ ، وحيث ينقلب السارقون ويسرقون ، بل اكنزوا لكم كنوزاً في السماء حيث لا يفسد سوس ولا صدأ ، وحيث لا ينقلب سارقون ولا يسرقون (٢) » ، ويقول لهم أيضاً : « لا يقدر أحد أن يخدم سيدين ، لأنه إما أن يبغض الواحد ويحب الآخر ، أو يلازم الواحد

(١) سورة آل عمران . آية ٧٥ .

(٢) إنجيل متى . الإصحاح السادس . ١٤ ، ٢٠ .

ويحتقر الآخر ، لا تقدرون أن تخدموا الله والمال ، لذلك أقول لكم :
لا تهتموا لحياتكم بما تأكلون وبما تلبسون ، ولا لأجسادكم بما تلبسون (١) ،

دعوة قاسية ألينة لا تحتملها الحياة ، ولا تستقيم عليها طبائع الناس ،
ولكنها العلاج لهذا الداء الغليظ .. إنها علاج لليهود وحدهم في الحال التي
كانوا عليها . فإذا برئوا منه أمكن أن يؤخذوا بشريعة الحياة ، وأن يجرؤوا
على طبيعة البشر .

ولكن لم يكن طب عيسى الذي أبرأ الأكمة والابرص ، والذي أحيا
الموتى بقادر على أن يحيي موات هذه القلوب المتحجرة ، أو أن يُجرى فيها
مشاعر الإنسانية . لتقبل خيرا ، أو تنبض بخير . فسكن فيها هذا الداء ،
وتوارثه الأبناء عن الآباء جيلا بعد جيل ١١

أما الإسلام فقد أعلن منذ أول آية نزلت من آيات الكتاب الكريم
أنه دين الإنسانية كلها ، الإنسانية الممثلة في الإنسان الفرد ، فالناس جميعا
إلا إنسان مكرر ، وإن تباينوا صوراً وأشكالاً ، واختلفوا ألسنة وألواناً .
يقول سبحانه وتعالى في أول ما أنزل على الرسول الأمين : « اقرأ باسم ربك
الذي خلق ، خلق الإنسان من علق ، اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم ،
علم الإنسان ما لم يعلم (٢) » .. إن الناس جميعاً هم هذا الإنسان الذي مُخلق من
علق .. خلقوا من مادة واحدة ، وعلى أسلوب واحد .. نطفة ، ثم مضغة ،
ثم علقه .. يقول سبحانه وتعالى : « ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين ،
ثم جعلناه نطفة في قرار مكين ، ثم خلقنا النطفة علقه . خلقنا العلقه مضغة ،
خلقنا المضغة عظاما ، فسكونا العظام لحماً ، ثم أنشأناه خلقاً آخر ، فتبارك

(١) إنجيل متى . الإصحاح السادس . ٢٤ ، ٢٥

(٢) سورة الطق ٢

الله أحسن الخالقين (١) .

ذلك هو الإنسان ، وأولئك هم الناس في شريعة الإسلام ، سواء
كأسنان المشط وإن اختلفت الألوان ، والصفات ، فذلك عوارض
لا تمس الصميم من جلة الناس . . يقول الرسول الكريم : « كلكم لآدم ،
وآدم من تراب » !

والله سبحانه وتعالى ليس رب العرب وحدهم ، وإنما هو رب العالمين
جميعا ، من إنسان ، وحيوان ، وجماد ، وبحار وجبال ، وأرض وسما ،
وشمس وأقار ، مآزاه العين وما لا تراه .. سبحانه رب كل شيء . رب العالمين .
يتكرر هذا الهتاف كل يوم عشرات المرات على لسان المسلم ، في صلاته :
« الحمد لله رب العالمين » ، وفي ختم طعامه وشرابه : « الحمد لله رب العالمين » .
ليستقر في نفسه أن هذه العوالم جميعها مخلوقة لله ، وأنه بعض هذه المخلوقات ،
لأحياء له بمزول عنها ، وأنه من الناس بمنزلة العضو في الجسد .

الإسلام دين الإنسانية كلها ، وشريعته شريعة الناس جميعاً . لا يختص
طائفة أو أمة منهم بميزة ، ولا يرتفع بهم على أكتاف الناس ؛ وإنما الذي
يرفع الناس وينزلهم هو عملهم الذي تكسبه أيديهم ، وهذا هو عدل الله بين
عباده : « يأبى الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى . وجعلناكم شعوبا وقبائل
لتعارفوا . . إن أكرمكم عند الله أتقاكم (٢) » ، ويقول الرسول الكريم
كلكم لآدم ، وآدم من تراب ، لأفضل لأحد على أحد إلا بالتقوى . .

لهذا لم تكن شريعة الإسلام لتعالج مشكلة طائفية ، أو لتحل أزمة
طارئة في شعب من الشعوب ، وإنما جاءت لتعالج مشكلات الحياة كلها ،
ولتحل أزمت الإنسانية جميعها ، على امتداد الأزمان واختلاف الأمم !

(١) سورة المؤمنون ١٢

(٢) سورة الحجرات ١٣

والمال أقوى قوة عاملة في الحياة .. من أجله يتصارع الناس ، وفي سبيله يختصمون ، وعلى مورده يتزاحمون ، كلهم ظالم إلى ، طامع فيه ، لا يرتوى وإن شرب به أو غرق فيه :

كالحرث لا يكفيه شيء . بلسمة يصبح ظمان وفي البحر فيه يعترف الإسلام بهذا السلطان للبال على نفوس الناس ، وهذه المكانة له في قلوبهم ، وبهذا الأثر العظيم في حياتهم ، فلم يقف منه موقف المستهين به ، المستخف بآثاره ، وإنما قدر المال قدره ، ووضع الموضع الصحيح له ، وكشف عماله ، وما عليه ، فهو نعمة ، وقد يتحول إلى نقمة ، وهو خير ، وقد يصير إلى شر !

فانل مع انه نعمة من نعم الله هو فتنة . شأن كل مرغوب محبوب ، إذ أن النفس الإنسانية في حرصها على ما تحب وضنها به تنحرف إلى جانب الإفراط في الاستكثار منه ، والحرص عليه والضم به .. فالأولاد فتنة . والنساء فتنة ، والمال فتنة ، لأنها أحب شيء إلى الإنسان وأغرى المغريات له ، إنها شهوة قائمة في غريزته متحركة في كيانه ، متمكنة من نفسه ، ولقد كشف القرآن الكريم عن هذه الجبلية الإنسانية ، فقال سبحانه وتعالى : « زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين ، والقناطر المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة ، والأنعام والحرث .. ذلك متاع الحياة الدنيا .. والله عنده حسن المآب (١) . » يريد القرآن بهذه التوجيه أن ينفذ الناس إلى أنهم مع المال ، والأولاد ، والنساء ، في فتنة قائمة ، وأنهم إن لم يكنوا على حذر من هذه الفتنة فتتوا وضلوا . يقول سبحانه وتعالى : « إنما أمرنا لكم وأولادكم فتنة ، والله عنده أجر عظيم ، فاتقوا الله ما استطعتم (٢) . » وفي هذه الآية لفتات رائعة معجزة تكشف عن صدق هذه

(١) - سورة آل عمران ١٤٠

(٢) - سورة النحل ١٦٥ .

الرسالة ، وأنه لن يصح أبداً أن تضاف إلى بشر . فما كان لبشر أن يفصح
في أعماق النفس البشرية ، ويكشف خبيثتها هذا الكشف الدقيق العجيب ،
ويروضا تلك الرياضة الحكيمة التي تقوّمها ولا تكسرّها . . . فالنحذر من
فتنة الأموال والأولاد والنساء - الذي تضمنته الآية الكريمة - تنذير من
أمر لها في شغاف القلوب مكان ، ولها في جذور النفوس موطن ،
والانخلاع عنها انخلاع عن بُضعة من القلب وفلذة من الفؤاد الأمر الذي
لا يقوى الإنسان على احتماله ، ولا يصبر على بلائه . . . يعلم الأسلام هذا من
سلطان المال والبين والنساء على نفس الإنسان ، ولهذا لم يجعل دعوته إلى
النحذر من هذا السلطان دعوة سلبية ، أشبه بالأوامر أوالصائح التي تنقذ إلقاء
مجردا لا يقابلها تعويض من جانب آخر حتى تكون لها فاعلية في النفوس . فإنه
عسير على النفس أن تنزع من بين جنباتها شيئا محبوبا عندا دون أن تدخل
مكانه بشيء آخر تحبه وتتعلق به . فجاءت السريعة الحكيمة بهذا الشيء المحبوب
خلقا للبال أو الولد ، أو لبعض المال والولد . إنه الأجر العظيم والثواب
المدخر عند الله يوم القيامة لمن اتقى الله قدر استطاعته وتخلص شيئا من
فتنة المال والولد . . . إنما أموالكم وأولادكم فتنة والله عنده أجر عظيم ،
فاذا استجاب المسلم لهذا التوجيه الكريم وتخفف شيئا من فتنة المال والبين
وجد ثواب الله حاضرا يملأ يديه ، ويرضى غريزة حب التملك منه . وفي
هذا عزاء ، بل دواء أى دواء ثم ماذا نجد في الآية الكريمة بعد هذا ؟ لا ،
من صراع بين الرغبة في المال والبين وبين الرغبة في ثوب الله والأجر
العظيم منه . . . إنه صراع عنيف بين نفس أمارة بالسوء ودافع يدعو إلى
الحق . . . ورحمة الله أوسع من أن تدع الإنسان يعيش في هذا الصراع حتى
يهلك جميعا ، أو يسلم جميعا . . . إن رحمة الله أوسع وأرحم . . . فاتقوا الله
ما استطعتم . . . فإن لم تستطيعوا أن تتخلصوا من فتنة المال والبين فلا بأس
من أن تتخلطوا هذه الفتنة على ألا تفرقوا فيها . ليكن منكم حذر ، وليكن

منكم مغالبة لهذه الفتنة.. وألا تستسلموا لها ، ثم إن لكم بعد هذا ما يسمع عنكم
إن أنتم ألتعتم بهذه الفتنة وخاطبتم شيئاً منها ، فاتقوا الله ما استطعتم ، إذ
« لا يكلف الله نفساً إلا وسعها » .. ونستمع إلى الآية الكريمة مرة أخرى :
« إنما أموالكم وأولادكم فتنة .. والله عنده أجر عظيم .. فاتقوا الله
ما استطعتم ، واسمعوا وأطيعوا ، وأنفقوا خيراً لأنفسكم ، ومن يوق شح
نفسه ، فأولئك هم المفلحون » .. تربية حكيمة ، ومنهج مستقيم !!

ونجد هذا التعويض عن فتنة المال والبنين بالثواب المدخر عند الله في
كل آية تحذر من فتنهما .. إنها ترصد دائماً ثواب الله وتشير إليه في مقابل
الزول عن شيء من فتنة المال والبنين : « زين للناس حب الشهوات من
النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة ،
والأنعام والحرث .. ذلك متاع الحياة الدنيا .. والله عنده حسن المآب .
قل أنبئكم بخير من ذلكم ؟ .. للذين اتقوا عند ربهم جنات تجري من تحتها
الأنهار خالدون فيها ، وأزواج مطهرة ورضوان من الله ، والله بصير بالعباد » (١)
ويقول سبحانه وتعالى : « المال والبنون زينة الحياة الدنيا ، والباقيات الصالحات
خير عند ربك ثواباً وخيراً أملاً » (٢) فمن فاته شيء ، أو فوت على نفسه شيئاً
من شهوة المال والبنين وفتنتهما وجد في ثواب الله ورضوانه خير عوض ..
إنه الثواب الحسن المدخر ، والأجر العظيم .

ويسلك القرآن الكريم في التحذير من فتنة المال والولد مذهباً آخر ،
فلا يلقى الفتنة مواجهة ، وإنما يشير من طرف خفي إلى هذه الفتنة ، ويبلغ
إليها تليحاً يفهم من سياق المعنى عن طريق الفحوى كما يقول أصحاب الكلام ..
يقول سبحانه وتعالى : « وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تقرّبكم عندنا زلي ،
إلا من آمن وعمل صالحاً ، فأولئك لهم جزاء الضعف بما عملوا ، وهم في

(١) سورة آل عمران : ١٤، ١٣

(٢) سورة الكهف : ٤٥

الغرفات آمنون (١)، ليس الأولاد ولا الأموال هي التي تقرب إلى الله وتدني من رحمته، وإنما تكون كذلك إذا زكّاهما الإيمان والعمل الصالح، وفي ظل الإيمان والعمل الصالح تبرد حرارة الفتنة بالمال والبين فلا تورّد الإنسان موارد الهلكة !

* * *

ذكر المال في القرآن الكريم ستاً وسبعين مرة، مفرداً، وجهماً، ومعرفاً، ومنكرًا، ومضافاً، ومنقطعاً عن الإضافة...

ولا شك أن دوران المال بهذه الكثرة في كتاب الله دليل على نظرة الإسلام إليه نظرة اهتمام وتقدير لآثاره في الحياة.

والملاحظ أن أكثر ما يذكر المال يذكر مقترباً بالأولاد، أو الأنفس، وهذا دليل آخر على أنه عدل الولد والنفس، بل إن الناظر في الآيات الكريمة التي جمعت بين المال والولد أو المال والنفس ليرى أن المال يقدم عليهما في جميع الآيات التي جمعت بهما، لم يتأخر عنهما إلا مرة واحدة، هي في قوله تعالى: «إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة». أما في غير هذه الآية فالمال مقدم دائماً، من هذا قوله تعالى: «وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله»، وقوله: «فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة»، (٢) ..

وقوله سبحانه: «فلا تعجبك أموالهم وأولادهم»، وقوله: «لن نغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئاً»، (٣) وقوله: «وأمددناكم

(١) سورة سبأ ٣٧

(٢) سورة التوبة ١١١

(٣) سورة التوبة ٤١

(٤) سورة النساء ٩٥

(٥) سورة التوبة ٥٥

(٦) سورة المجادلة ١٧

بأموال وبنين ، (١) وقوله : « المال والبنون زينة الحياة الدنيا » ، (٢)

ولا شك أن تقديم المال على النفس والولد في جميع الآيات القرآنية التي جمعت بينهما - عدا آية واحدة - هذا التقديم فيه إلفات صريح إلى أن المال في منزلة فوق منزلة النفس والولد !

ولا نقف كثيرا عند أقوال النحويين أن الواو لا تفيد ترتيبا ولا تعقيا ، ومن ثم فإن تقديم المال هنا لا يعنى أنه مقدم على النفس والولد وفي منزلة فوق منزلتهما ..

لا نقف كثيرا عند هذا ، فإن هذا التقديم الذي وقع في جميع الآيات - عدا آية واحدة - لا بد أن فيه قصدا إلى معنى يراد من هذا التقديم وهو التفضيل ، وإلا لما ألزمت الآيات هذا الالتزام الذي يكاد يكون إصرارا (٣) وأكثر من هذا ، فإن الآية التي قدست فيها النفس وآخر المال إنما هي شاهد آخر على أن المال مقدم على النفس أيضا ، فالآية إنما تعرض المال والنفس في محرمين البذل في سبيل الله ، كما يتولى سبحانه وتعالى « إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم . بأن لهم الجنة ، فهنا بذل وتضحية . وقد قدمت النفس أولا ثم جاء المال ثانيا .. قدمت وآخر المال في موطن بذلها والتضحية بهما . إذ أن المرء في مجال التضحية يجهل آخر ما يقدم أعز شيء عنده !

(١) الاسراء : ٦٠

(٢) الكهف : ٤٥

(٣) من إعجاز الكتاب الكريم أنه يلتزم دائما في العنف بالاورعاية اعتبارات خاصة في ترتيب المشاطعات وتقديم بعضها على بعض .. وقد أضح أبو بكر بأفضلية المهاجرين لأن الله قدمهم على الأنصار في قوله تعالى : « السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار » بل إن أحكام العسكرة قد ألزمت هذا الترتيب . فكان عمر الأصاحي بعد صلاة العيد لقوله تعالى « فصل لربك وانحر » .. وكان ترتيب أعمال الوصوة على نحو ما ورد في الآية الكريمة فغسلوا وجوههم وأيديهم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى السبعين .

وواقع الحياة يشهد بهذا ، فإن للبال مسكرة تظني على مشاعر المرء وتفكيره فيذهل معها عن نفسه وعن ولده . حتى إنه ليلقي مصرعه في مغامرات يغامر فيها بنفسه ، ويلقي بها في مواطن التهلكة من أجل المال .. وهل كانت جريمة قتل الأولاد عند بعض العرب في الجاهلية إلا خوف الفقر والحاجة ؟ يقول سبحانه وتعالى : « ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق » .

من أجل هذا جاء الإسلام منها إلى فتنه المال محذرا من سلطانه على النفوس .. فإذا لم يكن الإنسان دائما في يقظة من هذه الفتنة جرفته التيار وغرق مع كثير من المغرقين .

الإسلام ليس عدوا للبال

ولقد يفهم بعض الناس من هذا التحذير المتكرر الذي جاء به القرآن الكريم ، والسنة المطهرة من غواية المال وقتته .. قد يفهم بعض الناس من هذا أن المال في ذاته شر ، وإلا لما كان هذا التحذير الشديد من المال ، فلقد ناقش القرآن فتنه المال ، وعرضها في أكثر من صورة ، واهتم لها أكثر من اهتمامه بالشیطان عدو الإنسان الأول .. إذاً المال وسيلة الشيطان وعدته في إغواء الإنسان وإضلاله .. يقول سبحانه وتعالى : « إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ، ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة .. والميسر مال تتجاذبه الأطماع على موائد القمار ، والخمر جس يتباع بالمال ، ومعاودة الشيطان ووسيلته في إغواء الإنسان .. قد يفهم بعض الناس من هذا أن المال خطر يجب اجتنابه إن أراد المرء أن يسلم له دينه ، بل لقد فهم بعض الناس هذا فعلا ، فوققوا من المال موقف العدو ، ورأوا السلامة في الابتعاد عنه بخبره وشره .. وكان من أثر هذا ، تلك الحركة الانسحابية التي اجتاحت العالم الإسلامي فترة من الزمن ، والتي نادى في الناس بالانغلاق

عن الدنيا واطراح لذاتها وطياتها ، وظهر في المجتمع الإسلامى دعاة يبشرون بهذا ، ويستكثرون من الشواهد القولية والفعلية ينسبونها إلى الرسول وإلى صحابته في التخويف من الدنيا ، وفي الحث على الفرار منها ، فرار السليم من الأجرب .. ولقد تولى كثير من العلماء قيادة هذه الحركة ، وتأليف الكتب والرسائل في الزهد والقناعة والانزاعل عن الحياة .. وكان لهذا أثره في وجدان الناس وفي تفكيرهم ، فشاعت فيهم ربيع الخمول والبلادة ، وخدعهم سراب كاذب من القناعة والرضا الذليل ، والتواكل الاعمى ، فخلت أيديهم من الدنيا ، ولم تخل قلوبهم من حبها والحسرة على ما فاتهم منها ، وتلك أسوأ حال يصير إليها إنسان ، فلا هو بالفقير الصابر المتعفف في إيمان ورضى واطمئنان ، ولا هو بالغنى الزاهد عن ورع وتقوى ، وعن قدرة واختيار .

والحق أن الإسلام ليس عدواً للبال ، لأن المال هو الحياة في انطلاقها ودورانها ، والإسلام لا يعادى الحياة ، ولا يقف منها موقفاً يغير من طبائع الأشياء فيها ، ويبدل سنتها ، وإنما جاء كما يحىء الطبيب للمريض ، لا يمسح إنسانيته ، ولا يحاول أن يغير من خلقه فينقله من عالم الإنسان إلى عالم الحيوان مثلاً .. وإنما ينظر إليه بحاله الذى هو عليها ، فيرى ما طرأ على حاله تلك من اختلال أو فساد ، ويصف له ما يرى لكل حال من دواء ..

وهكذا شريعة الإسلام ، تنظر إلى الحياة على أنها الحياة بخيرها وشرها وترى الناس على أنهم ناس في خيرهم وشرهم .. وتتعرف على ما وقع في الحياة وما حدث في الناس من انحراف أو زيغ عن طبيعة الحياة وطبيعة الناس ، فتضع الدواء الذى لا دواء بعده لهذا الداء !

الإسلام دين الحياة فى أعدل صورها ، وأقوم أوضاعها ، وأكمل

أحوالها ، فكيف يتصور عاقل أن يكون هذا الدين حرباً على المال ، مشدداً النكير والوعيد على أصحابه ؟ وما الحياة بغير المال ؟ إنه موجودات الحياة التي يعيش عليها الناس ، فإذا ذهبت هذه الموجودات فعلى أى شيء يعيشون ؟ وفيم يعملون ويتنافسون ؟

والإسلام إذ يحذر من المال وفتنته ، فإنما يحذر - كما قلنا - من شيء عزيز على النفس ، متمكن من القلب ، فقد جعله الله عديل النفس والولد في حبها ، والحرص عليهما ، والفتنة بهما ، وحذرنا منهما كما حذرنا من المال .. فهل معنى هذا أن تقتل أنفسنا ، وتخاص من أولادنا ؟ إن بعض الناس قد يقتلون أنفسهم بالرياضة العنيفة التي تحيل الإنسان شبحاً ، لا يعمل ، ولا يقدر أن يعمل ، وبعض الناس قد يقتل الولد في كيانه ، فلا يتزوج ولا ينجب خشية الفتنة بالأولاد وانفساك بالحياة من أجلهم .. نعم ، يفعل بعض الناس هذا أو ذاك ، ولكن طبيعة الحياة تأباه ، وتعد هذه الحالات حالات شاذة خارجة على ناموسها الذي ينظم دورانها .

ولقد قدر الإسلام أن دعوته إلى التحذير من المال وفتنته قد تقع من بعض النفوس هذا الموقع الخاطئ ، فجاء بما يكشف هذه الشبهة ويردها ، وكان من تدبير الإسلام في هذا أنه حين كشف عن الوجه البغيض للمال - ذلك الوجه الذي يزين للناس الشر ، ويوقعهم في الفتنة والفساد - كشف أيضاً عن الوجه الجميل للمال . وأراهم جوافب الحسن منه ، ودلهم على الطريق السليم إليه ، وهياً لهم وجوه الانتفاع به .. يقول سبحانه وتعالى : « المال والبنون زينة الحياة الدنيا .. إنه شطر الحياة وشر ألوان الزينة فيها .. فإذا ذهب ذهب معه جانب كبير من الحياة .. »

المال زينة ، وليس في الدين ما يهد الإنسان عن الزينة وقل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده ، والطيبات من الرزق ، قل هي للذين آمنوا في

الحياة الدنيا ، خالصة يوم القيامة (١) .

والمال ، مال الله ، قد أضافه إلى ذاته الكريمة ، ولا شرف بعد هذا الشرف ، ولا فضل بعد هذا الفضل . قال تعالى : « وآتوهم من مال الله الذى آتاكم » (٢) .

والمال فضل الله ، ورزق الله ، يقول سبحانه وتعالى : « فإذا قضيت الصلاة ، فانتشروا فى الأرض وابتغوا من فضل الله » (٣) ، ويقول جل شأنه : هو الذى جعل لكم الأرض ذلولا ، فامشوا فى مناكبها وكوا من رزقه ، وإليه النشور (٤) .

* * *

المال فى ذاته ليس شرا ، وليس خيرا ، هو أداة ، خاضعة لمشيئة الإنسان . . إن شاء كان نعمة ، وكان فضلا ، وكان رزقا ، ينال به الطيبات ، ويرعى فيه حق نفسه وولده ، ويؤدى منه حق الله ، وحق العباد . مثل هذا المال نعمة يباركها الله ويبارك على أهلها . . وإن شاء حول النعمة التى فى يديه إلى نار تحرقه وتحرق من حوله ، حين يذهب به مذهب السرف والسفه ، ويرد به موارد الإثم والفساد .

بهذا التقدير ينظر الإسلام إلى المال ، ويشترع له . . ومن هنا كانت التشريعات التى وضعها الإسلام للمال قائمة على أصليين كبيرين هما :
أولا : الاعتراف بالمال وفعاليته فى الحياة ، ومكانه من قلوب الناس ونفوسهم . . فليس فيما وضع الإسلام من حدود للمال فى كسبه وفى إنفاقه .

(١) سورة الأعراف د ٣٢

(٢) سورة التور د ٣٣

(٣) سورة الجمعة د ١٠

(٤) سورة الملك د ١٥

شئ يصادم شعور الناس ويحصل ارتباطهم بالمال ، وليس شئ من تعاليم الإسلام يبيت في الناس غريزتهم المدفوعة إلى حب المال والسعى إليه .. وحاشا للإسلام وهو دين الفطرة أن يصادم فطرة الله التي فطر الناس عليها ، وأن يجعل جماعة المسلمين بمعزل عن الحياة الجادة العاملة ، التي بها يعمر الوجود ، ويسعد الناس .

وثانياً : الوقوف بالتشريع عند المبادئ العامة ، دون النظر في التفاصيل والفروع ، وذلك لأمرين :

١ - أنه لا يمكن ضبط جميع الصور التي تجري عليها المعاملات بين الناس ، ولو أمكن هذا في بيئة من البيئات أو في زمن من الأزمان لما أمكن أن يمتد ذلك إلى جميع الشعوب ، وفي كل الأزمنة ، وقد جاءت الشريعة الإسلامية شاملة لعموم الناس في جميع الأزمنة .. فكان من تديرها في هذا أنها وضعت المبادئ العامة ، والأصول الأولى للحلال والحرام ، ثم تركت للناس مجال التحرك والعمل في ظل هذه المبادئ ، وعلى عهدها وإن اختلفت الصور والأشكال بين الأصول والفروع .

٢ - أن في ضبط جميع صور المعاملات لجميع الناس وعلى امتداد الزمان - وهذا غير ممكن - تضييقاً على الناس ، وحجراً على عقولهم أن يفكروا أو باتوا بحديد وأن يظلوا هكذا في طفولة الإنسانية . لا يعملون إلا تحت وصاية صارمة من مقررات السماء .. والإسلام دين خالد يمتد مع الحياة ، يريد للإنسانية أن تبلغ رشدها ، وستبلغه يوماً إن لم تكن قد بلغت ، وإذا كان تقدير الإسلام هو هذا فإن مقتضى ذلك أن يترك كثيراً من التفاصيل للناس يحتكمون فيها إلى عقولهم ، ويردونها إلى تفكيرهم ، ويأخذون فيها بما تقتضى به مصلحتهم ، وهذا ما تقتضى به التربية الحكيمة في تنمية الشخصية وإعدادها للحياة !

ثم إن الاسلام دين سماحة ويسر ، يأخذ بالوسط من الأمور ، إلى جانب أنه دين عقل ، يحترم العقل ، ويستشير ملكاته ويزكى آثاره ، ويحمد كفاحه .

ومن الحق عند النظر في أية مسألة من المسائل المالية وعرضها على حكم الشريعة الإسلامية أن نستصحب هذين المبدأين وهما احترام الإسلام للبال ، واحترامه أيضاً للعقل الإنسانى ، مع استصحاب المبدأ العام الذى اتسمت به شريعة الإسلام وهو اليسر والتخفيف : يقول سبحانه وتعالى : « يريد الله بكم اليسر ، ولا يريد بكم العسر » (١) ويقول جل شأنه : « وما جعل عليكم فى الدين من حرج » (٢) ويقول « لا يكلف الله نفساً إلا وسعها » (٣) ويقول سبحانه ، وقد جعله دعاء ندعوه به : « ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا ، ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به » (٤) ، ويقول الرسول الكريم : « عليكم من الأعمال ما تطيقون » ، ويقول صلوات الله وسلامه عليه . « إن هذا الدين يسر ليس بالعسر » ويقول : « بُعثت بالحنيفية السمحة » ويقول لمعاذ بن جبل ولأبى موسى الأشعرى وقد بعثهما عاملين له : « يسراً ، ولا تسراً » وكثير وكثير من آيات الله ، وحديث رسوله ، كلها تذهب مذهب الدعوة إلى السباحة واليسر فى العبادات والمعاملات ، وفى كل شيء للناس فيه حاجة ، تتصل بوجودهم ، وتؤثر فى حياتهم .

فمن أراد بعد هذا أن يأخذ الناس بالتشدد والغلو ، فإنه بهذا يضع نفسه موضعاً هو فيه أغبر على حقوق الله من الله .. وهنا تفترق بيننا وبينه السبل .. فليذهب حيث شاء ، وليدع المسلمين يأخذوا دينهم السمع من شريعتهم السمحاء .. « ديناً قِيماً ملة إبراهيم حنيفاً ، وما كان من المشركين » .

(١) سورة البقرة ١٨٥ .

(٢) سورة الحج ٧٨ .

(٣) سورة البقرة ٢٨٦ .

(٤) سورة البقرة ٢٨٦ .

بهذا الاتجاه الذى فقته من دينى سأنظر فى التشريع المالى الذى وضعه
الإسلام لنظام المعاملات بين الناس ورسم لهم حدوده ، ووصامم بالتزامها.
والبحث فى هذا يقتضى النظر فى :

أولاً : الأموال العامة :

وتتضمن المباحث الآتية :

بيت المال - مواردہ : الخراج - الجزية - عثور التجارة - خمس الغنائم -
الزكاة (الصدقة) .

ما فعله الرسول - ما فعله أبو بكر - سياسة عمر - تدوين الدواوين .

ثانياً : الأموال الخاصة :

وتتضمن النظر فى (أ) كسب المال ، ويقتضى البحث فى وجوه كسبه ،
وفى حدود المعاملات الدائرة بين الناس . وفى الربا وصلاته بالمعاملات
المعاصرة .

(ب) إنفاق المال : ويقتضى النظر فى وجوه الإنفاق .. حقوق النفس ..
والأهل .. حقوق الله .. حقوق العباد .

الباب الثاني

الاموال العامة

بيت المال

التعريف به :

« بيت المال ، من الكلمات التي ترددت كثيرا على ألسنة المسلمين في صدر الإسلام حتى أصبحت جزءا من نظام المجتمع الإسلامي ، ودعامة قوية من دعائم حياته .. ذلك أن كلمة « بيت المال ، كانت تعني المكان الذي يضم الأموال المتجمعة من الزكاة والمغانم ، والخراج ، لتكون تحت يد الخليفة أو الوالي يضمها فيما أمر الله به أن توضع ، بما يصلح شئون الأمة في السلم وفي الحرب .

ولا شك أن هذا المصطلح إسلامي لم تعرفه الحياة الجاهلية ، فإما كان في المجتمع الجاهلي دولة قائمة ، يقوم عليها حاكم ، توضع في يده أموال عامة ، ينفق منها في شئون المجتمع .. وإنما الذي يمكن أن يتصور في ظل النظام القبلي السائد في الجاهلية هو أن يكون لشيوخ القبيلة - بما له من زعامة أدبية - شأن في الأحداث الطارئة التي تقتضي القبيلة أموالا طائلة لا قبل له أو لأحد أفراد القبيلة باحتمالها في ماله ، كما يحدث ذلك في ديات القتلى ، وفي إعداد معدات الحرب . هنالك يساق إلى شيخ القبيلة - ما يساق من أموال يقدمها أبناء القبيلة ، كل حسب قدرته ، ومن هذا المال يتولى شيخ القبيلة احتمال الديات أو قضاء حاجات الحرب .. ثم تعود الأمور بعد هذا إلى مجراها

الطبيعى ، كل يعيش فى حاله ، دون أن يكون للقيسلة مال عام يلتفت
الناس إليه .

والذى يقرأ الأدب العربى يرى فيه لمحات تشير إلى شيء من هذا ..
فحين قامت الحرب بين عبس وذبيان ، وذهبت بكثير من النفوس فى
القبيلتين ؛ تحرك أصحاب المروءات الصالح بين المتقاتلين ، وسعوا لإطفاء
هذه أئثار الزنى كادت تأتى عليهما جميعا ، ورضى الحيّان بالصالح بعد أن قام
الرجلان السكرمان ، هرم بن سنان ، والحارث بن عوف ، باحتمال ديّات القتلى
من الفريقين - ولا شك أن ما ل هذين السيدين لا يتسع لاحتمال ديّات هذا
العدد الكثير من القتلى ، فاحتملت معهما قبيلتهما هذا العبء الثقيل من
أموالها .

وقد صور هذا الحَدَث الكبير الشاعر الجاهلى « زهير بن أبى سُلى »
فى معلقته التى يقول فيها موجها القول إلى من قاما بالصلح واحتملا تبعاته :
هرم بن سنان ، والحارث بن عوف - يقول زهير :

يَمِيناً لنعم السيدان وجدتما على كل حال من سَحِيل ومبرم
تداركتما عبساً وذبيان بعدما تقافوا ، ودقوا بينهم عطر مَنْشِم
وفىها يقول :

تَدَقُّ الكلوم بالمئين فأصبحت ينجمها من ليس فيها بمجرم
ينجمها قوم لقوم غرامة ولم يُهرَقوا بينهم ملء محجم
وأيا كان الأمر ، فإن مثل هذا المال المجتمع لغرض خاص لا يكون
شيئا إلى جانب « بيت المال » الذى عرف فى الإسلام ، والذى أصبح
جزءا من كيان الدولة وقوة من قواها العاملة ، والذى كان يمثل ما يعرف
الآن بخزانة الدولة أو مالىتها .

* * *

نشأة بيت المال :

وليس يُعلم على وجه التحديد اليوم الذى ولد فيه بيت المال الإسلامى ، ولكننا نستطيع أن نقطع بأنه لم يولد إلا بعد الهجرة ، وأنه لم يقم له وجود فى العهد الإسلامى الأول ، أى فى مكة ، قبل أن يتحول الرسول عنها إلى دار هجرته ، وذلك لأنه :

أولاً : لم يكن المجتمع الإسلامى بمكة قبل الهجرة مجتمعاً آمناً مستقراً يستطيع أن ينظر فى أموره ، ويستكمل مقومات وجوده ، وإنما كان المسلمون فى وجه ظلم كالح ، واضطهاد قاهر لا يرحم . وكان يحسب المسلم فى هذا الجو القليل الخائف أن يجد لحظات عاطفة يلتقى فيها بالنبي الكريم . . . يملأ عينيه من أنوار النبوة . مستطلعا أنباء السماء وما نزل من الكتاب .

ثانياً : كان أكثر الذين دخلوا فى الإسلام - فى العهد المبكى - من الفقراء والأرقاء ، مع قلة العدد ، وخاصة بعد أن هاجر الأقوياء القادرون إلى الحبشة .. ومثل هذه الجماعة لا تنظر فى مال ، ولا تفكر فى تنظيم له .

ثالثاً : الموارد التى تمتد بيت المال الإسلامى ، بالمال هى الزكاة والمغانم ، ولم تفرض الزكاة إلا فى المدينة بعد الهجرة ، ولم يكن للمسلمين فى مكة قوة يغنمون من ورائها مالا نتيجة لاستخدام أسلحهم وبين المشركين .

وإذا نحن قطعنا بأن بيت المال لم يولد إلا بعد الهجرة ، فإننا لا نستطيع أن نحدد الوقت الذى ولد فيه بعد الهجرة ؛ فما عنى مؤرخو السيرة بالبحث فى هذه الناحية حين تعرضوا لبيت المال ، فهم يذكرون بيت المال كثيراً ، ويتحدثون عن النوى والخراج وعن الأحكام الشرعية الواجبة فيهما ، وعن أرض الخراج وما فتح منها صلحا أو عنوة ، ويتحدثون عن الزكاة ، وعن نصائبها من الحيوان وفى الزروع ، وفى عروض التجارة ، وفى الذهب والفضة

وغيرها .. يتحدثون عن ذلك كله في كثير من التفصيل والإطناب، ويسوقون هذه الموارد كلها إلى بيت المال ، ويخرجونها منه إلى أربابها ، ولا نراهم مع هذا يذكرون شيئاً عن بيت المال نفسه .. متى نشأ ؟ وأين كان مكانه في مدينة الرسول ؟ ومن كان أول خازن عليه ؟ وما أول مال سبق إليه ؟

ومهما .. فإن مؤرخي السيرة كانوا أحرص من أن يتركوا هذه الجوانب من بيت المال لو أنهم وجدوا لها صورة واضحة متعددة يمكن النظر فيها والحديث عنها في الوقت الذي ولد فيه بيت المال ..

إنه حين استقر الرسول الكريم بالمدينة ، وأخذت شوكة الإسلام تظهر ، بدأ الرسول يبعث سراياه بالعدد المحدود من الرجال ، يأخذون الطريق على قوافل قريش المتحركة فيما بين مكة والشام ليروم القوة الجديدة النامية للإسلام ، وليثأروا لأنفسهم بما أصابهم وأصاب إخوانهم المستضعفين بمكة - من ظلم واضطهاد .

وقد وقعت عدة اشتباكات بين المسلمين والمشركين عادية فيها المسلمون ببعض الأسلاب التي لم تكن ذات شأن يستحق أن ينظر فيه النبي ، وأن ينتظر من السماء وضع نظام له .

عن عبد الله بن عمر قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية إلى نجد ، فخرجت فيها ، فأصبنا إبلا وغنما فبلغت مهباننا اثني عشر بعيراً ، ونقلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعيراً بعيراً (١)

كان هذا هو الحال فيما يقع بين أيدي المسلمين من مغنم إلى أن جاءت غزوة بدر الكبرى ، وفيها غنم المسلمون مغنم كثيرة من متاع وحيوان ومعدات حرب ، كما أسروا سبعين رجلاً من رجالات قريش وصادتها ١١

وهذه ولا شك أول ثروة كبيرة تقع في يد المسلمين ويستم لها الرسول الكريم ، وينظر في وضع نظام لها ، يمدد ألوجه التي تنفق فيها .. ثم هؤلاء الأسرى ما يكون الشأن فيهم ؟ أيفادون بالمال أو يقتلون ويُسبىرون ؟ ولأصحابه ويستقر الرأي على قبول الفدية منهم .. وتقبل الفدية وتوزع مع المغنم بين المسلمين ويكون في ذلك عتاب من الله لنبيه في قبوله الفدية . إن يقول جل شأنه : ما كان أبى أن يكون له أسرى حتى يسخن الله الرضخ يريدون عرض الدنيا ، والله يريد الأحرار ، والله عزيز حكيم . لولا كتاب من الله سبق لمسك فيما أخذنا عذاب عظيم (١) وبهذا العتاب الرفيق بن رب كريم تطوى صفحة العتاب لوقتها ونعمت بحاتم الرحمة والرضا : فكأنما غنمت حلالا طيبا . ، وقد كان هذا في أول الدعوة ، في الوقت الذي لا يزال فيه الإسلام في حاجة إلى مزيد من القوة والبأس ، فلما امتد الإسلام وشرى أبجح المسلمين قبل النساء بعد أن نزل قوله تعالى : فإذا نزلتم فلا يذبحن ، كفروا فضرب الرقاب . حتى إذا اتخنتهم فندموا الوثاق ، غلاما نسا بعد واما فداء حتى تضع الحرب أوزارها (٢) .

نستطيع الآن أن نقول إن بيت المال ، وجد مند غزوة بدر . ولأن مال ولا بيت . . فإن المال الذي جمع من الغنائم ومن فداء الأسرى ذهب ليومه في وجوهه التي رأها الرسول الكريم . وما بقي شيء . يذهب إلى بيت مال

وحكذا جرى الأمر في الغزوات التي تمت في عهد النبي . كل غنم يذهب ويذهب لحينه إلى أن فرضت الزكاة ، وكثرت إبل الصدقة ، فكان لها سراح

(١) سورة الأشغال الآية ٦ وما بعده

(٢) سورة محمد الآية ٤ .

وكان لها رعاة يقومون عليها .. أما العُروضة من أموال ومتاع فكان الرسول
يؤتيها لوقتها بين المسلمين .. في المسجد ، عند اجتماعهم للصلاة .

ولم يستمر الأمر هكذا في خلافة أبي بكر ؛ وشطر من خلافة عمر ،
حيث كان المسجد هو المكان الذي يُحمل إليه المال والمتاع ، وفيه يقسم بين
المسلمين ، حسب ما قضت به الشريعة في مصارف الزكاة ومغانم الحرب .

عن سعيد بن المسيب رضي الله عنه ، قال : لما قدم على عمر بأخماس فارس ،
قال : « والله لا يحتملها سقف دون السماء حتى أقسمها بين الناس ، فأمر بها
فوضعت بين صفى المسجد ، وأمر عبد الرحمن بن عوف وعبد الله بن أرقم
فباتا عليها ، ثم غدا عمر رضي الله تعالى عنه بالناس عليه . فأمر بالجلابيب
فكشفت عنها ، فنظر عمر إلى شيء لم تر عيناه مثله من الجوهر واللؤلؤ
والذهب والفضة ، فبكى فقال له عبد الرحمن بن عوف : هذا موقف من
موانف الشكر ، فما يبكيك ؟ فقال : أجل ، ولكن الله لم يعط قوما هذا إلا
ألقي بينهم العداوة والبغضاء (١) .. ثم قال أنحسوا لهم -- أي غرقا باليد --
أو تكيل لهم بالصاع ؟ ثم أجمع رأيه على أن يحسوا لهم خثا لهم .. وهذا قبل
أن يدون الدواوين (٢) .

فهذا مال كثير ، ولكن لم يكن له يد يحويه إلا المسجد ، ولم يكن له
نظام إلى يخضع له ، وقد رأينا كيف كان عمر يسأل الناس : ماذا يصنع في
ترزيح هذا المال . أيغرف لهم بيده أم يكيل لهم بالصاع ؟ .

(١) روى ابن المطالب لقد كان خطر بين العيب ، فانه لم يمتد للمسلمين الزمن ، ولم تمتد
سنوات حتى وقعت الفتنة الكبرى بقتل عثمان ، ثم تلا ذلك من منى منقت شمل للمسلمين وألقت
بينهم عداوة والبغضاء وأثارت بينهم حروبا طاحنة : بين علي وأصحاب الجبل ، وبين علي ومعاوية ،
وبين علي والخوارج وبين الخوارج وبين أمية .

(٢) الحراج لأبي يوسف ص ٤٧ .

وجرى الأمر على هذا إلى أن اتسعت الفتوحات وقاضت الأموال فلم ير عمر بدأ من أن يضبط موارد هذا المال ومصارفه ، فأمر بإنشاء ديوان لبیت المال يرصد فيه الوارد والمنصرف ؛ ويحصر فيه الجند وأعطياتهم ، ويسجل فيه ما يفرض للهاجرين والأنصار ؛ ثم أمر أن يكون لكل وال من ولاية الأمصار ديوان على شاكلة هذا الديوان يرصد فيه ما يجي إليه ، وما ينفق منه .

وهنا نستطيع أن نقول إن بيت المال ولد منذ غزوة بدر واستكمل وجوده في خلافة عمر ؛ أو بمعنى أدق في أخريات خلافة عمر حين دون الدواوين وضبط موارد بيت المال ومصارفه بعد أن اتسعت الفتوح ، وكثرت الأموال بفتح الشام والعراق ومصر .

يقول ابن تيمية . « ولم يكن للأموال المقبوضة والمقسومة ديوان جامع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وأبي بكر رضى الله عنه ، بل كان يقسم المال شيئاً فشيئاً ، فلما كان زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كثرت الأموال واتسعت البلاد وكثر الناس ، فجعل ديوان العطاء للمقاتلة - أى الجنود (١) ، وبهذا كان ديوان الجند أول ديوان أنشأه عمر .

كان بيت مال المسلمين يتمول من موارد كثيرة ، أهمها ، الخراج ، والجزية ، وعشور التجارة ، وخمس الغنائم ، والزكاة .
وهذه كلمة في كل واحد منها :

١ - الخراج

وهو ما يفرض على الأرض التي فتحها المسلمون غنوة أو صلحاً ، ويرى أبو يوسف أن الخراج هو الف . . يقول : فأما الف . فهو الخراج عندنا . . خراج الأرض ، والله أعلم ، لأن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه : « وما أقام

(١) للسياحة العربية ص ١٩ .

الله على رسوله من أهل القرى فله ، وللرسول ، ولدى القربى ، واليتامى
والمساكين وابن السبيل .. كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ، . حق فرغ
من هؤلاء . قال عز وجل : « للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم
وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضوانا ، وينصرون الله ورسوله ، أولئك
هم الصادقون » ، ثم قال تعالى : « والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون
من هاجر إليهم ، ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم
ولو كان بهم خصاصة » ، ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون ، ثم قال
تعالى : « والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا
بالإيمان ، ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم » .. يقول
أبويوسف . : فهذا والله أعلم لمن جاء بعدهم من المؤمنين إلى يوم القيامة ، وقد
سأل بلال وأصحابه عمر بن الخطاب رضى الله عنه قسمة ما أفاء الله عليهم
من العراق والشام ، وقالوا : اقسم الأرضين بين الذين افتتحوها كما تقسم غنيمة
العسكر ، فأبى ذلك عمر عليهم ، وتلا عليهم هذه الآيات وقال ، قد أشرك الله
الذين يأتون من بعدكم في هذا النىء ، فلو قسمته لم يبق لمن بعدكم شيء ، وإن
بقيت ليلغن الراعى بصنعاء نصيبه من هذا النىء ، ودمه في وجهه (١)

ويرى أبو عبيد أن الجزية من النىء أيضاً (٢) فالخراج على الأرض ،
والجزية على الرعوس ، والأرض وأصحابها بما أفاء الله على المسلمين بما أظهرهم
على عدوهم .

وعلى هذا فالنىء لا يخصص بالخراج وحده ، وإنما يشمل الخراج والجزية
معاً ، وهذا يتفق مع وجهة النظر التى رآها أبو يوسف من أن النىء هو
الخراج لأنه لا يقسم بين الذين شهدوا الحرب بل تحبس الأرض وينفق

(١) الخراج لأبى يوسف : ص ٢٣ ، ٢٤ .

(٢) أنظر كتاب الاموال لأبى عبيد ص ٤٦ .

خراجها في شئون المسلمين جميعاً في كل عصر ، على ما استقر عليه رأى عمر في أرض العراق والشام .. وهذا هو الشأن في الجزية فإنها للمسلمين جميعاً .. من شهد الحرب منهم ومن لم يشهد ، لأن الجزية إنما فرضت على أهل الذمة من أصحاب الأرض التي افتتحها المسلمون .

وقد جاء في افتتاح الأرضين ثلاثة أحكام :

أولاً : الأرض التي أسلم عليها أهلها ، فهي لهم ، ملك أيمانهم ، وعليهم العشر .. زكاة ، لاخراجاً .

ثانياً : الأرض التي افتتحت صلحاً على خراج معلوم فهي على ما صولح عليه أهلها ، لا يلزمهم أكثر منه .

ثالثاً : الأرض التي أخذت عنوة ، وقد اختلف فيها الرأى بين المسلمين : (١) قال بعضهم ، سبيلها سبيل الغنيمة ، فنخمس . وتقسّم أربعة أخماسها بين الذين افتحوها ، والخمس الباقي لمن سمى الله تبارك وتعالى في قوله « وأعدوا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه وللرسول ، ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل »

(ب) وقال بعضهم بل حكمها والنظر فيها إلى الإمام ، إن رأى أن يجعلها غنيمة فيخمسها ويقسمها كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر ، فذلك له ، وإن رأى أن يجعلها فينا فلا يخمسها ولا يقسمها . ولكن تكون موقوفة على المسلمين عامة ، كما صنع عمر بالسواد (١) . وقد فعل عمر رضي الله عنه ذلك بأرض العراق والشام ومصر ، فجعلها أرض خراج محبوس خراجها على المسلمين جميعاً . حاضرم ، ومن يحنى بعدهم (٢) .

قال أبو يوسف (٣) : حدثني الليث بن سعد عن حبيب بن أبي ثابت قال

(١) السواد ، أرض الجزيرة بالعراق ، وهي سوادا لأنه أرض زرع ، يظلمها الشجر والزروع تبدو سوداء على خلاف الأرض البيضاء فهي أرض فاحشة لا نبات فيها .

(٢) انظر كتاب الأموال لأبي حنيفة ص ٥٥ .

(٣) هو أبو سيف يعقوب بن إبراهيم صاحب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنهم .

إن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجماعة من المسلمين أرادوا عمر
ابن الخطاب رضى الله عنه أن يقسم أشام كما قسم رسول الله خير ،
وأنه كان أشد الناس عليه في ذلك ، لوزير بن العوام و بلال بزرّاج . فقال عمر
رضى الله عنه : « إن أترك من بعدكم من المسلمين لأتبعه لم يأتهم قال : اللهم
اكفني بلالا وأصحابه ، قال . فرأى المسلمون أن هذا من الذي أصابهم
- أى بلالا وأصحابه - بمواس - كان من دعوة عمر - وتركهم عمر -
أى ترك أهل الشام - ذمة يؤدون الخراج المسلمين (١) . .

وروى عن إبراهيم التيمي قال : لما افتتح المسلمون له واد قالوا لعمر
اقسمه بيننا ، فإننا افتتحناه عنوة ، فأبى وقال : فما من جاء بعدكم من المسلمين ؟
وأخاف إن قسمته أن تقامدوا بينكم في المياه - أى في طائفة - المياه التي
الأرض ، كل يريد أن يذهب بالصيب الأكبر منه II - فأبى - أهل السراة في
أرضهم ، وضرب على رؤوسهم الجزية ، وعلى أرضهم القلعة - أى الخراج
- ولم يقسمه بينهم (٢) . .

وكتب عمر إلى سعد بن أبي وقاص يوم افتتح العراق : « أما بعد فقدم
بلغنى كتابك أن الناس قد سألوا أن تقسم بينهم خيلاً لهم - رد الله عليهم ،
فانظر ما جلبوا عليك في البعير من كراهة - أمر متاع - و مال فاقسمها بين
من حضر من المسلمين وأترك الأعرابي والفقير البائس - فبكرن ذلك في
أعطيات المسلمين ، فإننا لم نسمناها بين من - حضر لم يكن - أن يجمع شيء (٣) .
قال أبو يوسف : حدثني خير واحد من علماء أهل المدينة ، قالوا : لما
قسم على عمر بن الخطاب رضى الله عنه جيش العراق - قتل - قتل . .

(١) الخراج لأبي بكر ص ٥٥ .

(٢) الألبان لأبي سعيد ص ٥٧ .

(٣) الخراج لأبي يوسف ص ٥٩ .

ابن أبي وقاص شاور أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم في قسمة الأرضين التي آفاه الله على المسلمين من أرض العراق والشام ، فتكلم قوم فيها وأرادوا أن يقسم لهم حقوقهم وما فتحوا . فقال عمر رضى الله عنه . فكيف بن يأتى من المسلمين فيجدون الأرض بلوجها (١) قد اقسمت وورثت عن الآباء وحيزت ؟ ما هذا برأى !! فقال له عبد الرحمن بن عوف : فما رأى ؟ ما الأرض والعلاج إلا بما آفاه الله عليهم !! فقال عمر . ما هو إلا كما تقول ، ولست أرى ذلك !! والله لا يفتح بعدى بلد فيكون فيه كبير نيل ، بل عسى أن يكون كلاً على المسلمين (٢) ، فإذا قسمت أرض العراق بلوجها ، وأرض الشام بلوجها ، فما يُسدّ به الثغور وما يكون للذرية والأرامل بهذا البلد وبغيره من أرض الشام والعراق ؟ فأكثروا على عمر رضى الله تعالى عنه ؛ وقالوا : أنتف ما آفاه الله علينا بأسيا فإنا على قوم لم يحضروا ولم يشهدوا ولا بناء القوم ولا بناء أبنائهم ولم يحضروا ؟ فكان عمر لا يزيد على أن يقول هذا رأى ؟ قالوا : فاستشر ، قال . فاستشار المهاجرين الأوّلين فاختلفوا ، فأما عبد الرحمن بن عوف فكان رأيه أن تقسم لهم حقوقهم ، ورأى عثمان وعلى وطلحة وابن عمر رضى الله عنهم رأى عمر . فأرسل إلى عشرة من الأنصار ، خمسة من الأوس وخمسة من الخزرج ، من كبارهم وأشرفهم ، فلما اجتمعوا ، حمدا لله وأثنى عليه بما هو أهله ثم قال : « إني لم أزعجكم إلا لأن تشركوا في أماتي فيما حملت من أموركم ، فإني واحد كأحدكم ، وأتم اليوم تقررون بالحق ، خالفني من خالفني ، ووافقني من وافقني ، واستأريد أن تتبعوا هذا الذي هوأى - أى رأى - معكم من الله كتاب ينطق

(١) البلوج : جمع بلج يطلق على غير العربي

(٢) يريد أن يقول إن البلاد التي فتحت وهي العراق والشام هي أغنى البلاد ، وأن ما يفتح من البلاد بعد موته قد لا يكون فيه خير يعود على المسلمين بل ربما كان في حاجة إلى عون يعد به من بلاد آخر .

بالحق ، فوالله لئن كنت نطقت بأمر أريده ، ما أريد به إلا الحق . قالوا ، نسمع يا أمير المؤمنين ، قال . قد سمعتم كلام هؤلاء القوم الذين زعموا أني أظلمهم حقوقهم ، وإنى أعوذ بالله أن أركب ظلما ، إن كنت ظلمتهم شيئا هو لهم وأعطيته غيرهم لقد شقيت ، ولكن رأيت أنه لم يبق شيء يفتح بعد أرض كسرى ، وقد غنمنا الله أموالهم وأرضهم وعلوهم . فقسمت ما غنموا من أموال بين أهله ، وأخرجت الخس فوجهته على وجهه ، وأنا في توجيهه (١) ، وقد رأيت أن أحبس الأرضين بعلوجها ، وأضع عليهم فيها الخراج ، وفي رقابهم الجزية ، يؤدونها فتكون فينا للمسلمين : المقاتلة ، والذرية ، ولمن يأتي بعدهم . أرايتم هذه الثغور ؟ لا بد لها من رجال يلزمونها . أرايتم هذه المدن العظام كالشام والجزيرة ، والكوفة والبصرة ومصر ؟ لا بد لها من أن تشحن بالجيوش ، وإدارة العطاء عليهم . فمن أين يعطى هؤلاء إذا قسمت الأرضون والعلوج ؟ فقال جميعا . الرأي رأيك ، فقم ما قلت وما رأيت . إن لم تشحن هذه الثغور وهذه المدن بالرجال وتجسرى عليهم ما يتقوتون به رجع أهل الكفر إلى مدنها ، فقال . قد بان لي الأمر (٢) . . فمن رجل له جزالة وعقل يضع الأرض مواضعها ، ويضع على العلوج ما يحتملون ؟ فاجتمعوا له على عثمان بن حنيف ، وقالوا . إن له بصرا ، وعقلا ، وتجربة ، فأصرع إليه عمر ، فولاه مساحة أرض السواد (٣) .

بهذا استقر الرأي بين المسلمين على حبس الأرض وفرض الخراج عليها ، وكان في هذا خير وبركة عليهم وعلى من جاء بعدهم .

(١) أى لا يزال في يدي منه شيء ساوجه إلى من يستحقه

(٢) أى عرفت وجه الحق ، وانتهيت إلى الرأي المتأصل في هذا الأمر .

(٣) كتاب الخراج لابي يوسف ص ٢٤ وما بعدها .

حكم الأرض الخراجية .

وكما اختلف الصحابة في مصير أرض الخراج وهل تقدم بين الجاهدين أو يس على المسلمين اختافرا في مصيرها بعد ان استقر الرأي على بينهما وضرب الخراج عليها . . . هل يجوز شراؤها ؟ وإذا أنهكت من دمي الى ، لم ذل يؤدي عنها خراجا ؟ وإذا أدى عنها خراجا فهل يؤدي مع ددا زكاتها وهراله مر ؟ اختلف المسلمون في هذا . وقامت اكل ذرراء ، حجة لرايه .

فأكثر الصحابة على أن تظل أرض الخراج في يد الذميين الذين يملكون عليها ويؤديون خراجها ، لتأخذ إلى المسلمين بالنسراء والمجبة قال أبو عبيدة . قد تناهت الآثار بالكرامة بسراء أرض الخراج ، ولذا كرمها الكرامون من جهمتين :

أحداهما انها في المسلمين ، والأخرى . أن الخراج صغيرا ريد ربي ، عن عمر رضي الله عنه انه قال : لا تستروا ربحي أول ثمنه إمام أدل خراج ، وأرضهم فلا تبة عبدا . ولا يقرز أحدكم بأه غار من : نبه الله منه (٢) ، وأخى أفدى يصد إليه عمر هو أن الخراج إماما . رب : من الذمة ، فإذا انتهت أرض الخراج من مد ذمى إليه لم ، لم : راجع ، ولزم الله في هذه الحال أن يؤدي الخراج كزاد ، لم ، ر : الله - نجاه الله منه

يرجع هذا فقد ترخص بعض الصحابة والتابعين في نسراء أرض الخراج كبر الله بن سعد ، وعبد بن سيرين ، وعمر بن عبد العزيز .
رأى الإمام هارون رضي الله عنه ، يقول ذرراء ، ر : ر

() كتب الأبيات لأبي عبيد ٧٢

(٢) الأموال لأبي عبيد ٧

صلحاً . أى لا يجوز خراجها من أيديهم ، فهو يرى أن كل أرض فتحت صلحاً فهي لأهلها ، لأهم منعوا بلادهم حتى صرخوا عليها ، وتحت أرض فتحت عنوة فب في ، للمساكين (١) .

أما عمر بن عبد العزيز فكان يرى أن الجزية التي قال الله عز وجل فيها : حتى يعلموا الجزية عز يد رهم صاغرون ، أنها على الروس ، على الأرض (٢) ، رءاء دة لا صفارن أدء خراج الأرض ، ومن ثم فلا حرج في شرائها .

فإذا صارت أرض الخراج إلى يد السلم فما حكمها ؟

عمر بن عبد العزيز . والإمام مالك بن أنس والأوزاعي يرون أن عليه المنع والخراج لأن المنع زكاة واجب على المسلم لاستعط بحال ، والخراج أصل مفروض على الأرض تعلق به سرق من تبلى أن تنقل الأرض إلى يد المسلم . كتب عمر بن عبد العزيز إلى عامله على فلسطين فيمن كانت يده أرض بجزيتها من المسلمين ، أن يقبض منه ، جزيتها . ثم يأخذ منه زكاة ما بين يده الجزية ، وكان يقول ، الخراج على الأرض ، والعشر على الحب (٣) .

ويقول أبو عبيد : وما يشرف بينا عمر والخراج ويوضح أنها حقان اثنان ، ويبرر ذلك أن موضع الخراج الذي يرفع في غير موضع المنع ، إنما ذلك أى الخراج . . في أعطيه النسيئة ورواق الجزية وهذا . . أى العشر صدقة (٤) صنف الثانية : (١) ، أى أى ذكرها الله جل ثناؤه

(١) انظر كتاب ، الأموال لأبي عبيد ٨٤

(٢) الأموال : لأبي عبيد ٨٤

(٣) الأموال لأبي عبيد ٨٨

(٤) الأموال لأبي عبيد ٨٩

في قوله تعالى : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها ، والمؤلفة قلوبهم ، وفي الرقاب ، والغارمين ، وفي سبيل الله ، وابن السبيل » ، أما الليث بن سعد فكان لا يرى العشر واجبا مع أنه كان يخرج العشر من أرضه مع الخراج (١) .

وبرى عن ابن عباس رضى الله عنه أنه كان يقول . « ما أحب أن يجتمع على المسلم صدقة المسلم وجزية الكافر (٢) » .
أرض المشرى شرها الذى .. ما حكمها ؟

إن رأى عند أبى حنيفة وأبى يوسف أن يضاعف عليه العشر ، أما الإمام مالك بن أنس فيرى ألا شيء عليه ، لأن الصدقة إنما هى على المسلمين .. زكاة لأموالهم ، وطهر لهم ، ولا صدقة على المشركين فى أرضهم ولا مواشيهم وكان من رأيه أيضا أن يؤمر الذى يبيع الأرض ، لأن فى امتلاكها إبطالا للصدقة المفروضة عليها (٣) .

٢ - الجزية

وهى ما تفرض من مال على رموس أهل الذمة الذين دخلوا فى حوزة المسلمين من أهل الكتاب والمجوس ، ما خلا نصارى تغلب ونجران خاصة .

كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أهل اليمن : « أنه من كان على يهوديته أو نصرانيته فإنه لا يفتن عنها ، وعليه الجزية ، على كل حالم من ذكر أو أنثى أو أمة دينار ، أو قيمته من المعافر (٤) » ، فن أدى ذلك إلى

(١) الإيوال لأبى عبيدس ٨٩

(٢) » » » » ٢٥

(٣) الإيوال ص ٩١

(٤) للمافر . الثياب

رسلى فإن له ذمة الله وذمة رسوله ، ومن منعه منكم ، فإنه عدو لله ولرسوله وللمؤمنين (١) .

وقد استدل بهذا على أن عرب غير الجزيرة تؤخذ منهم الجزية إذا لم يدخلوا في الإسلام ، فقد قبلها النبي صلى الله عليه وسلم من أهل اليمن وهم عرب ، أما عرب الجزيرة فلا يقبل منهم إلا الإسلام أو القتل .

هذا ، وقد وردت أحاديث كثيرة يؤخذ من ظاهرها ألا عصمة لمشرك في دمه أو ماله إلا بالإسلام ، وأن الجزية لا تعصم دمه ، وذلك مثل قوله صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فإن قالوا عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها ، وحسابهم على الله » (٢) .

ولنأمل وجه هذا الحديث وما في معناه أن ذلك كان في صدر الإسلام - كما أشرنا من قبل - وقبل أن ينزل قوله تعالى . « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ، ولا باليوم الآخر ، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ، ولا يدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ، وهذه الآية من سورة براءة التي نزلت في آخر عهد النبوة .

ولا شك أن لأول الإسلام سياسة في بناء المجتمع الإسلامي ودعمه ، تناسب حال المسلمين وما هم في حاجة إليه من أسباب القوة والبقاء ، فإذا استكمل الإسلام قوته أوكد ، فنظر في هذه السياسة على ضوء الوضع الجديد للمجتمع ، بعد أن استقر واتخذ سبيله في موكب الحياة .

ولهذا نرى هذا العتاب الذي نزل به القرآن للنبي في قبول الفداء من أسرى بدر - وكان ذلك أول الإسلام - قد صار مضمونه الذي وقع فيه العتاب حكما من أحكام القتال بين المسلمين والمشركين في قوله تعالى . « فإذا لقيتم

الذين كفروا فضرب الرقاب حتى إذا أثبتتموهم ففسدوا الوفاة ، غلامنا بعد ،
وإما فداء . سنى تنزع الحرب وزارها (١) .

وعلى هذا ، فإن الجزية التى فرضت على الذميين كانت حاصمة لدماتهم .

نظام الجزية :

حكم الجزية ذكره عام متعلق وفى عمره وإطلاقة إطلاق ليدود
الأمر ، يرض الجزية حسب ما يرى ، ويزيدها أو ينقصها حسب يسار
الناس وأعمارهم ، ولولى الأمر أن يفرض الجزية على أهل الذمة كبارهم
وصغارهم ، رجالهم ونسائهم ، أحرارهم وعبيدهم ، له أن يفعل ذذا أو
يقف بأعداء حد المستلزم من الرجال .. كل ذلك حسب ما يؤدى إليه
اجتهاده من تحرى الصالحة العامة للإسلام والمسلمين .

فقد فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم الجزية على كل حالم من
ذكر أو أنثى ، عبد أو أمة على أهل اليمن من اليهود والنصارى (٢)

وعمر بن الخطاب جعل الجزية على الذكور المدركين دون الإناث
والأطفال ، وذلك أن الحكم على الذكور المدركين القتل لو لم يؤدوها ،
وأستقطها عن لا يستحق القتل ، وهم النذرية (٣)

ولم يكن للجزية مقدار معين من المال ، فكانت تزيد وتنقص حسب
الظروف والأحوال التى يرأها الوالى ، ويتغير التدرج المناه ب لها .

قال أبو عبيدة : وقد عرفت مذهب الجزية والخراج ، إنما هما على
فرد المسلمين ، بل الأئمة ، بلا حمل عليهم ولا إضرار بغير المسلمين ليس
فيها عده وقت . ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرضى على

١ سورة الأقال . ٦ /

٢ كتاب الأموال لأبى عبيدة ص ٢٧

٣ كتاب الأموال لأبى عبيدة ص ٣٧

أهل اليمن دينارا على كل حالم ، وقيمة الدينار يومئذ إنما كان عشرة دراهم أو اثني عشر درهما ، فهذا غير ما فرض عمر رحمه الله تعالى في أهل الشام وأهل العراق (١) ، وإنما يوجه هذا منه أنه إنما زاد عليهم بقدر يسارهم وطاقاتهم (٢)

وقد جرى ولاية الأمصار على الرفق بأهل الذمة فيما فرض عليهم من جزية أوخراج ، آخذين في هذا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويهدى خفافاته رضوان الله عليهم أجمعين

روى أن النبي صلى الله عليه وسلم وليّ عبد الله بن أرقم على جزية أهل الذمة ، فلما ولي من عنده ناداه ، فقال : « ألا من ظلم معا هذا أو كلفه فوق طاقتة ، أو أخذ منه شيئا بغير طيب نفسه فأما حججه يوم القيامة (٣) »

ويروى عن هشام بن حزام أنه مر على قوم يعذبون في الجزية بفلسطين ، فقال هشام : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الله يعذب يوم القيامة الذين يعذبون الناس في الدنيا » (٤)

وروى أن عمر بن الخطاب أتى بمال كثير من الخراج ، فقال : إني لأظنكم أهلكتكم الناس - يشير إلى عمال الخراج - قالوا : لا ، والله ما أخذنا إلا أغصا صفوا ، قال : بلا سوط ولا نوط (٥) ؟ قالوا - نعم ، قال : الحمد لله الذي لم يجعل ذلك على يدي ولا سلطاني (٦)

وكأن عمر رضي الله عنه يحى إليه كل سنة من العراق مئة ألف ألف

(١) كان عمر قد جعل الجزية أربعة دنانير على كل حالم

(٢) الأموال لأبي عبيد ص ٤١

(٣) الخراج لأبي يوسف ص ١٢٥

(٤) الأموال لأبي عبيد ص ٤٢

(٥) النوط حلقة يطلق بها الرجل لضرب

(٦) الأموال لأبي عبيد ص ٤٣

أوقية ، فكان يخرج إليه عشرة من أهل الكوفة ، وعشرة من أهل البصرة ، يشهدون أربع شهادات باقة أنه من طيب ، ما فيه ظلم مسلم ولا معاهد (١) وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : دعا عمر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : إذا لم تعينوني فن يعينني ؟ قالوا نحن نعينك . فقال يا أبا هريرة أنت البحرين وسجّر أنت هذا العام ، قال فذهبت فجثته في آخر السنة بغرارين فيما خمسمائة ألف ، فقال عمر رضى الله عنه . ما رأيت مالا يجتمع قط أكثر من هذا .. أَوْ فِيهِ دعوة مظلوم ، أو مال يتيم أو أرملة ؟ قلت . لا والله ، بس والله الرجل أنا إذن أن تذهب أنت بالمهنا وأنا أذهب بالمؤنة ، (٢)

بمثل هذه السياسة الخازمة الرحيمة أمسك المسلمون بزمام هذه الدولة العريضة التي أقامها الله عليهم ، وأجروا عليها ما أمرت به شريعتهم السمحاء من العدل والإحسان ، فدان لهم الناس ديانة رضى وعجبة ، ودخل كثير من النمين الإسلام بدافع من الإعجاب بهذا الدين الذي جعل من أعراب البادية أمة تمسك بميزان الحق ، وتضع الناس جميعا بمنزلة واحدة في مقام العدل والقسطاس .

هذا ، وقد اقتضت سياسة الإسلام الرحيمة البارة أن يُسقط ولاية المسلمين الجزية عن الذين لا يطبقونها من المرضى ، والضعفاء الذين لا مورد لهم ، كما أسقطوها عن الرهبان في الديارات وأهل الصوامع ، بل وأن يُجرى على الفقير منهم من بيت مال المسلمين ما يصلح شأنه (٣) ١١٢ .

كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة - أحد عماله - . « أما بعد ، فإن الله سبحانه وتعالى أمر أن تؤخذ الجزية ممن رغب عن الإسلام واختار

(١) الحراج لأبي يوسف ١١٤

(٢) الحراج لأبي يوسف . ١١٤

(٣) أطر كتب الحراج لأبي يوسف ١٢٢ .

الكفر عتياً وخسرافاً مبيتاً ، فضع الجزية على من أطاق حملها ، واخل بينهم وبين عماره الأرض ، فإن في ذلك صلاحاً لمعاش المسلمين ، وقوة على عدوهم ، وانظر من قبلك من أهل الذمة . من كبرت سنه ، وضعت قوته ، وولت عنه المكاسب ، فأجر عليه من بيت مال المسلمين ما يصلحه . . . وذلك أنه بلغني أن أمير المؤمنين عمر مر بشيخ من أهل الذمة يسأل على أبواب الناس ، فقال . ما أنصفناك ، أن كنا أخذنا منك الجزية في شيبتك ، ثم ضيعناك في كبرك ؟ ثم أجرى عليه من بيت المال ما يصلحه (١)

ومن تبعات المسلمين قبل أهل الذمة أن يقاتلوا دونهم ، وأن يفكوا أسراهم إذا وقعوا في يد عدو للمسلمين ، فقد جاء في وصية عمر عند موته إلى الخليفة من بعده . « وأوصيه بنعمة الله وذمة رسوله صلى الله عليه وسلم خيرا ، أن يقاتل من ورائهم (٢) ، وألا يكلفوا فوق طاقتهم (٣) »

٣ - عشور التجارة .

من التنظيم المالي الذي اقتضته سياسة الدولة الإسلامية فرض «ضرائب» على تجارة أهل الذمة ، وكذلك على أهل الحرب إذا مروا بتجارهم في أرض المسلمين .

ذلك أن التجارة هي مورد من موارد الرزق ، تنمو ، وتثمر في ظل الدولة ، وفي حمايتها ، بما يدور من الأخذ والعطاء بين أفراد المجتمع ، فكان من المنطق أن يعود للدولة شيء مما يجنيه التجار من ربح في تجارتهم ، وذلك ما يفرضه النظام الاقتصادي الحديث باسم « الضرائب » ، الجمركية ، وضريبة الدخل وغيرها .

(١) الأموال لأبي عبيد : ٤٦ .

(٢) أي أن يقاتل المسلمون عنهم دونه أن يجهنوا هم الحرب .

(٣) الأموال لأبي عبيد : ١٢٦ .

وقد شملت هذه الضريبة المسلمين والذميين ، والمحاريين ، جميعاً .

فهى على المسلمين زكاة ، ومن ستم فإنها تخرج مخرج الزكاة ، ربع العشر إذا بلغت قيمتها متى درهم أو عشرين مثقالاً ، فإذا كانت أقل من ذلك فلا شيء عليها .

أما الذى فإن عليه فى تجارته نصف العشر من قيمتها ، من الحول إلى الحول ، وأما المحارب فإن عليه العشر كاملاً (١) .

روى عن زياد بن مكرير قال : واستعملنى عمر على العشر ، فأمرنى أن آخذ من تجار أهل الحرب العشر ، ومن تجار أهل الذمة نصف العشر ، ومن تجار المسلمين ربع العشر (٢) .

وعن السائب بن يزيد قال : كنت عاملاً على سوق المدينة ، زمن عمر ، قال ، فكنا نأخذ من القبط العشر (٣) .

ونصف العشر الذى فرض على الذميين لم يفرض بمهدٍ من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يفرضه أبابكر فى خلافته ، وإنما فرضه عمر رضى الله عنه بما أدى إليه اجتهاده وأملته ظروف الحياة فى وقته .

روى عن الشعبي أنه قال : أول من وضع العشر فى الإسلام عمر (٤) .

وقد اختلف الرأى بين فقهاء المسلمين فى الحد الذى يؤخذ عليه العشر من الذمى . . أياكون حد الزكاة فلا يؤخذ من تجارة تقل قيمتها عن متى درهم أو عشرين مثقالاً ؟ أم يؤخذ على أى قيمة كانت ؟ فقهاء العراق يرون أنه لا يؤخذ من الذى شيء حتى يبلغ ماله متى درهم أو عشرين مثقالاً . . شهوه

(١) انظر الحراج لأبى يوسف ص ١٢٣

(٢) الأموال لأبى عبيد ٥٣٣ .

(٣) الأموال لأبى عبيد ٥٣٣

(٤) الأموال لأبى عبيد ٥٣٤

بالزكاة ، وذهبوا إلى أن عمر حين سمي ما يجب في أموال الناس (١) التي تدار للتجارات إنما قال : يؤخذ من المسلمين كذا ، ومن أهل الذمة كذا ، ومن أهل الحرب كذا ولم يوقت في أدنى مبلغ المال وقتا ، قالوا : ثم رأينا قد ضم أموال أهل الذمة إلى أموال المسلمين في حق واحد ، فلهذا حملنا وقت أموالهم على الزكاة ، إذ كان لأدنى الزكاة حد محدود ..

وأما مالك وأهل الحجاز فإن مذهبهم ترك النظر إلى نصاب الزكاة ، وأخذهم بما دونها ، ويقولون في هذا : إن الذي يؤخذ من أهل الذمة ليس بزكاة فينظر إلى مبلغها ، وإلى حدها وإنما هو في بمنزلة الجزية التي تؤخذ من رءوسهم . ويرى سفيان الثوري أن تبلغ قيمتها مئة درهم ، ولا يؤخذ العشر على أقل من ذلك ، وتأويله لهذا : أن ما فرض على أهل الذمة هو ضعف ما فرض على المسلمين ، وإذن ، فإن المائة درهم يؤخذ منها من الذي مقدار ما يؤخذ في المثني من المسلم ، وعلى هذا فيجب فيها نصف العشر على الذمي ، ولا يجب عليه فيما هو أقل من هذا (٢) .

مصارف النبي :

الخراج ، والجزية ، وعشور التجارة ، في أفاء الله على المسلمين ، وجعله إلى يد ولانهم يضعونه فيما يصلح من شأن الدولة الإسلامية ويمكن لها . ونظرة الإسلام إلى المال نظرة واقعية ، تجعل منه وسيلة لا غاية ، وبهذا يؤدي وظيفته في الحياة ، شأنه في هذا شأن كل شيء نافع يقع في يدهن يحسن الانتفاع به .. أما أن يكون المال غاية ، يجمعه الجامعون لإرضاء لشهوة الاستكثار والتفاخر ؛ فذلك هو الوجه البغيض للمال في شريعة الإسلام . ومن هنا هان المال — مع عزته — في يد رسول الله وصحابته .. فإ

(١) انظر ما روى في هذا عن ابن حنبل في ص ٦٨ من هذا الكتاب

(٢) كتاب الأموال لأبي حنبل

وقع في يد الرسول مال إلا أطلقه إلى كل جهة لينتفع به من ينتفع، وكذلك تأسى صحابة رسول الله رضوان الله عليهم بهذا الهدى النبوى، فالتجذع أحد منهم عن نفسه، ولا عن مروءته ودينه بهذه القناطير المقنطرة من الذهب والفضة التي صارت إلى أيديهم بعد أن دانت لهم البلاد ومن عليها

رؤى عن الحسن بن محمد . د أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يقبل مالا عنده ، ولا يُبْتِغِيهِ (١) .

وروى عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . لو كان عندى مثل أحد ذهباً لسنرتى ألا تمرى ثالثه وعندى منه شيء ، إلا شيئاً أُرصد به لدين يكون على (٢) .

وروى عن ابن عباس قال دعانى عمر ، فإذا حصير بين يديه عليه الذهب منشوراً ثراً الخنا (٣) ، قال . لم فاقسم بين قومك . فأنه أعلم حيث حبس هذا - أى آخر جىء بهذا المال الكثير - عن نبيه صلى الله عليه وسلم وعن أبى بكر وأعطانيه . الخير أراد بذلك أم الشر؟ قال - أى ابن عباس - فأكبت أفسم ، فسمعت البكاء ، فإذا هو عمر يبكى ، ويقول فى بكائه كلا ، والذي بعثه بالحق ، ما حبس هذا عن نبيه وعن أبى بكر إرادة الشر بهما ، وأعطاه عمر إرادة الخير به (٤) ، ٩ .

ومع هذا ، فقد ذهب هذا الفىء كل مذهب فى مذاهب الخير والنفع .. سدّ مفارق المسلمين ، وقوى جيوشهم ؛ ودعم حصونهم ، وفك أسرام ؛ وكفل أبتامهم ، واعتق رقيقهم ، وأرى المسلمين الأولين من المهاجرين

(١) الأموال لأبى حنيفة ٢٤٨ .

(٢) رواه البخارى جزء ٤ ص ٩٤ .

(٣) الخنا التين الحق .

(٤) كتاب الأموال لأبى حنيفة ٧٠٠

والانصار فضل الله عابهم بما ساق إليهم من خير لم تتجه إليه نيتهم ، ولا امتدت إليه أبصارهم يوم أعطوا رسول الله أيديهم . وقدموا للإسلام أنفسهم وأموالهم ، فأنام الله ثواب الدنيا وحسن ثواب الآخرة ، . وداقه يختص برحمته من يشاء ، والله ذو الفضل العظيم ، .

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضى من هذا الفىء ذين المدنيين ، لأنه صلوات الله وسلامه عليه يرى قضاء الذين من ألزم الأمور التي ينبغي للمسلم أن يسعى في خلاص نفسه منها ، وكان صلى الله عليه وسلم لا يصل على مدين حتى يقضى دينه .

رؤى عن أبى هريرة أنه لما فتح الله الفتوح على النبي قال : « أنا أولى المؤمنين بأنفسهم ، فمن توفى وعليه دين ، فعل قضاؤه ومن ترك مالا فلورثته (١) »

وروى عن ابن أبى نجيح قال . قدم على أبى بكر رضى الله عنه مال ، فقال . من كان له عند رسول الله صلى الله عليه وسلم عدة فليأت ، فجاءه جابر بن عبد الله . فقال : قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو جاء مال من البحرين أعطيتك هكذا وهكذا - يشير بكفيه - فقال أبو بكر . خذ ، فأخذ بكفيه ، ثم عده فوجده خمسمائة ، فقال خذ إليها ألفاً ، فأخذ ألفاً ، ثم أعطى كل إنسان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وعده شيئاً ، وبقيت بقية من المال فقسمها بين الناس بالسوية ، الصغير والكبير ، والحر والمملوك ، والذكر والأنثى (٢) .

هكذا سار الخليفة الأول في سياسة المال بين المسلمين . جعله بينهم سواء ، الكبير والصغير ، والذكر والأنثى ، والحر والعبد ، والمهاجرى ، والانصارى .. لا فضل لأحد على أحد .

وكان من بعض الناس مراجعة لآبى بكر فى هذا ، فجاءوا إليه وقالوا

(١) الأموال لأبى عبيد ٢٢٠

(٢) المراجع لأبى يوسف ٤٢ .

يا خليفة رسول الله.. إنك قسمت هذا المال ، فسويت بين الناس . ومن الناس أناس لم يفضل وسوايق وقدم . فلو فضلت أهل السوايق والتقدم والفضل بفضلمهم ؟! فقال ، أما ما ذكرت من السوايق والتقدم والفضل فأعرفني بذلك . وإنما ذلك شيء ثوابه على الله جل ثناؤه وهذا معاش ، فالأسوة فيه خير من الأثرة (١) .

ونظرة أبي بكر هذه نظرة ترد الناس إلى المثل الأعلى الذي يدعو إليه دينهم من ابتغاء ما يدخر عند الله ، والاهتمام له ، والتسابق فيه ، والحذر مما تدعو إليه مفاتن الدنيا وزخارف الحياة .

وقد احتمل الناس هذا ، والعهد قريب بالنبوة ، فإذا ما تراخى العهد شيئاً ، ولا بس الناس الحياة ، وجروا على طبيعتهم ، تحركت شهوة المال ، فكبتها من كبتها ، وعجز كثير عن صدها ، وقد رأينا بعض الناس يراجعون أبا بكر فيما أخذ به الناس من تسوية شاملة في متاع هذه الحياة ، لافاضل بينهم ولا مفضل أو أراحوه على أن يجعل حظهم من المال على قدر بلائهم في الإسلام ، وسبقهم إليه !!

فلما كانت خلافة عمر لم يكن بد من أن يسوى حساب الناس على أنهم الناس ، لكل خطه من هذا المال على قدر بلائه في الإسلام وسابقته في المسلمين ، وكان عمر رضي الله تعالى عنه يقول : « ما أحد إلا وله في هذا المال حق أعطيه أو منعه ، وما أنا فيه إلا كأحدكم ، ولسكننا على منازلنا من كتاب الله عز وجل ، وقسمنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فالرجل وتلاه في الإسلام ، والرجل وقده في الإسلام ، والرجل وغناه في الإسلام ، والرجل وحاجته في الإسلام (٢) » .

(١) الفرج لأبي يوسف ٤٢ .

(٢) الفرج لأبي يوسف ٤٦ .

وإن يكن عمر رضى الله عنه قد فعل هذا ، فإنما فعله استجابة للأمر الواقع ، وإن كان في نفسه الشيء الكثير منه .. إن طبيعته تفرض عليه أن يأخذ الناس جميعاً مأخذاً واحداً في شئون الحياة ، ولكنه كان بما عرف عنه من زكاة وفضانة يرى أن الناس لا يحتملون هذا لو أخذهم به .. هذا وربما كان قد وقع في نفسه أن يرى الناس ثمرة عاجلة في هذه الحياة ، لأولى السبق والبلاء في الإسلام ، ليكتب بذلك المناققين والذين في قلوبهم مرض ، وليجعل ذلك حصرة في قلوبهم (١) ١١

ومع هذا فقد غلبت عليه طبيعته التي تأبى إلا التسوية بين الناس .. فإنه حين رأى المال قد كثُر ، أزمع في نفسه أن يلحق آخر الناس بأولهم ، فقد أثر عنه أنه قال : « لئن عشت إلى هذه الليلة من قابل لألحقن أخرى الناس بأولاهم حتى يكونوا في العطاء سواء ، تنوفى رحمى الله قبل ذلك » (٢)

كيف قسم عمر النية ؟

روى أن عمر بن الخطاب خطب بالجالية (٣) فقال : من أراد أن يسأل عن القرآن فليأت أبا بن كعب ، ومن أراد أن يسأل عن الفرائض فليأت زيد بن ثابت ، ومن أراد أن يسأل عن الفقه فليأت معاذ بن جبل ، ومن أراد أن يسأل المال فليأتني فإن الله تبارك وتعالى جعلني له غازنا وقاسما .. إنى باد بأزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم فمعهن ، ثم المهاجرين الأولين ، ثم أنا بادي بأصحابي .. أخرجنا من مكة من ديارنا وأموالنا . ثم بالأنصار الذين تبؤوا الدار والإيمان من قبلهم . ثم قال : من أسرع إلى الهجرة أسرع به العطاء ، ومن أبطأ عن الهجرة أبطأ عنه العطاء فلا يلومن رجل إلا مناخ واحتله ، (٤) وفي هذا يحرض عمر على الهجرة إلى المدينة

(١) انظر كتاب : عمر بن الخطاب للزائد ، ص ١١٠

(٢) الحراج لأبي يوسف ص ٤٦

(٣) الجالية من بلاد الشام ، كانت بها موقعة في الفتح الإسلامي

(٤) الأموال لأبي عبيد ٢٢٣

ليكثر مجتمع المسلمين بها ، حيث هي مركز الإسلام ومدينة الرسول .
ولما دون عمر الدواوين سأل أصحابه بمن نبدا ؟ قالوا بنفسك فابدا ،
قال : لا ، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم إمامنا ، فبرهطه نبدا ثم بالأقرب
فالأقرب (١)

روى أبو يوسف قال : لما جاءت عمر بن الخطاب رضى الله عنه الفتوح
وجاءت الأموال قال : إن أبا بكر رضى الله تعالى عنه رأى في هذا المال
رايا (١) ولى فيه رأى آخر .. لا أجل من قاتل رسول الله كمن قاتل معه .
فقرض للمهاجرين والأنصار من شهد بدرا خمسة آلاف خمسة آلاف
وفرض لمن كان إسلامه كإسلام أهل بدر ولم يشهد بدرا أربعة آلاف ..
أربعة آلاف .

وفرض لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم اثني عشر ألفا .. اثني عشر ألفا .
إلاصفية وجورية ، فإنه فرض لها ستة آلاف ستة آلاف ، فأبيا أن يقبلا ،
فقال : إنما فرضت لهن للهجرة ، فقلنا : لا ، إنما فرضت لهن لسكاتهن من رسول
الله صلى الله عليه وسلم وكان لنا مثلهن ، فعرف ذلك عمر ففرض لهما اثني
عشر ألفا .. اثني عشر ألفا .

وفرض للعباس عم النبي اثني عشر ألفا .

وفرض لأسامة بن زيد أربعة آلاف .

وفرض لعبد الله بن عمر - ابنه - ثلاثة آلاف .. فقال يا أبت ، لم زدته على
ألفا ؟ ما كان لأبيه من الفضل ما لم يكن لأبي ، وما كان له ما لم يكن لى !
فقال : إن أبا أسامة كان أحب إلى رسول الله من أيك ، وكان أسامة أحب
إلى رسول الله منك !

(١) المراجع لأبي يوسف ٢٢٤

(٢) يشير إلى أن أبا بكر سوى بين الناس في العطاء

وفرض الحسن والحسين خمسة آلاف خمسة آلاف.. ألحقهما بأبيهما
لمكانهما من رسول الله (٢).

وهكذا كان تقدير عمر للعطاء على قدر ما كان للمرء من سابقة في
الإسلام ومن مكانة عند رسول الله .

واتبع هذا مع ولاته في الانصار.. كتب إلى عمرو بن العاص وإلى علي
مصر: «أن افرض لمن بايع تحت الشجرة في مائتين من العطاء، وأبلغ ذلك
لنفسك بإمارتك؛ وافرض لخارجة بن حذافة في الشرف لشجاعته، ولعثمان
بن قيس السهمي لضيافته» (٣).

فقد جعل عمر الذين بايعوا الرسول بيعة الرضوان تحت الشجرة بمنزلة
واحدة، لكل واحد مئتي دينار، وألحق عمرو بن العاص بهم لأنه وال، وللولاية
مكانها وأعباؤها، وجعل للشجاعة مكانها لحاجة المسلمين إلى الشجعان من
الرجال، وألحق الكرم والضيافة بهذا الشرف الذي للإمارة أو لبيعة
الرضوان، إذ هذا خلق اختصت به العرب، ومن الخير أن يظل هذا
الخلق باقي في العرب ليكون لهم سمة بين الناس يعرفون به .

وقد جرى عمر على هذه السنة.. كلما جاء مال، جمع له صحابة الرسول
وشاورهم، ثم أجرى قسمته في المسلمين من المهاجرين والانصار .

ولما تم في عهده فتح فارس والروم جمع أولى الرأي من أصحاب رسول الله،
ونظر معهم في أمر هذه الأموال الكثيرة التي جاءت إليه من كل مكان،
وقال: «إني أرى أن أجعل عطاء الناس في كل سنة، وأجمع المال، فإنه
أعظم بركة، قالوا: اصنع ما رأيت، فإنك إن شاء الله موفق.. فدعا باللوح،
وقال بمن نبدأ؛ فقال له عبد الرحمن بن عوف، ابدأ بنفسك، فقال:

(٢) الفراج لأبي يوسف ٤٣

(٣) الأموال لأبي عبيد ٢٢٦

لا والله ، ولكن أبدأ بنبي هاشم ربه النبي صلى الله عليه وسلم .. (١) وسجل في هذا اللوح من فرض لهم في بيت المال عطاءً من المهاجرين والأنصار حسب منازلهم في الإسلام وقرابتهم من رسول الله ، ومن ذلك الوقت عرف كل ذي حظ حظه من بيت المال ، يوافيه العام ، بعد العام . لا ينتظر مجيء النبي ، ولا يحضر قسمته .

هذا ولم يكن لأعراب البادية في هذا النبي عطاء يرتب لهم ، وإنما كانوا ينالون بعض ما يعينهم عند الحاجة في حمل الديات ، وعند الحاجة .

يقول أبو عبيد : فأما دَر - أي ترتيب - الأعطية على المقاتلة . وإجراء الأرزاق على الذرية فلم يلبثنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا عن أحد من الأئمة بعده أنه فعل ذلك إلا بأهل الحاضرة ، الذين هم أهل الغناء عن الإسلام (٢) .

أما ما روى عن عمر في قوله : « أنه ليس أحد إلا له في هذا النبي حق » فيحمل على أنه أراد بمحقوق أهل الحضرة الأعطية والأرزاق ، وأراد بمحقوق الآخرين ما يكون في النوائب (٣) وهذا ما جرى عليه الخليفة عمر بن عبد العزيز في التفرقة بين أهل الحضرة وأهل البدو ، فقد كتب إلى أحد ولاته : « أن مُرِّمُ للجند بالفريضة - أي العطاء المفروض لهم - وعليك بأهل الحاضرة ، وإياك والأعراب ، فإنهم لا يحضرون محاضر المسلمين ولا يشهدون مشاهدتهم (٤) » .

ويقول أبو عبيد : « ليس وجه هذا عندنا أن يكونوا لم يروا لهم في

(١) اظر الفراج لأبي يوسف ٤٤

(٢) الأموال لأبي عبيد ٢٣١

(٣) اظر الأموال لأبي عبيد ٢٣١

(٤) الأموال لأبي عبيد ٢٢٨

النبي حقا ، ولكنهم أرادوا ألا فريضة لهم راتبة تجري عليهم من المال كأهل الحاضرة الذين يجامعون المسلمين على أمورهم ، ويعينونهم على عدوهم بأبدانهم وأموالهم ، أو بشكثير سوادهم بأنفسهم ، ومع هذا فهم - أى أهل الحاضرة - أهل المعرفة بكتاب الله ، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، والمعونة على إقامة الحدود ، وحضور الأعياد والجموع ، وتعليم الخير ، فكل هذه الخلال قد خص الله بها أهل الحاضرة دون غيرهم (١) .

هذا ، وقد وسع مال النبي - عدا أرزاق الجند وأعطيات المهاجرين والأنصار - معظم أفراد المجتمع الإسلامى صفاره وكباره ، نسائه ورجاله ، وذلك تطبيقا لقول الرسول صلى الله عليه وسلم : من ترك كلاً فإلينا ، ومن ترك مالا فلورثته ، قال أبو عبيد . الكل عندنا ، كل عيل ، والذرية منهم ، فجعل صلى الله عليه وسلم للذرية فى المال حقا ضمنه لهم (٢) .

وكان عمر رضى الله عنه لا يفرض للولود حتى يقطع ، فجعل بعض النساء يعجن بقطام صفارهن ليفرض لهم فى العطاء ، ولحظة عمر هذا ، ورأى ما يمكن أن ينجم عنه من آثار سيئة فى مغارس الطفولة ونمائها ، فأمر مناديا ينادى فى الناس . لا تعجلوا بأولادكم عن القطام ، فأنا نفرض لكل مولود فى الإسلام ، وكتب بهذا فى الأفاق . بالفرض لكل مولود فى الإسلام .

روى عن محمد بن هلال المدينى ، قال حدثنى أبى عن جدتى . أنها كانت تدخل على عثمان بن عفان ، فافتقدها يوما ، فقال لأهله . مالى لا أرى فلانة ؟ فقالت امرأته . يا أمير المؤمنين ؛ ولدت الليلة غلاما . قالت ؛ فأرسل إلى بجمسين درهما ومُسْقِيقة مُسْبِلانية - أى طويلة سابعة - ثم قال هذا عطاء ابنك

(١) الأموال لأبى مبيد ٢٢٨

(٢) « « « ٢٣٧

وهذا كسوته ؛ فإذا مرت به ستة رفقناه إلى مئة (١) .

ومن مال النبي أجرى الطعام على الناس كما أجريت عليهم الأموال وذلك ليكون للناس جميعاً حظ من هذا النبي ، فن فاته حظ من المال فلن يفوته من الطعام ، إذ شمل الطعام الناس جميعاً فرداً فرداً . . الأحرار والموالي على السواء . جاء بلال إلى عمر رضي الله عنهما حين قسم الشام ، وعنده أمراء الأجناد ، فقال . يا عمر ! يا عمر ! فقال عمر : هذا عمر ! فقال ، إنك بين هؤلاء وبين الله ، وليس بينك وبين الله أحد . فانظر من بين يديك ، ومن عن يمينك ومن عن شمالك ، فإن هؤلاء الذين جاءوك - أي أمراء الأجناد - والله إن يأكولن إلا لحوم الطير (١) ، فقال عمر . صدقت ، والله لا أقوم من مجلسي هذا حتى تكفوا إلى كل رجل من المسلمين بمدى بُرٍّ وحظهما من الحنظل والزيت ؛ فقالوا نكفل لك يا أمير المؤمنين ، هو علينا ، قد أكثر الله من الخير ؛ وأوسع ، قال : فقم إذن (٢) .

وروى عن سفيان بن وهب قال : أخذ عمر المدى (٣) بيد ، والقسط بيد وقال : إني قد فرضت لكل نفس مسلمة في كل شهر مدى حنطة ، وقسطى خل ، وقسطى زيت ، فقال دجل والعبيد ؟ فقال عمر ، نعم ، والعبيد (٤) . ومن النبي كانت تقضى ديون المدينين من المسلمين ، ويزوج منهم من لا زوج له ، ويقرض منه أهل الذمة إذا احتاجوا إلى قرض . .

كتب عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه إلى واليه بالعراق : « أن أخرج إلى الناس أعطياتهم ، فكتب إليه : إني قد أخرجت للناس أعطياتهم ،

(١) الأموال لأبي سعيد ٢٣٨

(٢) بشر . هذا إلى أنهم نساء نسوا حق الفقراء والبياع .

(٣) الفراج لأبي سعيد . ٢٤٦

(٤) لدى مكبل لاهل الشام مع اثنين وعشرين صاعاً ونصف صاع ، والقسط مكبل مع

نصف صاع .
(٥) الفراج لأبي سعيد / ٢٤٧ .

وقد بقي في بيت المال مال ، فكتب إليه عمر : « أن انظر كل من أَدان في غير سفه ولاسرف فاقض عنه ، فكتب إليه : إني قضيت عنهم ، وبقي في بيت مال المسلمين مال ، فكتب إليه عمر . « أن انظر كل بكر ليس له مال ، فشاء أن تزوجه فزوجه واصدق عنه ، فكتب إليه : « إني زوجت كل من وجدت ، وقد بقي في بيت مال المسلمين مال ، فكتب إليه عمر . « أن انظر من كانت على جزية فضعف عن أرضه فسلفه ما يقوى به على عمل أرضه (١) ، ١١

هذا مال مبارك ، تحرى فيه ولاة المسلمين الحق والعدل لجمعوه من وجوهه بالمعروف والإحسان ، ووضعوه بمواضعه في مجال الخير والنفع ، فأثمر أطيب الثمرات ، إذ قامت على هذا المال نفوس استشعرت خشية الله ، وآثرت ثواب الآخرة على فتنة العاجلة ، فانتثر المال في يديها ، ولا ضل طريقه عن مواضعه التي أمر الله أن يوضع فيها .

والرسول الكريم هو المربي الأعظم لهذه النفوس . والأسوة الحسنة القائمة في قلوب خلفائه . فهذا رسول الله صلوات الله وسلامه عليه نجي . إليه المغانم من كل وجه ، وتجي إليه صدقات المسلمين من كل ناحية ، فلا يغير من طعامه الخشن ، ولا من فراشه المتخذ من الليف . . إدامه الخل أو الزيت ، وما جمع بين إدامين !

ولقد انتفع صحابته بهذه السيرة الكريمة أيما انتفاع ، فأثروا الآجلة على العاجلة ، وزهدوا في متاع الدنيا زهداً يملأ النفس طمأنينة ورضى !

وانظر .. هذه زينب بنت جحش ، زوج الرسول الكريم ، وريبة بيت النبوة ، يفرض لها عمر بن الخطاب اثني عشر ألفاً مما أفاء الله على المسلمين من مال . فلما وضع المال بين يديها قالت : غفر الله لأمير المؤمنين ،

كان في صُوبِجاني من هي أقوى على هذا المال مني ، فقيل لها : إن هذا كله لك ! فأمرت به فصب ، وغطته بثوب ، ثم قالت لبعض من عندها : أدخل يدك لآل فلان ، وآل فلان ، فلم تزل تعطى لآل فلان ، وآل فلان ، حتى قالت لها التي تدخل يدها : لا أراك تذكريني ، ولي عليك حق ! فقالت : لك ماتحت الثوب ، فكشف الثوب ، فإذا ثم خمسة وثمانون درهما.. قال : ثم رفعت يدها ، فقالت : اللهم لا يدركني عطاء عمر بن الخطاب بعد عامي هذا أبداً . قال ، فكانت رضى الله عنها أول أزواج النبي لحوقا به (١) إلى هذا المستوى من التسامى الروحي تبلغ النفس الإنسانية إذا يسر الله لها سبيل الخير ، ودلها عليه .

لقد كانت الحياة التي عاشها أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم حياة قاسية من جانبها المادى ، وكان الظن أن يلتمس نساؤه صلوات الله وسلامه عليه شيئا من الرِّقَّة بعد أن فتح الله على المسلمين مغالقي الأرض . وساق إليهم خيرها : وزينب بنت جحش - خاصة - ، لا تزال في شباب وجمال ، وللشباب والجمال حكمهما ومطالبهما من الحياة . . ولكن الجانب الروحي الذي عبأه الرسول فيهن وفي صحابته من القناعة والعفة والرضا ، غلب هذا الجانب الحيواني في الإنسان . . فإذا بهذه السيدة الشابة الجميلة تحلق في سماء الجلال والمهابة فتدفع بقدميها هذا المال ، وتولييه ظهرها ، متجهة إلى الله أن ينقلها إلى جواره لتلتحق بمثله الأعلى الذي تطلعت به .. زوجها النبي الكريم . وهذا خليفة رسول الله أبو بكر .. شغلته الخلافة عن العمل والكسب فقال : قد علم قومي أن حرفتي لم تكن لتعجز عن مئونة أهلي ، وقد شغلت بأمر المسلمين ، فسيأكل أبو بكر من هذا المال (٢) - واحترق للمسلمين فيه ، فلما مرض مرض الموت قال لعائشة رضى الله عنها وهي تمرضه . ، أما والله

(١) الحراج لأبي يوسف ٤٦

(٢) يريد أنه سترك العمل الذي كان يكتب به عبته ، وبأكل من الغرام القليلة التي فرضها الله من بيت المال لاعتقاله بالخلافة .

لقد كنتُ حريصاً على أن أوفر في المسلمين ، على أنى قد أصبت من اللحم واللبن ! فانظري ما كان عندنا فأبلغيه عمر . قال : وما كان عنده دينار ولا درهم ، ما كان إلا عادمًا ، ولقنحه . ومحبلاً . فلما رجعا من جنازته أدت به عائشة إلى عمر ، فقال عمر : رحم الله أبا بكر .. لقد أتت من بعده (١) ،

وسار عمر هذه السيرة في نفسه وفي أهله ، بل ومع عماله .

أرسل عمر إلى عبد الرحمن بن عوف يستسلفه أربع مائة درهم ، فقال : عبد الرحمن أتستسلفني وعندك بيت المال ؟ ألا تأخذ منه ثم ترده ؟ فقال عمر : « إنى أخوف أن يصيبني قدرى ، فقول أنت وأصحابك ، اتركوا هذا لأمر المؤمنين ، حتى يؤخذ من ميزاني يوم القيامة ؟ ! ولكنى أتسلفها منك لما أعلم من مُحْكك ، فإذا مت جئت فاستوفيتها من ميزاني (٢) ، ١١

وحاسب عمر عماله أشد الحاسب ، وبعث وراءهم من يأخذ عليهم تصرفاتهم ويحصي أموالهم ، ولم يستثن في هذا أحدا سها كانت مكانته في المسلمين ، ومهما كان بلاؤه في الإسلام .

روى عن ابن سيرين قال : لما قدم أبو هريرة من البحرين - وكان عاملاً لعمر عليها - قال له عمر : يا عدو الله وعدو كتابه أَسْرَقْتَ مال الله ؟ قال : لستُ بَعْدُو الله . ولا عدو كتابه ولكنى عدو من عاداهما . ولم أَسْرِقْ مال الله ! قال عمر : فن أين اجتمعت لك عشرة آلاف درهم ؟ قل : حيل . تناسلت ، وعطائي تلاحق ، وسهائى تلاحقت .. فقبضها منه (٣) . إنها مصادرة اصلحة قدرها ابن الخطاب رضى الله عنه ، وما نفلن بأبى هريرة أن يخون ، ولا

(١) انظر الأموال لأبي عبيد ص: ٢٦٦

(٢) الأموال لأبي عبيد ص: ٢٦٨

(٣) الأموال لأبي عبيد ص: ٢٦٩

بأمير المؤمنين أن يهتم هذا الصحابي الجليل بالخيانة .. ولكنها سياسة عمرية، ولحمة من لحمت عبقريته .. ولا أراه فعل هذا إلا ليدفع عن هذا الصحابي فتنة المال ، وأن يستبقه معه ومع نفر القليل من صفوة الصحابة بمنأى عن هذا المعترك

رُوى عن أبي عبيدة بن الجراح أنه قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنه : « دنست أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) » فقال : يا أبا عبيدة وإذا لم أستمع بأهل الدين على سلامة ديني فبمن أستمع؟ قال: أما إن فعلت فأغضم بالعالمية عن الخيانة .. يقول إذا أستمعهم على شيء فأجزل لهم في العطاء والرزق ، (٢)

ومما يروى عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، أنه أتى بالمال . فأقعد بين يديه الوزان والنقاد ، فكم كم كومة من ذهب ، وكومة من فضة ثم قال : يا حمراء . ويا بيضاء . احمرّي ، ويا بيضى ، وخرى غيرى (٣) ١ ،

ومع هذا الزهد في المال والعزوف عنه من خلفاء رسول الله وصحابته ، فإنهم كانوا يقدرون المال قدره ، ويعرفون حق المعرفة أثره في الحياة وسلطانته على الناس .. فكان عمر رضي الله عنه (٤) يهنا إبل الصدقة بيديه ويتفقدوها كما يتفقد أبنائه ، ويحاسب على الدرهم والدائق ، لأنه يريد أن يحوز أكبر قدر من المال ليبسط يده به في كل أفق من آفاق الدولة الإسلامية .. يطعم به الجائع ، ويكسو العريان ، ويعين على الجوائح ، وينك الأسرى ويقيم الحصون ، ويحيش الجيوش .. إذ لا سبيل إلى شيء من هذا إلا بالمال .

(١) يريد بهذا أن عمر أستمعهم على الفناء . طلبوا بالله يا واته اوارا بلال وفنته

(٢) المزاج . ١١٢

(٣) الأموال لأمر عبيد . ٢٧٠

(٤) يهنا الإبل أى يدمن مواضع الحرب بالقطرات

٤ - خمس الغنائم

في غزوة بدر نزل قوله تعالى : « واعلوا أنما غنمتم من شيء . فإن لله نحسه وللرسول ، ولذى القربى ، واليتامى ، والمساكين . وابن السبيل . إن كنتم آمنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان ، والله على كل شيء قدير (١) . فكانت هذه الآية حكما قاطعا في شأن الغنائم التي تقع في أيدي المسلمين من جيوش المشركين وما أجلبوا به من المستاع والسلاح . . فله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل - الخمس ، وأربعة الأخماس الباقية للمقاتلين الذين استحوذوا على تلك الغنائم . وفي هذا مباحث :

أولا : كيف تقسم الغنائم بين المحاربين ؟

للمحاربين في الغنائم أربعة أخماس - كما قلنا - والمرؤى من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه في غزوة بدر جعل للفارس سهمين ، وللراجل سهماء إذ روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم قسم غنائم بدر : للفارس سهمان وللراجل سهم (٢) .

أما في غزوة حنين فإنه جعل للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهماء .

روى عن أبي ذر الغفارى ، قال : شهدت أنا وأخى مع رسول الله حنيننا ، ومعنا فرسان لنا ، فضرب لنا رسول الله ستة أسهم : أربعة لفرسينا وسهمين لنا (٣) .

فهذان فعلان لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، والرأى في الأخذ بهذا

(١) سورة الأنفال ٤١

(٢) كتاب الفراج لأبي يوسف . ١٩

(٣) الفراج لأبي يوسف . ١٩٠

أو ذاك منهما يرجع إلى تقدير الإمام وما يراه مناسباً لكل حال .
وكان الإمام أبو حنيفة رضى الله عنه يرى أن يكون للرجل سهم ،
وللفرس سهم أى سهان للفارس ، وسهم للراجل . ويقول لا أفضّل بهيمة
على رجل .. وحسب الفرس أن يأخذ نصيباً كتنصيب الرجل ١ .

ويقول أبو يوسف إن ما جاء من الأحاديث والآثار من أن يكون
للفرس سهان وللرجل سهم أكثر وأوثق ، والعامة عليه ، وليس هذا على
وجه التفضيل ، ولو كان على وجه التفضيل ما كان ينبغي أن يكون للفرس
سهم وللرجل سهم لأنه قد سوى بهيمة برجل مسلم ، وإنما هذا على أن يكون
عدة الرجل أكثر من عدة الآخر ، وليرغب الناس في ارتباط الخيل في
سبيل الله .. ألا ترى أن سهم الفرس إنما يرد على صاحب الفرس فلا يكون
للفرس دونه (١) ؟

ثانياً : كيف كان يقسم خمس الغنيمة ؟

منطوق الآية الكريمة «واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول
ولذي القربى ، واليتامى والمساكين وابن السبيل » - يفيد أن هذا الخمس يقسم
إلى خمسة أقسام : قسم لله وللرسول ، وقسم لذوى القربى ، وقسم لليتامى ،
وقسم للمساكين ، وقسم لابن السبيل .

وقد روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أن الخمس كان في عهد الرسول صلى
الله عليه وسلم خمسة أسهم ، لله وللرسول سهم ، ولذوى القربى سهم ، ولليتامى
والمساكين وابن السبيل ثلاثة أسهم (٢) .

وروى عن ابن عباس أيضاً غير هذا .. قال : « كانت الغنيمة تقسم على

(١) الفرج لأبي يوسف ١٩ .

(٢) الفرج لأبي يوسف ١٩ .

خمسۃ أخماس : فأربعة منها لمن قاتل عليها ، ونخس واحد يقسم على أربعة :
فربع لله وللرسول ولذی القربى ، يعنى قرابة النبی صلى الله عليه وسلم ، قال :
فما كان لله وللرسول فيها فهو لقرابة النبی صلى الله عليه وسلم ، ولم يأخذ
النبي من الخمس شيئاً ، والرّبع الثانی للیتامی والرّبع الثالث للمساكين ، والرّبع
الرابع لابن السبیل ، وهو الضیف الفقير الذی یزول بالمسلمین (١) .

ثم قسمه أبو بكر وعمر وعثمان على ثلاثة أسهم وأسقطوا الباقي ، ثم
قسمه على كما قسمه أبو بكر وعمر وعثمان . ذلك أن السهمین اللذین
فرضهما الله سبحانه وتعالى لله ولرسوله ولذوی القربى كان أمرهما إلى النبی
صلى الله عليه وسلم ، فلما لحق صلوات الله وسلامه عليه بالرفیق الأعلى ،
ارتفع هذان السهمان ، وصار الخمس كله للثلاثة الباقية : الیتامی ، والمساكين ،
وابن السبیل .

هذا ، وقد جرت مراجعات كثيرة بين عمر رضی الله عنه وبين قرابة
رسول الله صلى الله عليه وسلم في شأن الخمس المفروض لهم في خمس الغنائم .
رؤی عن ابن عباس قال : كان عمر يعطينا من الخمس نحواً مما كان
یرى لنا ، فرغبنا عن ذلك ، وقلنا : حق ذوی القربى خمس الخمس ، فقال عمر :
إنما جعل الله الخمس لأصناف سماها ، فأسعدم بها أكثرهم عدداً ، وأشدهم
فاقة ، قال فأخذ ذلك منا ناس وتركه ناس (٢) .

وروی عن ابن عباس أيضاً قال : عرض علينا عمر بن الخطاب أن
نزوّج من الخمس أيتّمنا ، ونقضی منه عن مفرمنا ، فأيتّمنا إلا أن یسلم لنا ،
وأبى ذلك علينا (٣) [الأيتّم : غیر المتزوّج ، والمأخوذ : المدین]

١٥ . الأموال لأبي حنيفة ٣٢٥ .

٢٥ . الأموال لأبي حنيفة ٣٣٥ .

(٣) الخراج لأبي يوسف ص ٢٠ .

وقد كان الإمام على رضي الله عنه يرى أن خمس الخمس من حق ذوى القربى ، ولكنه لما ولي الخلافة سار فيه سيرة الخلفاء الثلاثة من قبله وكره أن يخالفهم ، وكان يقول : « ما قدمت ها هنا أى على الخلافة - لأجل » عقدة شدا عمر ، ويقول : « اقضوا كما كنتم تقضون ، فإنى أكره الاختلاف حتى يكون للناس جماعة ، أو أموت على ما مات عليه أصحابى (١) » .

ثالثاً : مصرف الخمس :

اختلف الناس بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذين السهمين : سهم الرسول ، وسهم ذوى القربى ، فقال قوم : سهم الرسول للخليفة من بعده . وقال آخرون : سهم ذوى القربى لقراءة الرسول ، وقالت طائفة : سهم ذوى القربى لقراءة الخليفة من بعده .. ثم أجمعوا على أن جعلوا هذين السهمين فى الكراع والسلاح (٢) . [الكراع : الخيل]

وأما ما كان لليتامى والمساكين وابن السبيل ، فقد اختلف فيه : قال بعضهم إنه يوضع فى أهله المسمنين . اليتامى والمساكين ، وابن السبيل ، فيكون حكمه حكم الصدقات ، ويرى بعضهم أن حكمه حكم المغنم ، فهو للمسلمين عامة ، يضعه الإمام حيث يشاء فى مصالح المساكين وحاجتهم .

يقول أبو عبيد : إلا أن الأصل عندى فى الخمس أن يوضع فى أهله المسمنين فى التزبل . لا بعدى بهم غيرهم إلا أن يكون صرفه إلى نفل المقاتلة خيراً للمسلمين عامة من أن يوضع فى الأصناف الخمسة (٣) .

والذى دعا إلى هذا الخلاف ، أن هذا الخمس هو من اغنائم ، وكان

(١) الأموال لأبى عبيد ص ٣٢ .

(٢) الخراج لأبى يوسف ٢١

(٣) الأموال لأبى عبيد ٣٢٦

الناس به أن يصرف مصرفها ، ولكن وقد حددت الآية السكرية جهاته التي يصرف فيها فقد جرى مجرى الزكاة التي تُحدد أهلها المستحقون لها . فنظر إلى الوجه الأول قال إنه غنائم فجعل أمره إلى الإمام ، ومن نظر إلى الوجه الثاني قال إنه صدقة فصرفه في مصارفه .

وتحديد الجهات المصروف فيها الخمس والجهات المصروف فيها الزكاة ليس على حد سواء . . فالتحديد في الخمس ليس على سبيل القسط والحصر وإنما هو على هذه الصورة ليذهب مذهب الخير والنفع في المسلمين ، أما في الزكاة فإن التحديد فيها مراد لذاته ، فلا يجوز أن يدخل على الأصناف الثمانية التي تصرف فيها الزكاة أحد غيرهم .

فإنه سبحانه وتعالى يقول في الخمس : واعلموا أنما غنمنا من شيء فإن لله خمسة ، فاستفتح الكلام بأن نسبه إلى نفسه ، ثم ذكر أهله . أى أهل الخمس - بعد ، وكذلك قال في النية : ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى ، فله ، فنسبه جل ثناؤه إلى نفسه ثم اقتصر ذكر أهله . . فصار فيهما - أى النية والخمس - الخيار للإمام في كل شيء يراد الله به ، فكان أقرب إليه . ولما ذكر سبحانه وتعالى الصدقة قال : وإنما الصدقات للفقراء والمساكين ، ولم يقل لله ، والكذا ، والكذا ، فأوجها لهم ، ولم يجعل لاحد فيها خياراً (١)

* * *

هذا ، وإنما يجب فيه الخمس - في غير حرب - ما يوجد من المعادن من الذهب والفضة والنحاس والحديد والرصاص ، وما أُخرج من البحر من حلية - كلؤلؤ ومرجان - أو عنبر ، فهذه الأشياء التي يهبها الناس أفراداً وجماعات - هي غنائم ، يجب فيها الخمس لبيت المال .
روى عن الشعبي : أن رجلاً وجد ألف دينار مدفونة خارج المدينة ،

فأتى بها عمر بن الخطاب ، فأخذ عمر الخس - مائتي دينار - ودفع إلى الرجل بقيتها ، وجعل عمر يقسم المئتين بين من حضر من المسلمين ، إلى أن فضل منها فضلة ، فقال عمر : أين صاحب الدنانير ؟ فقام إليه ، فقال له عمر : خذ هذه الدنانير فهي لك . (١)

وواضح أن الخراج - على الوجه المعروف - والجزية ، وخمس الغنائم ، لم يعد لها مكان في المجتمع الإسلامي اليوم بعد أن وقعت الفتوح الإسلامية ، ومن ثم فقد انقطعت هذه الموارد عن بيت مال المسلمين وصنى حسابها ، واستحدثت الدول الإسلامية - تحت ظروف الحياة - أنظمة مالية خاصة تسير تطور الزمن ، وحاجات المجتمع .

ومع هذا ، فإن قيام النظام المالى الحديث للدول الإسلامية لا يمنع من أن يقوم إلى جانبه بيت المال ، الذى عرف فى الإسلام . وأن يجد المسلمون فى هذا البيت ما كان له من آثار فى مجتمعهم الأول وربطهم برابطة الأخوة والتكافل ، حيث يؤخذ من أغنيائهم ما يرد على فقرائهم .

وإذا كانت موارد هذا البيت قد تقلصت اليوم بحكم أوضاع المسلمين ، فإن فيها جانباً حياً لا يموت أبداً . وهو الزكاة ، التى يمكن أن يمتلئ منها بيت المال لو حسب المسلمون أنفسهم عليها ، وأدوا حقاها فى أموالهم على ما أمر الله به .

٥ - الزكاة

الزكاة ، فريضة محكمة ، وركن من أركان الإسلام الخمسة ، وتسمى فى

لسان الشريعة صدقه ، لقوله تعالى : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها ، فالزكاة معنى لازم للصدقة لأنها تزكي النفوس وتطهرها .

وقد سلك الإسلام إلى إقرار هذه الفريضة في نفوس المسلمين - سلك طريقين : طريق الترغيب في ثواب الله والإطاع في جزيل رحمة ، بمضاعفة الحسنات ، إذ يقول جل شأنه : « يحق الله الربا ويربى الصدقات ، ويقول سبحانه « مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل ، في كل سنبلة مئة حبة ، والله يضاعف لمن يشاء » . ويقول الرسول الكريم : « إن الله يقبل الصدقات ولا يقبل منها إلا الطيب ، ويقبلها يمينه ، ثم يربها لصاحبها كما يربى أحدكم مهره أو فصيكه ، حتى أن اللقمة لتصير مثل أحد (١) ، وروى عن عائشة رضي الله عنها أنهم ذبحوا شاة قالت فقلت : يا رسول الله ما بقي إلا كنتفها ، فقال عليه الصلاة والسلام . كلها بقي إلا كنتفها (٢) ، ١١

أما الطريق الثاني . فطريق الترهيب والتخويف من سخط الله وذهابه لمن شح بحق الله وحق العباد فيما بين يديه من فضل الله ..

عن أبي ذر قال : انتهيت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو جالس في ظل الكعبة - فلما رأيته مقبلاً قال : هم الآخرون ورب الكعبة ١١ فقلت . مالي ؟ لعلي أنزل في شيء . - من هم ؟ فذاك أبي وأمي ! فقال إلا كثرون أموالاً ، إلا من قال هكذا . وحنّ بين يديه . وعن شماله ، ثم قال : والذي نفسي بيده ، لا يموت أحد منكم فيدع إبلاً . أو غنماً أو بقراً لم يؤد زكاتها إلا جاءت يوم القيامة أعظم مما كانت وأسمته . تطاؤه بأخفافها وتطاحه بقرونها ، كلما نفدت أخرأها ، عادت عليه أولأها حتى يقضى بين الناس (٣)

(١) رواه الترمذى وصححه ، ورواه البخارى ومسلم

(٢) رواه الترمذى

(٣) رواه الترمذى والامام أحمد

هذا، ولولى الأمر أن يلزم الناس بالزكاة. وأن يفرض عليهم عمالاً يأخذونها منهم ، وقد جعل الله العاملين على الزكاة - أى عمالها - أصحاب سهم فيها ، فذكرهم سبحانه وتعالى فى آية الصدقة ثالث صنف بين أصنافها الثمانية .

وتؤخذ الزكاة من كل شيء ، يعتبر أصلاً من أصول المنافع المتبادلة فى الحياة فن الحيوان : الإبل ، والبقر ، والغنم وما أشبهها ، ومن الطعام : الخنطة والبر والزبيب ، والتمر ، ونحوها ، ومن النقود : الذهب والفضة ونحوهما .

ولكل صنف من هذه الأصناف نصاب معين إذا بلغه وحال عليه الحول فى ملك صاحبه وجبت فيه الزكاة .

أما الذى يخرج زكاةً عن النصاب فمسو من كل صنف بحسبه ، فن الحيوان تكون الزكاة عيناً من الحيوان ، ويجوز قيمته نقداً ، ومن الطعام ، طعام ، ويجوز تقدير قيمته بالمال . ومن النقد تكون الزكاة نقداً .

والقدر الذى يخرج زكاةً من النصاب هو ربع العشر تقريباً من كل صنف ، وذلك واضح من استقراء فريضة الزكاة التى بينها الرسول وعمل بها أصحابه .

(أ) فى الذهب والفضة مقدار الزكاة ربع العشر بالتحديد ، فى كل عشرين ديناراً نصف دينار ، وفى كل مئتين درهم خمسة دراهم ، وإذا كان النصاب أقل من ذلك فلا زكاة فيها ، وإن كان أكثر فبحسابه على التقدير السابق .

(ب) وأما الغنم ، فيبدأ النصاب من أربعين شاة . وفى الأربعين شاة : شاة . وهو ربع العشر بالتحديد ، ونجزى النشأة عما فوق الأربعين إلى مئة وعشرين ، فإذا بلغت مئتين وعشرين ففيها شاتان فإذا بلغت ثلاثمائة ففيها ثلاث

شياه ، فإذا زاد عددها عن هذا ففي كل مئة شاة .
ويلاحظ أن النصاب في الغنم محدد في بدته ، في كل أربعين شاة ،
شاة ، وكان القياس يقتضى أن يكون في الثمانين شاتان ، وفي المئة والعشرين
ثلاث شياه ، وهكذا .

ولكن ننظر قري وراء هذا الظاهر شيئاً لم يفت المشرع الحكيم أن
يلتفت إليه ، ذلك هو أن الغنم فيها الكبير والصغير ، فيها مانعج واستوى ،
وفيهما ما لا يزال في سن الرضاع . . وعامل الصدقة ، يحى . آخر العام فيحصى
الرموس ، كلها صغيرة وكبيرها ، فالحكل عنده غنم . . وإذن ، فتقدير شاة على
الأربعين فيه تجاوز ، لأنها جميعها ليست شياهها كاملة . . فكان من الحكمة
أن يقوم التوازن بأن يفرض على كل مئة بعد هذا شاة ، وفي المئة ولا شك
صغير وكبير . ولكن الشاة المفروضة شاة كاملة التضيغ .

(ح) وفي الإبل : يبدأ النصاب بخمس من الإبل ، وفي هذه الإبل
الخمس شاة ، ولو تتبعنا بحث هذه المسألة . لوجدنا أن خمساً من الإبل تعادل
أربعين شاة أو نحوها .

نريد بهذا أن نقول إنه يمكن في هذا العصر أن نقوم الأشياء بقيمتها
التقديمية ، وأن يعطى عنها ربع العشر نقداً ، ولا حرج في هذا ، فإن المعول عليه
هو إخلاص النية في أداء الزكاة ، يخرجها المرء طيبة بها نفسه ، وما دامت
هذه نيته ، فإن بحسبه ألا يجهد نفسه في الحساب وفي توزيع ثروته بين ذهب
وفضة ، وحلى ، وحيوان ، وطعام ، وعليه أن يقدر ذلك جميعه بقيمته
التقديمية المتعامل بها في الحياة ، ويخرج ربع العشر من حصيله هذا كله .

هذا ، وقد راعت الشريعة السمحاء اعتبارات عملية في فريضة
الزكاة ، منها :

١ - ليس في الحيوانات العاملة صدقة ، فبقر الحرث ؛ وجمال الحمل أو الانتقال ليس فيها صدقة .. وعلة هذا :

(أ) أن هذه الحيوانات إذا اعتملت واستمتع بها الناس صارت بمنزلة الدواب المركوبة والتي تحمل الأثقال من البغال والحمير ، وأشبهت المالك والأمتعة . ففارق حكمها حكم السائمة لهذا الحال الذي صارت إليه .

(ب) أنها إذا كانت تسقى الزرع وتحث الأرض . فإن الحب الذي تجب فيه الصدقة إنما يكون حرثه وسقيه ودياسه بها ، فإذا صدقت هي أيضا مع الحب ، صارت الصدقة مضاعفة على الناس (١) .

٢ - الحيوانات التي تتخذ في البيوت ونحوها لينتفع أصحابها بألبانها في طعامهم وليست للتجارة لازكاة فيها (٢) .

٣ - الحلي التي يزين بها لازكاة فيها ، وزكاتها لإعارتها .

٤ - صدقة الزروع : إذا كانت لما سقته السماء ، أو الينابيع من غير جهد مبذول ففيها نصف العشر ، وإن سقيت بالعمل واستنباط الماء ففيها ربع العشر .

وذلك لقوله تعالى : « وآتوا حقه يوم حصاده » ، وهكذا كان تقدير الشريعة ونظرها الحكيم فيما شرعت من تنظيم مالي ليستقيم به ميزان الحياة بين الأغنياء والفقراء ، وهو تشريع لو استقام عليه الناس لانحلت كثير من المشكلات التي تعانها الإنسانية - حتى في أرقى الأمم وأكثرها أموالا - من الفقر والتعطّل ، والتي تردد إذاعات العالم أخبارها في العالم الغربي ، وما يقع من إضراب مئات الآلاف من العمال المتعطّلين وأشباه المتعطّلين - فإن الحسيلة التي تنجيء إلى بيت مال المسلمين من الزكاة والصدقات كفيّة بأن

تسد مفاقر الفقراء ، وتقلل عثرات الماثرين من تفجأهم الحياة بضربة من ضرباتها تذهب معها ثرواتهم ، وتبديلها أحوالهم .. وبهذا تحتفظ الدولة بكيانها قويا متماسكا يعيش فيها مجتمع متكافل يشد بعضه بعضا .. ليس فيه جانب راسخ رسوخ الجبال - وآخروا هن القوى متداعى الأركان ! بل المجتمع كله بناء قوى متماسك ، آخذ بعضه بأطراف بعض .

الباب الثالث

الأموال الخاصة

كسب المال

الطريق الطبيعي للكسب

لا شك أن العمل هو الطريق الطبيعي للكسب ، فبغير السعي والعمل لا يستطيع الكائن الحي أن يحصل على حاجاته التي تحفظ حياته ، وتوفر له أسباب البقاء .. فالحيوان يتحرك بطبيعته باحثا عن غذائه في كل وجه ، وبكل قوة وحيلة .. بل إن النبات قد أودع الخالق جل وعلا في كيانه قوة تدفع بعروقه وتغوص بها في باطن الأرض بحثا عن عناصر غذائه ومقومات حياته ونمائه .

ولو جرى الإنسان مع فطرته لكان العمل هو مسيله في تحصيل قوته ، والحصول على حاجياته .. وقد كان هذا شأن الإنسان البدائي ، قبل أن يفتح عقله ، وتجمع له خبرات من تجارب الحياة .. فلما بلغ الإنسان شيئا من هذا أخذ يستعمل عقله وذكائه في الحصول على الأشياء من غير طريقها الطبيعي . بدأ لا يقنع بكسبه ، ولا يرضى بما في يديه ، فهدته حيلته إلى العثور على كثير من الوسائل يصل بها إلى المال من غير عمل !

وذلك باستعمال القوة كالغضب والسلب ، أو باستعمال الحيلة كالسرقة ، والنصب ، أو بالمقامرة كالمدسر ، أو بابتهاز الفرص كالربا .. وغير ذلك من

الإساليب التي تنكرها العقول الرشيدة ، وتعافها النفوس الطيبة ، وتحاربها المجتمعات المنحضرة !

في حياة البداوة - حيث الميادة للقوة - يعتمد الأقوياء على قوتهم في الاستبداد بالضعفاء وسلبهم ما يملكون .. يغير القوى على الضعيف في وضع النهار ، وتحت سمع الناس وبصرهم ، فلا ينكرون عليه شيئا ، ولا يأخذون على يده . إنه مبدأ الحياة هناك .. السيادة للقوة ، والويل للضعفاء ! ولقد يمتد سلطان أحد الأقوياء ، فتحضخ لقوته جماعات يضمها تحت سلطانه ، ويفرض عليها ما يرى فرضه من المال تؤديه إليه راضية أو كارهة .

فإذا تقدم الوعي الاجتماعي ، نظرت الجماعة إلى نفسها وانكرت سلطان القوة القاهرة عليها . وجعلت من مجموعها قوة تحمي كيانها ، وتنظم شئونها ، هنا تصبح السيادة للجماعة ، وينكش ظل القوة المادية للأفراد ، وعندئذ تظهر في المجتمع ألوان أخرى غير القوة لسلب الناس أموالهم بغير حق .. كالسرقه والنصب ، والاحتيال . والربا والميسر ، وغيرها

وإذا كانت الجماعات الواعية قد تنهت إلى العدوان المادى السافر كوسيله ذلك سب فأنكرته . ووقفت في وجه الأقوياء ، وفرضت حمايتها على الضعفاء فمن الطبيعي إذا بلغت الجماعة رشدها ، وكل وعيها أن تسنكر العدوان الخفى على حقوق الناس وسلبهم أموالهم بغير حق ، لانه عدوان من أقوياء على ضعفاء ! فالنصب والاحتيال اعتداء من صاحب عقل ذكى على غر أو ساذج .. إنه معركة بين عقل قوى ، وعقل ضعيف .. والسرقه اعتداء من يقط متنبه على نائم أو غافل .. معركة بين حى وميت ! والربا اعتداء من ذى مال قوى بماله على فقير مستسلم لفقره .. معركة بين حامل سلاح وبين أعزل لا سلاح معه .. وهكذا .

هذه الصور من الاعتداء الظاهر والخفى على أموال الناس . وأخذها

بالباطل هي أفنك عوامل الهدم في بناء المجتمع ، لأنها - فوق أنها ظلم وعدوان - تفتح أبواباً واسعة للبطالة والفراغ ، حيث ينصرف كثير من الناس عن العمل المنمر ليتصيدوا ثمرة العالمين ، ويعيشوا من كد غيرهم عامة على المجتمع . وفي هذا إضغاف لقوة المجتمع ، وتعطيل للحركة العاملة فيه ، وإيذان له بالمجاعة والفقر .

لهذا كان موقف الشريعة الإسلامية واضحاً صريحاً ، وقوياً حازماً في حماية المجتمع من هذه الآفات ، والضرب على أيدي المتلبسين بها ، وأخذهم بالعقاب الرادع في الدنيا ، وتوعدهم بالعذاب الشديد في الآخرة ، مما سنبينه في ثنايا هذا البحث - إن شاء الله -

والطريق الذي رسمته الشريعة الإسلامية لكسب المال هو الطريق الطبيعي للحياة وللأحياء ، لو أنهم جروا على طبيعتهم ، وأخذوا بالأصلح والأفنع لهم .

لا يحصر الإسلام وسائل الكسب التي يجيء المال عن طريقها إلا في مبدأ عام وهو أن يكون من طريق حلال ، لا يضار به أحد ، ولا يجوز على حق أحد . .

وقد جاء الإسلام فوجد وسائل تعارف الناس على أنها طريقهم إلى كسب المال ، فظفر فيها على ضوء الأصول السليمة لها ، فما وجد فيها من سليم صالح تركه للناس يأخذون فيه بما يأخذون ، وما وجد فيه من عوج نبه عليه ، ورسم الطريق إلى إصلاحه . .

وهذه الوسائل التي وجدها الإسلام في أيدي الناس يوم جاء هي : العمل ، الميراث ، الوصية ، الهبة ، القرض ، العارية ، المنفعة .

ولنا هنا وقفة قصيرة عند كل واحد منها :

١- العمل

العمل هو المصدر الطبيعي ، والوسيلة الأصلية للكسب .. ولهذا دعا الإسلام إلى العمل في الحياة .. العمل الذي يثمر طيبا ، ينفع صاحبه ، وينتفع به أهله وولده ، والمجتمع الذي يعيش فيه .

الحياة حركة ، والحركة عمل ، وكل ثمرة في هذا العالم الذي نعيش فيه هي نتاج عمل ، وثمره حركة .. ومن أجل هذا كانت دعوة الإسلام إلى العمل دعوة قوية صريحة ، يقول سبحانه وتعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة ، فاسعوا إلى ذكر الله ، وذروا البيع ، ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون ، فإذا قضيت الصلاة ، فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله (١) » .. فالأمر بالتشاور في الأرض أمر صريح بالسعى في كل سبيل يستطيع المرء أن يجد فيها عملا يعود عليه بثمرة .. انتشار في كل وجهة ، واتجاه إلى أبعد الغايات ، وأوسع الآفاق .

إن كل قادر على العمل مطالب في شريعة الإسلام - أن يسعى سعيه ، وأن يأخذ مكانه في موكب العاملين ، غير مستنكف عن الصغير من الأعمال أو 'محقر' له ، فذلك العمل على صغر شأنه خير من الفراغ والبطالة ، إنه عمل يشغل الجوارح ، ويحفظ ماء الوجه من السؤال ، يقول الرسول الكريم : « لأن يأخذ أحدكم حبله فيأتي بحزمة الحطب على ظهره فيبيعها خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه » .. ويقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « إنى لأرى الرجل فيعجبني ، فأقول له حرقة - أى عمل - ؟ فإن قالوا لا ، سقط من عيني » ،

والناظر في الشريعة الإسلامية يرى فيها أن العمل ضرب من العبادة ،

(١) سورة الجمعة (١٠) .

وأن الإنسان ما خلق إلا ليعمل . فإن عبدة الله فهو عامل ، وإن سعى في رزقه فهو عابد !

روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أحب الأسماء إلى الله عبد الله وعبد الرحمن ، وأصدقها حارث وهمام ، وأفبحها حرب ومرة (١) ويقول ابن تيمية في التعليق على قول الرسول : « وأصدقها حارث وهمام ، ولما كان العبد متحركاً بالإرادة ، والهمم مبدأ الإرادة ، ويترتب على إرادته حركته وكسبه كالأصدق الأسماء اسم همام ، واسم حارث ، إذ لا ينفك مساهما عن حقيقة معناهما (٢) » .

يريد ابن تيمية أن يقول إن فطرة الإنسان تدفعه إلى الحركة والعمل ، فهو بهم وبحرث ، أى يريد وبعمل فطرة وطبيعة .

العمل في شريعة الإسلام عبادة ، والعبادة عمل ، فالصلاة وهى الركن الثانى من أركان الإسلام بعد التوحيد - أظهر ما فيها العمل والحركة . من وضوء تسكّر فيه عمليات الغسل للوجه واليدين والقدمين . . إلى قيام ، وركوع ، وسجود . . إما دلالة على صلة وثيقة بالعمل ، وإشارة واضحة لما ينبغى أن يأخذه الإنسان نفسه من ممارسة عمل من الأعمال يعيش فيه . .

نعم . . العمل عبادة ، وجهاد فى سبيل الله . . يقول سبحانه وتعالى فى الأمر بقراءة القرآن وتدبر معانيه وأحكامه : « فاقروا ما تيسر من القرآن ، علم أن سيكون منكم مرضى ، وآخرون يضربون فى الأرض يبتغون من فضل الله ، وآخرون يقاتلون فى سبيل الله ، فاقروا ما تيسر منه » (٣) . . فالضرب فى الأرض معناه السعى بقوة ، وهذا السعى القوى يرفع الحرج

(١) أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى .

(٢) زاد للمعاد جزء ٢/ ص ٢٠ .

(٣) سورة : المزمل (٢٠)

عن المسلم الذى لا يسكف على قراءة القرآن ، ويُجزئه ما تيسر منه ، إنه على جهاد ما دام فى عمل ، وقد أقام له العمل عندا كجهاد المجاهدين فى سبيل الله ، بل قدم عند العامل على عند المجاهدين .. وليس بعد هذا تنويه بشأن العمل وتكريم للعاملين ، فإذا قدم المسلم عن العمل بغير عند جدوى كان كالمختلف عن دعوة إلى نفرة وجهاد فى سبيل الله ، .. عن رفاعه بن رافع رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل أى الكسب أطيب ؟ قال : عمل الرجل بيده ، وكل بيع مبرور ، (١)

وليس للعمل ومجالاته حدود فى شريعة الإسلام ، فكل عمل يبلغ بالإنسان غاية فيها نفع له ، وليس فيها لإضرار بغيره هو حل مباح يذهب فيه المرء كل مذهب ، ويحجى إليه من كل سبيل .. فى الأرض ، وفى الجو ، وفى البحر ، فى التجارة ، وفى الزراعة ، وفى الصناعة .. فى كل شيء ، وفى كل مكان ، وفى كل وقت .. منفردا أو مشاركا غيره ، عاملا ، أو صاحب عمل .. لا حدود ، ولا قيود ..

يقول ابن تيمية : « وأما العادات فهى ما اعتاده الناس فى دنياهم ، والأصل فيها عدم الحظر ، فلا يحظر منه إلا ما حظره الله سبحانه وتعالى ، ويقول : « والعادات ؛ الأصل فيها العفو فلا يحظر منها إلا ما حرمه الله تعالى ، وإلا دخلنا فى معنى قوله تعالى : « قل أرايتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حلالا وحراما » (سورة يونس : ٥٩) ، ولهذا ذم الله المشركين الذين شرعوا من الدين ما لم يأذن به الله .. وفى صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : قال الله تعالى : « إني خلقت عبادى حنفاء فاجتالهم (٢) الشياطين وحرمت عليهم ما أحللت لهم ، وأمرتهم أن يشركوا بى ما لم أنزل به سلطانا » (٣)

(١) بلوغ الرام من أفة الأحكام ، باب البيوع ص ١٣٢

(٢) اجتالهم : حوّلهم عن فطرتهم .

(٣) القواعد النورانية للفتحية لابن تيمية . ص ١١٢ ، ١١٣

ومعنى هذا أن ما يجرى في حياة الناس من مألوف عاداتهم ، وما تلقوه جيلا عن جيل وحرصوا على التمسك به هو وضع يحترمه الإسلام ، ويقر الناس عليه ، ولا يحرم عليهم من هذا شيئا إلا ما خفيت على الناس أضراره كالخمر والخنزير . أما ما عدا هذا فهو بين يدي الناس . ما ارتضوه لصالحهم أخذوا به ، وما بان لهم ضرره ابتعدوا عنه وتجنبوه .. لأن العاقل لا يتمسك إلا بما ينفعه في أغلب الأحيان .

يقول ابن تيمية : « البيع والهبة والإجارة وغيرها ، من العادات التي يحتاج إليها الناس في معاشهم ، كالأكل ، والشرب واللباس ، فإن الشريعة قد جاءت في هذه العادات بالآداب الحسنة فحرمت منها ما فيه ضرر ، وأوجبت ما لا بد منه ، واستجبت ما فيه مصلحة راجحة في أنواع هذه العادات ومقاديرها ، وصفاتها (١) ،

فإن تيمية يسمى المعاملات باسمها الصحيح .. إنها عادات اعتادها الناس ، وفرضتها عليهم الحياة كما فرضت عليهم عادات أخرى كالأكل والشرب ، واللباس ، والسكن .. اهتدى إليها الناس بفطرتهم ، ودفعتهم إليها غريزتهم .

و حين نستعرض موقف الإسلام من أعمال الناس في شئون الحياة نراه لا يتدخل فيها إلا بقدر ، وفي أضيق الحدود . يضع مبدأ عاما يسير الناس على هديه ، ويبصرون به عثرات الطريق ، ثم هم بعد هذا وشأنهم ، يذهبون في كل مذهب يرون فيه مصلحتهم . يقول الله سبحانه وتعالى : « وأحل الله البيع وحرم الربا » .. هذا هو الأصل العام لحركة التبادل بين الناس .. البيع حلال في جميع صورته وأشكاله وأجناسه ، والربا حرام في جميع صورته وأشكاله وأجناسه ..

فليبيع الناس ما شاءوا ، وليشتروا ما أرادوا حسب ما جرى عليه العرف بينهم ، ما لم يجر ذلك على صورة توقع الضرر بأحد المتبايعين ، لأنه جاء حينئذ على غير الطريق الطبيعي المألوف .. كأن يفتش أحدهما الآخر أو يدلّس عليه . فثقل هذا البيع باطل وحرام لأنه إن حقق صاحبه لعرف فقد أضر بطرف آخر ، ومبدأ الإسلام ، لا ضرر ولا ضرار .

كذلك العقود التي تتم بها عملية البيع والشراء وتبادل المنافع بين الناس ، لم تتدخل الشريعة فيها إلا في الحدود التي تتم بها المنفعة وينتجق بها صالح الطرفين المتعاقدين .

والالتزام والوفاء بالعقد هما شريطة الشريعة بين المتعاقدين ، فإذا وقع التراضي بينهما وأعطى كل منهما يد صاحبه ، فقد تم العقد ولزم ، ووجب على كل من المتعاقدين الوفاء بما تعاقد عليه .

هذا هو توجيه الشريعة وإرشادها في عملية التعاقد .. ودع عنك ما دار حوله جدل الفقهاء من صيغ العقود ، وإشارات عباراته ومجلس العقد ، وشروط المتعاقدين وأهليتهما للتعاقد .. فكل هذا بما تتحكم فيه عوائد الناس ، وتحملهم عليه تجربتهم قبل أن يدلم عليهم شرع أو يقيمهم عليه دين !

يقول ابن تيمية : إن العقود تتعقد بكل ما دل على مقصودها من قول أو فعل ، وبكل ما عده الناس بيعاً أو إجارة ، فإن اختلف الناس في الأقوال والأفعال انعقد العقد عند كل قوم بما يفهمونه بينهم من الصيغ والأفعال ، وليس لذلك حد مستقر ؛ لأن في شرع ولا في لغة ، بل يتنوع بتنوع اصطلاح الناس كما تنوع لغاتهم .. ولا يجب على الناس التزام نوع معين من الاصطلاحات ولا يحرم عليهم التعاقد بغير ما يتعاقد به غيرهم إذا كان ما تعاقدوا به دالاً على مقصودهم (١) .

٢ - الميراث

اتقننت حكمة الشريعة الإسلامية احترام الميراث ، وهو نقل ملكية ما تركه المتوفى إلى أقرب الناس إليه .. وهذا حق وعدل .. فالذى يعمل ، ويكد ، ويحصل على ما يزيد عن حاجته ، ثم يتجمع له من هذا الفائض شيء إلى أن يدنو أجله هو حق لدوى قرابته من ولد وزوج وغيرهم ، إنه ما كان ليجمع هذا الجمع ، ولا لينذل ما بذل من جهد لو قدر أن ما يجمعه صائر إلى يد غير بدفروعه أو أصوله . ولكن إذا قدر أن هذا الذى ستركه إنما هو عائد إلى من يحب ويؤثر - وليس أحب ولا آثر عنده من فروعه وأصوله - اطمان ، وعمل ، وأمسك يده عن التبذير والإتلاف . لأن ثمرة عمله لولده ، والولد بهض النفس ، يرث عن الأب بهض ذاته من صفات جسدية أو عقلية أو نفسية ، كما ورث الأب عن الجد بعض صفاته تلك ، فكان هذا التوارث بين الأصول والفروع فى الأموال - بعد أن توارثوا فى الخلق والخلقة - أمرا يقره المنطق ويشهد له الحق والعدل .

ونظام الإسلام فى الميراث نظام عادل حكيم ، وضع الورثة ، وأنزلهم منازلهم فى تركه المورث حسب قرابتهم منه ، وحسب وضعهم الاجتماعى فى الحياة وما تفرضه عليهم هذه الأوضاع من تبعات وأعباء يتلقونها عن المورث كما تلقوا عنه تركته أو بعض تركته .

على أن بعض المتحاملين على الإسلام والمتعصبين عليه من علماء الغرب ومفكره اتهموا نظام الميراث الإسلامى بأنه نظام قبلى لا يصلح إلا الحياة القبيلة فى البادية ، لأنه لم يسو بين المرأة والرجل فى الميراث إنه يجعل للذكر مثل حظ الأنثيين أبدا .. الابن والابنة ، والأم والأب ، والأخ والأخت ، والزوج والزوجة للذكر منهما نصف نصيب الأنثى ، فالزوج

يرث نصف ما تركت الزوجة إن لم يكن لها ولد ، ورابع ما تركت إن كان لها ولد ، والزوجة ترث ربع ما ترك الزوج إن لم يكن له ولد ، وترث النصف إن كان له ولد !

هذه تهمة من التهم التي يرمى بها مفكرو الغرب الشريعة الإسلامية ، ويعدونها من أجل هذا شريعة متخلفة لا تسير المدنية ، ولا تصلح للسير معها في المستويات العليا للحياة ١١ .

وتهمة الإسلام بأنه لم يسو بين المرأة والرجل في الميراث تهمة ظالمة في أكثر من وجه :

فأولا : هذه المساواة التي يقال إن المرأة قد وقفت فيها مع الرجل جنباً إلى جنب في الأمم المتقدمة .. إن صحت هذه الدعوى على إطلاقها - وهي غير صحيحة - فإنها في دور التجربة ، لا زالت في بدء حياتها ، ولم تصدر الحياة بعد حكمها على هذا الوضع الجديد للمرأة ، أهو خير أم شر ؟ وأهو صالح للبقاء ، فيصبح أمراً مقررأ أم هو شيء عارض لا يلبث أن يزول ، وتعود المرأة إلى وضعها الذي يلائم طبيعتها ؟ بل إن الدلائل كلها تشير إلى أن هذا الوضع الجديد للمرأة هو وضع شاذ قلب حياتها ، ومسوخ طبيعتها ، وأن بوادر الضيق بهذا الوضع قد أخذ يسرى في محيط المرأة نفسها ، وأن المستقبل القريب سيكشف عن حركة صارخة من ضمير الحياة تنادي في الناس أن ارحموا المرأة ، وأن ارفعوا عنها ما ألقى عليها من تبعات ليست مستعدة لحملها . وهينوا لها مكاناً في البيت تجد فيه سكناً واستقراراً !

فهل كان من الحكمة أن يشرع الإسلام لمثل هذا الأمر العارض ويساوى بين المرأة والرجل فيما لا تحتل الطبيعة المساواة فيه ؟ أم كان يترطى عصراً من العصور انتابته نزعة خاطئة ، فخرج بالمرأة عن طبيعتها ،

وعدها رجلا بين الرجال ؟ وماذا يقول مفكرو الغرب غدا عن الإسلام لو أنه ساوى بين المرأة والرجل ثم نظروا في الحياة فرأوا أن المرأة في موضعها كأمراة والرجل في مكانه كرجل ؟ لا . . إن الإسلام دين الحياة كلها ، ودين الأجيال جميعها ، لا يشرع إلا للحياة كلها وللأجيال جميعها ، ولا يشرع إلا ما يخلد على الزمن !

وثانيا : إن المرأة في مساواتها المزعومة مع الرجل لم تتفصل أبداً عن شعورها الطبيعي وإحساسها الغريزي بأنها أُنثى ، وأنها في حاجة إلى حماية الرجل ورعايته ، حيث يجتمع الرجل والمرأة - حتى في أوروبا وفي أمريكا - لتلتي المرأة - من غير شعور - عبئها على الرجل ويتولى هو الإنفاق وحمل المسؤولية في محيط الأسرة وفي خارج هذا المحيط .

في أوروبا وفي أمريكا . . الرجل يعمل دائما ؛ ويكسب في كل حال ، والمرأة قد تعمل حيناً ، وقد لا تعمل أحياناً ، وتكسب ، وقد لا تكسب . . إن ذلك شيء . كالنافذة في حياة الأسرة . ولكن من الحتم اللازم أن يعمل الرجل ويكسب !

وفي أوروبا وفي أمريكا . . الرجل هو الذى يعول المرأة إذا فرغت يدها من العمل ، والمرأة لا تتولى أمر الرجل إذا اضطرت الحاجة إلى من يتولى أمره ، اللهم إلا في القليل الذين يعيشون على كسب المرأة من ساقطى المروءة من الرجال .

وفي أوروبا وفي أمريكا ينفق الرجل على خليلته ، أو خليلاته ولا تنفق المرأة على خليلها أو أخلاتها إلا في حالات نادرة ، ولاوضاع غير طبيعية في الصلة بين المرأة والرجل !

فأعباء المرأة دون أعباء الرجل في الحياة بلا شك . . الرجل هو الذى يحمل الجانب الأكبر في كل حال ، سواء كان زوجاً . أو أختاً ، أو خليلاً ، فإذا

نظر الإسلام إلى كل من المرأة والرجل نظرته تلك في الميراث ، فجعل للمرأة دون الرجل ، فليس ذلك لأنه ينظر إليها من حيث جنسها كأمراة ، وإنما ينظر إليها من حيث الوضع الاجتماعي ، ومن حيث الأعباء الاقتصادية الملقاة عليها وعلى الرجل ، ولا شك أن التزامات الرجل قبل أهله وأقاربه أكثر من التزامات المرأة ، فالرجل لا يستطيع أن يتحلل من هذه الالتزامات الأدبية دون أن ينزل عن الكثير من كرامته ومروءته ، على خلاف المرأة فإنها معفاة - بحسب الوضع الذى استقرت عليه الحياة - من هذه الالتزامات المادية أو الأدبية .

وفي نظام الميراث في الشريعة الإسلامية نظرات عميقة بعيدة العمق ، تشهد لهذا الدين بأنه دين خالد ، منزل من لدن من حكيم خبير .
ويكفى أن نقف هنا عند حالة واحدة ، وهى حالة الأب والأم حين يتوفى لهما ابن .. إنهما يرثان في تركته ، ولكن على صور :

١ - حين يكون للابن ولد ذكر أو ذرية فيها ذكر تتساوى الأم مع الأب . لكل واحد منها السدس .

٢ - حين يكون للولد بنت تأخذ البنت النصف ، وتأخذ الأم السدس ويأخذ الأب الباقي ، وهو الثلث ، السدس فرضا ، والسدس الثانى بالتعصيب ، وإن كان للابن بنتان أخذت البنتان الثلثين ، وأخذ كل من الأب والأم السدس .

٣ - حين لا يكون للابن ذرية ويكون له إخوة - من أب أو أم - لا يرث الأخوة شيئا ، وتأخذ الأم السدس فقط ويأخذ الأب الباقي وهو خمسة أسداس . أما حين لا يكون للابن أخوة فتأخذ الأم الثلث ويأخذ الأب الباقي .. وانظر مرة أخرى في هذه الحالات .

ففي الحالة الأولى تساوت الأم والأب .. ومساواة الأم والأب في هذه

الحالة تكشف عن حكمة بالغة ، ذلك أن الأب والأم قد أصبحا جدّين لأن لابهما المتوفى أبناء ، وإذن فقد تقدمت بهما السن ، وهما في هذه الحالة يكادان يتساويان في مسؤوليات الحياة ، أو قل إن كلا منهما في حاجة إلى من يحمل عنه بعض أُنقال الشيخوخة وهمومها ، فهما - وهذه حالهما - إنسانان ، وليسا رجلا وامرأة ، ولهذا قضت حكمة الخبير العليم التسوية بينهما ووضعهما بمكان واحد من هذا الميراث الذي جاءهما على السكبر ، وإن كان قد وصل إليهما ملففا في أحزان ودموع ١٩

وفي الحالة الثانية أخذ الأب ضعف نصيب الأم مع البنت الواحدة التي تركها الابن لأن الأب أصبح الآن مسئولاً عن كفالة ابنة ابنه . وقضاء حاجاتها ، إذ هو أولى الناس بها .

وفي الحالة الثالثة ، عبرة لمن اعتبر ، الأخوة مع الأم والأب ليس لهما نصيب في تركه الابن - أخيه - ولكنهم يؤثرون في قسمة التركة بين الأب والأم ، فتأخذ الأم السدس فقط ويذهب الأب بالباقي وهو خمسة أسداس !! مال الحكمة ؟ علل فقهاء المسلمين ذلك بأن الأب في هذه الحالة هو الذي من شأنه أن يرعى إخوة الابن المتوفى ، وهما في هذه الحالة إما إخوته لآبيه الوارث أو أخوته من أمه (١) . وهذا تعليل سليم يؤيد ما ذهبنا إليه من قبل في التعليل لعدم مساواة المرأة بالرجل في الميراث .

٣ - الوصية

وطريق ثالث من طرق الحصول على المال ، وهي « الوصية » ، وقد كانت الوصية معروفة عند العرب في الجاهلية ، وهي نقل عين أو منقمة ، كلها أو بعضها إلى الموصى له بعد موت الموصى .

(١) تفسير بن كثير سورة النساء : آية ١١

وكانت الوصية في الجاهلية قائمة على اعتبارات ظالمة . يضعون المال في الوصية وفي الميراث للذكور دون الإناث ، ويخصون من الذكور من كان قادرا على القتال (١) . . فلما جاء الإسلام راعى الجانب الإنساني القائم على الحق والعدل في الوصية ، فأبقى عليها لأنها لون من ألوان البر . . ولكن اشترط لصحتها شرطين :

(١) ألا تكون لوارث ، لأن الله فرض لكل من الورثة نصيبه من مال المورث ، فإيثار بعض الورثة بئس من التركة . فيه ظلم واعتداء على حقوق الآخرين ، كما أن فيه إثارة للعداوة والبغضاء في هذا المجتمع الصغير . . مجتمع الأسرة الذي من شأنه أن توثق فيه القرابة بينهم روح المودة والأخوة .

روى عن عمر بن الخطاب قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب وهو يقول : «إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث» (٢) وذلك بعد أن نزلت آية الموارث .

(٢) لاتصح الوصية في أكثر من الثلث وذلك لإبقاء على حق الأقارب من الورثة في تركة مورثهم - فإذا كان من الحق والعدل أن يكون لصاحب المال حق التصرف في شيء يقدمه بين يديه لآخرته بما يوصي به للفقراء والمساكين واليتامى ، فمن الحق والعدل كذلك ألا يتجاوز هذا ثلث ما يملك ، وأن يترك الباقي لأبنائه وآبائه وزوجه وإخوته ومن هم أولى الناس به .

روى عن سعد بن أبي وقاص قال : جاءني رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني عام حجة الوداع من وجع اشتد بي ، فقلت يا رسول الله قد بلغني الوجع ماتري ؛ وأنا ذو مال ، ولا يرثني إلا ابنتي واحدة أفأصدق بثلاثي مالي ؟ قال : «لا» قلت : أفأصدق بشطره ؟ يا رسول الله ؟ قال لا ، الثلث والثالث كثير ؛ إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم حالة يتكففون

(٢) تفسير ابن كثير - سورة النساء آية ١١

(١) صحيح مسلم : جزء ٥ ص ٧١

الناس (١)، وعن ابن عباس قال: لو (٢) أن الناس غضوا من الثالث إلى الرابع فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: الثلث والثلث كثير، (٣)
والوصية إنما تكون عن ظهر غنى، فالذى لا يملك إلا القليل كان من
الخير له أن يدع هذا القليل لورثته، فافقه سبحانه وتعالى بقوله: «إن ترك
خيراً، فالخير يشير إلى الغنى، ولهذا روى عن ابن عباس قال: «من
لم يترك ستين ديناراً لم يترك خيراً»، وروى عن عائشة رضى الله عنها، أن
رجلاً أراد الوصية وله عيال وأربعائة دينار فقالت: «ما أرى فيه فضلاً،
وأراد آخر أن يوصى فسألته كم مالك؟ فقال ثلاثة آلاف، قالت كم عيالك؟
قال: أربعة، قالت إنما قال الله تعالى «إن ترك خيراً، وإن هذا الشيء
ليسير، فانكره لعيالك» (٤).

٤ - الهبة

والهبة طريق من الطرق التي يتلقى فيها الإنسان المال من غيره .
وبها ينتقل الشيء من مالك إلى الموهوب له ، ويتم القبض في حياة
الواهب لا بعد مماته كما في الوصية ، ولهذا لم يشترط فيها ما اشترط في الوصية
من تحريمها على الورثة ومن جعلها في ثلث التركة . . فللواهب أن يهب ماله
كله أو بعضه لو ارث أو غير وارث ، لأن الهبة هي تصرف من صاحب
المال وانتقال لما وهب في حال حياته ، وهو في هذا الحال قادر على رعاية
مصلحته بمقدار لظروفه ، ولأنها إن أضرت بأحد فإنما تضر به أولاً ،
وقد يرى أن ينزل في حياته عن كل ماله أو بعضه رعاية لمصلحة يعملها ،
ويقدرها ، وتصرفه هذا سليم لا غبار عليه مادام رشيداً ماله كما
لقواه العقلية .

(١) صحيح مسلم جزء ٥ ص ٧١

(٢) لو هنا حرف التنقي .

(٣) تفسير ابن كثير . سورة البقرة ١٨٠

(٤) صحيح مسلم . جزء ٥ صفحة ٦٤ .

ولا يصح للواهب أن يرجع في هبته ، لأن ذلك مثار فتنة بين الناس ، فقد تكون الهبة مقابل عروض مادی أو أدبی . ولهذا يقول الرسول الكريم : العائد في هبته كالعائد في قبته ، (١) لأن الهبة في أصلها صدقة ، والعود فيها ضرب شديد من الأذى على المتصدق عليه ، والله سبحانه وتعالى يقول : يا أيها الذين آمنوا ، لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى ، (٢)

٥ - القرض

ويحصل المرء على المال أيضاً عن طريق القرض ، وهو لون من ألوان التعاون والبر بين الناس كالهبة والوصية ، حيث يضع صاحب المال ماله في حاجة المحتاج ، يمدّه به ويصبر على الأداء إلى أن يوسر المدين ، وليس كهذا العمل عمل يؤلف بين الناس ، ويوثق روابط المودة والرحمة بينهم .

ولحرص الإسلام على هذا اللون من المعاملة بين الناس ، ورغبته في إبقائها سليمة تؤدي وظيفتها الإنسانية في الحياة - أخذ كلا من المقرض والمقترض بأدب سمح كريم ، به تتم هذه النعمة - نعمة التعاون ، وتدوم .

فأولا : حث الموسرين على إهمال المعسرین ، من المقترضين ، ومطالبتهم بالحسنی ، يقول سبحانه وتعالى : وإن كان ذو عسرة ، فنظرة إلى ميسرة ، (٣) ويقول الرسول الكريم : رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع ، سمحاً إذا اشترى ، سمحاً إذا اقتضى ، (٤) أى طلب قضاء دينه في سماحة ويسر .

ثانياً : وصى المقرض بحسن أداء ما اقترض في أول فرصة تسنح له . وذلك أقل ما يجب عليه تلقاء من مد إليه يد العون في ساعة العسرة ، ولهذا

(١) صحيح مسلم : جزء ٥ صفحة ٦٤

(٢) سورة البقرة آية ٢٦٤

(٣) سورة البقرة آية ٢٨٠

(٤) بلوغ الرام من أدة الأحكام .

يقول الرسول الكريم: "مطل الغنى ظم" (١) وكيف لا يعتبر المطل هنا ظلماً؟ إنه أضرار بالمرءة والفضل، واعتداء على شريعة الرفاة والإنصاف ..

روى عن أبي هريرة قال: "استقرض رسول الله صلى الله عليه وسلم سناً فأعطى سناً فوقه، وقال خياركم محاسنكم قضاء، (٢) أى أن البكر الذى استقرضه الرسول كان أصغر سناً من البكر الذى قدمه للمقرض، ولا شك أن أكبرهما سناً أغلاهما ثمتاً.

ثالثاً . وقبل هذا وذاك، وصى الله سبحانه وتعالى كلا من المقرض والمقرض بكتابة الدين وتوثيقه، والإشهاد عليه، سدا لكل ذريعة من إنكار وجحود من المقرض، أو سهو أو نسيان منهما معاً فى قيمة القرض، إذا تطاول عليه الزمن ولم يكن مقيداً فى كتاب .

إن الإسلام - وهو دين واقى - يعلم أن بعض النفوس قد تضعف، فتتنكر للعروف، وتلقى الخير بالشر، ويقع الجحود والإنكار، وتقع الفتنة والشحناء، وتشره معالم هذه المعاملة الإنسانية وينكمش ظلها بين الناس، فيرتفع بارفعاها من بينهم خير كثير ..

يقول سبحانه وتعالى: "يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى، فاكتبوه، وليكتب بينكم كاتب بالعدل، ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله، فليكتب، وليملل الذى عليه الحق . وليتق الله ربه ولا يبخس منه شيئا . فإن كان الذى عليه الحق سقيفاً أو ضعيفاً أو لا يستطيع أن يملل هو فليملل وليه بالعدل، واستشهدوا شهيدين من رجالكم، فإن لم يكوفا رجلين، فرجل وامرأتان عن ترضون من الشهداء . أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما، الأخرى ولا يأب الشهداء إذا مادعوا، ولا نسأوا أن تكتبوه

(١) بلوغ الرام من أدة الأحكام .

(٢) صحيح مسلم جزء ٥ / ص ٤٤

صغيراً أو كبيراً إلى أجله، ذلكم أقسط عند الله، وأقوم للشهادة، وأدنى الأثر تأبوا، (١)
ففي هذا التوثيق للدين محافظاً على مال المقرض وحماية لسلامة هذه
المعاملة بين الناس .

٦ - العارية

والعارية ضرب من ضروب التملك، ولكنه تملك موقت أشبه بالقرض
وتختلف عنه في أن المستعير لا يملك التصرف في أصل ما استعاره وإنما له أن
يبتفع بثمرته، كظهور الدابة في الركوب وحمل الأثقال، ولبن الماشية، وثمر
الشجر، وكن يستعير إناء للطبخ، أو ثوباً يلبسه في عرس أو نحو ذلك بما
اعتاد الناس أن يستعيره ويعيره لينتفعوا به على أن يردوه كما هو دون
أن يحدثوا فيه تغييراً يغير معالجه أو يفسد طبيعته ..

فإن كان الشيء المستعار ماشية للاقتفاع بلبنها سميت العارية، منيعة،
وكما وصت الشريعة المدين بأداء الدين على الوجه الذي يرضى الدائن
ويشعره بالحمد لصنيعه والشكر لمعروفه - وصت المستعير أن يرضى ما
استعار ويحفظه ليرده إلى صاحبه سليماً موقراً بالحمد وعرفان الجليل، فذلك
أدب الإسلام الذي يربط بين المسلمين بروابط المحبة والتعاون والمودة.

تلك هي أهم الأصول التي عن طريقها يملك الإنسان ما يملك من
مال ومناع .. ملكاً تاماً كالذي يحى عن طريق العمل والميراث، والوصية
والهبة، أو ملكاً موقتاً كالذي يحى عن طريق القرض والإعارة والمنيحة
وقد عرفنا من قبل أن غريزة حب التملك من أولى الفرائز الإنسانية
وأقواها، وأكثرها نشاطاً وفعالية في الكيان الإنساني، ولن يرضى
الإنسان هذه الغريزة إلا إذا ملك، وملك أكثر ما يستطيع، والإنسان
لا يتجه بقوة إلى التملك إلا إذا أمن على ما يملك وأطمأن إلى الاحتفاظ
به لنفسه، ولولده وأهله من بعده .

احترام الملكية

لهذا تواضع الناس فيما بينهم على أن يحترموا ملكية المالك لما يملك ،
ففي ذلك خيرهم جميعا ، لما يشيع بينهم من أسباب السلامة والطمأنينة ، الأمر
الذى يدعوهم إلى العمل والإنتاج .. ولكن ما أكثر ما يبنى الناس على الناس ،
فذلك بعض سنن الحياة ، كما أشار إلى ذلك القرآن الكريم في قوله تعالى :
« وإن كثيرا من الخططاء ليبنى بعضهم على بعض إلا الذين آمنوا وعملوا
الصالحات .. وقليل مام (١) » .

أما وتلك سنة الحياة ، وجبة الناس ، فكان لابد أن يقوم بينهم وازع
يزعمهم ، وقوة ترد بغى الباغين واعتداء المعتدين .

الإسلام واحترام الملكية

ولهذا اقتضت حكمة الشريعة الإسلامية أن تتدخل في هذا المعترك
الإنسانى ، وأن تنظم دورته ، وتحفظ توازنه من أن تظنى عليه حمى
العدوان ، فيختل نظام المجتمع وتتناثر حبات عقده .
والإسلام - كما قلنا من قبل - دين واقعى عملى لا يلتفت إلى التصورات
الخيالية ، ولا يقف عند الحكم والنصائح بمجرد أنها حكم غالية ونصائح
كريمة ، وإنما ينزلها هذه المنزلة إذا كان لها شأن في حياة الناس وأثر في
سلوكهم .

* * *

والترية السليمة الناجحة هى التى تقيم فى النفس وازع الضمير ليكون
إلى جانب وازع السلطان الذى يقيمه المجتمع بقوانينه وأحكامه وحكامه ..
فإذا غفل وازع السلطان - وكثيراً ما يغفل - قام وازع الضمير ، وإذا فتر
وازع الضمير - وما أكثر ما يفتر - كان من وازع السلطان ما يملأ هذا الفراغ
ولو إلى حين !! .

وقد احتفظ الإسلام في حماية المال بالوازعين معاً ، وأقامهما للسهر عليه ، ليظل سليماً مُعافًى يؤدي وظيفته في الحياة ، ويضمن للناس معه الخير والرفاهية .

فأما وازع الضمير فقد جعل السبيل إلى إقامته في النفوس الثرية الروحية ، بما يوجه إلى الناس من دعوة إلى العدل ، والإحسان ، والبر ، والرحمة ، وبما أعد للخارجين على مضامين هذه المبادئ من غضب الله وعذابه في الآخرة ، ثم بما أعد للمستقيمين على طريقتهما من رضوان الله وجنة عرضها السموات والأرض ، أعدت للمتقين ..

يقول سبحانه وتعالى : **وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ، وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ ، لَتَأْكُلُوا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ (١)** ، ويقول سبحانه : **إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْماً ، إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَاراً ، وَسَيَصْلُونَ سَعِيرًا (٢)** ، .. ويقول الرسول الكريم : **« إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ ، وَأَنْهُ يَأْتِنِي الْخَصَمُ ، فَعَلَّ بَعْضُهُمْ أَنْ يَكُونَ أَبْلَغُ مِنْ بَعْضٍ ، فَأَحْسَبُ أَنَّهُ صَادِقٌ فَأَقْضِي لَهُ ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ مُسْلِمٍ ، فَإِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ فَلْيَحْمِلْهَا أَوْ يَنْزِهَا (٣)** ، ويقول الرسول الكريم فيما يروى عن ربه : **يَا عِبَادِي ، إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا ، فَلَا تَظْلَمُوا (٤)** ، وروى عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **إِنَّ الظُّلْمَ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ (٥)** ، ..

ولا شك أن هذه التوجيهات الكريمة ، وما تحمل من وعد ووعد

(١) سورة البقرة آية ١٨٨ .

(٢) سورة النساء آية ١٠ .

(٣) صحيح مسلم ، جزء ٥ ص ١٢٩ .

(٤) صحيح مسلم جزء ٨ ص ١٦ .

(٥) صحيح مسلم جزء ٨ ص ١٦ .

متجدد سبيلها إلى قلب المسلم وعقله ، وستترك آثارها الطيبة في وجدانه وفي سلوكه بقدر إيمانه بالله وصلته به ..

وكثير من المسلمين أغنام هذا التوجيه ، فأمسك جوارحهم عن الشر ، وصرف قلوبهم وعقولهم عن سوء . فكانوا مثلاً طيبة للإنسان في أكمل صوره وأعدل أحواله ، أخذوا الحق ، وأعطوا الحق من أنفسهم ، لا خوفاً من بطش السلطان . ولا رهبة لسلطة القانون ، وإنما سلطانهم قائم في أنفسهم ، وقانونهم مستمد من الشريعة ، قائم على هديها .

ومع هذا ، فإنه إن اعتدل ميزان الضمير عند بعض الناس . فإن هناك غالبية عظمى من الناس لا يستقيم فيها ميزان الضمير ، وإن استقام في حال فلن يستقيم في جميع الأحوال .

ولهذا كان لابد من وازع السلطان إلى جانب وازع الدين أو وازع الضمير ، فهو الذى يأخذ الناس جميعاً - الأخيار والأشرار - تحت سلطانه ، وله في الناس جميعاً - الأخيار والأشرار - حساب أى حساب . يقول عثمان ابن عفان رضى الله عنه : « إن الله ليزع بالسلطان أكثر مما يزع بالقرآن » . ذلك أن سلطان السلطان قائم في مواجهة الناس ، وعقابه حاضر منجز . أما سلطان الضمير ، فهو سلطان غيبي لا يراه إلا الذين يؤمنون بالغيب ، وعقابه آجل لا يصبر عليه إلا أولو العزم من الناس ! .

وازع السلطان في الإسلام

والوازع المادى الذى أقامه الإسلام ، إلى جانب الوازع النفسى - وازع حكيم ورحيم معاً . يقوم سلطانه على هاتين الدعامين : الحكمة ، والرحمة . . فبالحكمة ضبط ميزان العقاب ، فجعل لكل جرم القدر الذى يناسبه من العقاب ، بلا مبالغة ، ولا تفريط . وذلك ليكون للعقوبة أثرها في محاربة الجرائم ، وردع المجرمين عن معاودة الجرم ، وزجر غيرهم

بها .. وبالرحمة درأ العقوبة بالشبهة ، فحيث لاحت لولى الامر أية شبهة تدخل على أى ركن من أركان الجريمة دفع الحد وأخذ بالعفو ، أو التعزير . وكان الإسلام فى هذا قد سبق أحدث قوانين العالم التى تفسر الشك لصالح المتهم .. يقول الرسول الكريم : « ادروا الحدود بالشبهات » .. يقول ابن تيمية : إن إقامة الحدود رحمة من الله بعباده ، فيكون الوالى شديداً فى إقامة الحد لا تأخذه رافة فى دين الله فيعطله ، ويكون قصده رحمة الخلق بكف الناس عن المنكرات لا شفاء غيظه وإرادة العلو على الخلق ، فهو بمنزلة الوالد إذا أدب ولده ، فإنه لو كف عن تأديب ولده يفسد الولد ، وإنما يؤدبه رحمة به ، وإصلاح حاله ، مع أنه يود ويؤثر ألا يحوجه إلى تأديب . وبمنزلة الطبيب الذى يسقى المريض الدواء الكريه ، وبمنزلة قطع العضو المتآكل . فهكذا تكون الحدود ، وهكذا تكون نية الوالى فى إقامتها (١) ،

وسنرى عند عرض الحدود التى أقامها الإسلام لحماية الملكية ، والمسالك العملى الذى سلكه الرسول وصحابته فى إقامتها - سنرى فى هذا ، كيف قامت الرحمة مقامها الكريم إلى جانب الحكمة فى الحدود التى أقامها الإسلام .

السرقه

السرقه من الجرائم الغليظة التى رصد لها الإسلام عقوبة رادعة ، وهى قطع اليد ، لأن السارق قد امتدت يده هذه بالبنى والعدوان على مال غيره . وقد اتهم بعض أعداء الإسلام هذا الدين بأنه دين بدارة ووحشية لا يصلح للمجتمعات المتعدنية الراقية . وكان قطع يد السارق معلنا من مطاعنهم فى هذا الدين .

وكذبوا ، وضلوا ، فإسلام إلا دين الإنسانية الرشيدة السليمة التى يخذش ضميرها ما يخذش الضمير الحى السليم .

(١) السياسة العربية لابن تيمية - ٤٦ .

ولينظروا . .

أولا : السرقة اعتداء خفي على حرمة الإنسان واستباحة لماله الذي هو بمنزلة النفس عند صاحبه . وإذا كانت المدنية الغربية قد استخفت بهذه الجريمة حين مارست سرقة الأمم والشعوب ، والاعتداء على أموال الناس سرا وجهرا . . إذا كانت المدنية الغربية قد استخفت بهذا الجرم ، فإن الإسلام الذي يحترم الإنسان من حيث هو إنسان، ويرعى حرمانه ، في دمه ، وماله . وعرضه (١) - إن الإسلام لا يستخف بهذه الجريمة بل يضعها في موضعها بين الجرائم ، ولا تأخذ رحمة في عقاب من لا يرحم الناس . . يقول سبحانه وتعالى : « وجزاء سيئة سيئة مثلها (٢) » ، ويقول : « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض (٣) » ، وهذا الحد ، هو بعض ما يدفع الله به الناس بعضهم عن بعض .

وثانيا : ليس القطع في السرقة في مطلق السرقة ، أي سرقة ، بل لا بد من توافر شروط تتم بها أركان السرقة التي يقام فيها الحد ، ويجب معها قطع اليد . . وهذه الأركان هي :

(١) أن يكون المسروق شيئا ذا قيمة . . أي له اعتبار في حياة الناس الاقتصادية ، وكان يقدر في عهد الرسول وصحابته بربع دينار أو ثلاثة دراهم . . فقد روى عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا » . .

(ب) أن تقع السرقة في مال محروز ، أي أن السارق يسرقه من حرز ،

(١) يقول الرسول الكريم : كل السلم على السلم حرام ، دمه ، وماله ، وعرضه .

(٢) سورة الثوري آية ٤٠

(٣) سورة البقرة آية ٢٠١

(٤) صحيح مسلم . جزء ٥ ص ١١٢ .

فاللأ الضائع من صاحبه . والثر الذى يكون فى الشجر فى الصحراء بلا حائط ، والمأشبة التى لا راعى عندها ، ونحو ذلك ، لا يقام على سارقه حد ، ولكن يعزر ويضعف عليه الغرم .

(ج) ما أخذ بالقم من ثمر على شجر ، وأكل ، ولم يحمل منه شيء ، لا قطع فيه ولا تعزير ، ومن احتمل شيئاً غير ما أكل فعليه ضعف ثمنه ، ويضرب .. نكالا له ، وزجرا لغيره .

(د) السرقة فى أوقات الجماعات ، ليس فيها قطع ..

وهناك ظروف وأحوال يراهاولى الأمر ويقدرها فى حال السارق وظروفه فيعزره ولا يقطع يده . فقد روى عن أمية الخزومى رضى الله عنه قال : 'أنى رسول الله صلى الله عليه وسلم بلص قد اعترف اعترافاً ولم يوجد معه متاع ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما أخالك سرق ؟ ، قال بلى فأعاد عليه مرتين أو ثلاثاً . فأمر به فقطع ، وجيء به ، فقال له النبي الكريم : استغفر الله وتب إليه ، فقال . أستغفر الله وأتوب إليه ، فقال نبي الرحمة : اللهم تب عليه .. ثلاثاً (١) .. ففى قول الرسول الكريم : ما أخالك سرق ، ما يدل على رغبة كريمة من الرسول الكريم فى صرف السارق عن إقراره بالسرقة ، حيث استبان له فى حاله ما يدعو إلى أخذه بغير الحد ، فلما أصر الرجل على الاعتراف لم يكن بد من إقامة الحد عليه .. كذلك درأ رسول الله صلى الله عليه وسلم الحد عن عبد من رقيق الجنس - أى خمس المغانم - وقال صلوات الله وسلامه عليه ، : مال الله سرق بعضه بعضاً (٢) ، .

هـ - يجوز لصاحب المال إذا ضبط السارق أن يغفو عنه قبل أن يصل الأمر إلى القضاء ، فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اصفوان

(١) بلوغ الرام من أدلة الأحكام لابن حجر ص ٢٢٢

(٢) زاد اللام لابن قيم الجوزية ج ٣ ص ٤٤٨

ابن أمية وقد جاء ليشفع فيمن سرق رداؤه - أي رداه صفوان - «هلا»
كان ذلك قبل أن تأتي به (١) ؟ .

وثالثا : قدر الذين نفروا من عقوبة القطع في السرقة واستبشعوها أنهم
سيرون - حين تمضي هذه العقوبة - مجتمعاً مشوها يتلفت المرء فيه فيرى أيديا
مقطعة في كل مكان .. فإنه لو قطعت أيدي من تضمهم السجون من أجل
السرقة لكانوا عددا كبيرا من المشوهين الذين تأذى منهم العيون . وتقرز
النفوس ، وتألم الضمائر ! وهذا لاشك حساب خاطيء ، فلو أقيم حد السرقة
كما شرعه الإسلام لما كان هذا العدد الكبير من يحترفون السرقة ويقدمون
عليها ، ولكان في هذه العقوبة زاجر يزجر معظم الذين يقترفون هذا الذنب ،
ويعاودون اقترافه المرة بعد المرة .. ولا نذهب في هذا بعيدا فنرى من
التاريخ ، وننقل ما سجلت صحائف الإسلام الأولى عن أثر هذه العقوبة ،
وقهرها للجريمة السرقة قهراً يكاد يكون تاماً - لا نرى من التاريخ ، وحسبنا
أن نشير بالإصبع إلى الجزيرة العربية الآن ، وكيف قضت هذه العقوبة على
جرائم السرقة فيها قضاء محققا ، وأقامت أعراب البادية الذين هم أجراً من
العقبان - أقامتهم على سواء السبيل ، فلا تمتد يد أحدهم إلى مال ليس له ، ولو كان
القناطر المنظرة من الذهب ، ملقاة في العراء لارقيب عليها ، ولا حارس
يحميها .. ومن أراد أن يجرب طيفعل ، وليترك مامعه من مال ومتاع في
أى مكان من الجزيرة العربية ، إنه سيجده حيث تركه . ولو انقضت أيام
وأيام . ومع هذا فليس في الجزيرة العربية هذا التشويه للأدمية الذي ينفر
منه أولئك الذين اتهموا الإسلام بالغلظة والجفاء والتوحش .. فقد يمضي
العام ولا يقام حد السرقة في الجزيرة العربية كلها إلا على آحاد من الناس
يعدون على أصابع اليد الواحدة !

إن الجزيرة العربية اليوم أعظم شاهد وأوضح دليل على أن شريعة الإسلام هي شريعة السماء لا تنقضي الأيام ، ولا تحولها الأحوال عن أن تؤتي ثمرتها الطيبة التي أودعها الله فيها ، في كل زمان وكل مكان . فإن ترى المدينة الغربية ، ولن ترى الحياة أبداً أمنا كذا الأمن الذي يسود الجزيرة العربية ، ولن ترى سلوكاً أقوم من هذا السلوك الذي استقام عليه سكان هذه الصحراء التي لم يمارس أهلها دراسة الفلسفات ، ولا الأخلاقيات ، ولم يسكنوا إلى ظل من رغاء المدينة ولينها .. ومع هذا فقد أقام فيهم أدب الشريعة إزاء جريمة السرقة خاصة أدبا لن تعرفه مدينة أوروبا وأمريكا ، ونشر بينهم أمنا لن تراه الدنيا أكل ولا أروع مما تشهد جزيرة العرب .. موطن أشد الناس بأساً وأكثرهم جراً على الاستطالة والعدوان ! .

٢ - الاعتداء السافر (السطو)

كذلك فرض الإسلام عقوبة رادعة على أولئك الذين يستخفون بجمرة المجتمع ، فيخرجون عليه جهاراً معتزين بجرأتهم وقوتهم ، يقطعون الطريق على الناس ، يسلبون ويقتنمون .. هؤلاء هم من أشار إليهم سبحانه وتعالى بقوله : « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ، ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا ، أو يصلبوا ، أو تقطع أيديهم ، وأرجلهم من خلاف ، أو يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ . ذلك لهم جزى في الدنيا ، ولهم في الآخرة عذاب عظيم (١) » .

قطاع الطرق هؤلاء ، قد وصفهم الله سبحانه وتعالى بأنهم يحاربون الله ورسوله ، لأن الله يدعو إلى السلام ، ورسوله يبشر بهذه الدعوة ويقوم عليها ، وهؤلاء المتربسون للناس على رموس الطرقات يُلقون في قلوبهم

الرب ، ويسلبون أموالهم ، وقد يزعمون أرواحهم - هؤلاء محاربون لله
ورسله ، يدلون سلام الناس فزعا ، وأمنهم خوفاً ، فجزاؤهم أن ينكل بهم
على صورة مفزعة خيفة ، مثلما أفزعوا الناس وأغافوهم .. روى عن ابن عباس
رضي الله عنه أنه قال عن قطاع الطريق : « إذا قتلوا وأخذوا المال قتلوا ،
وصلبوا ، وإذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا ، وإذا أخذوا
المال ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف ، وإذا أخافوا السبيل
ولم يأخذوا المال كفوا من الأرض (١) » .

ومن تدبير الإسلام في هذا أنه إذا أمر بقطع يد السارق ، والتشيل
بقطاع الطريق ، فإنه لم ير إقامة الحد على المنتهب ، ولا المختلس ، ولا الخائن ..
وذلك أن السرقة اعتداء خفي لا يملك معه صاحب المال حيلة ، وقاطع
الطريق مباغت مستعد للهجوم ، وصاحب المال ضعيف أمامه عاجز لا يستطيع
له دفعا .. ومن هنا تولى الإسلام الدفاع عن المعتدى عليهما في هاتين الحالتين
ووضع في يد ولي الأمر حكماً يفضيه في المعتدين .

أما المنتهب ، فإن ينطف الشيء والناس ينظرون وبوسعهم الإمساك به ،
وقلما يفلت ، وكذلك المختلس الذي يجذب الشيء فيعلم به صاحب الشيء قبل
أخذه ، والخائن الذي أوتن على مال أو متاع فأخذ منه .. إنه في ذمته ،
والاعتداء هنا هو منه اعتداء على نفسه ..

وفي هذا يقول الرسول الكريم « ليس على المنتهب ولا على المختلس ،
ولا الخائن قطع » (٢) وهذا لا يمنع من تعزيرهم في هذه الأحوال .

٣ - الحجر

ولمكانة المال في نظر الإسلام امتدت حمايته له إلى صاحب المال نفسه ،

(١) تفسير ابن كثير جزء ثان ص ٥١ .

(٢) انظر السياسة الشرعية لابن تيمية ص ٤٨ .

فقرض على صاحب المال رقابة تحمي المال الذي بين يديه من أن يذهب به مذاهب السفه والاستخفاف والمجنون ، مما يرسم للناس مثلاً سيئاً في العبث بالمال وإيراده أسوأ الموارد .

فالسفيه المتلاف إذا غلب عليه سوء التصرف في أمواله على وجه لم يألفه الناس في التصرف بأموالهم وجب أن يضرب على يده بالحجر عليه ، وله من هذا المال ما يسد حاجته حسب ما يحتمل ماله ، ويناسب وضعه الاجتماعي ، يقول سبحانه وتعالى : « ولا توتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً ، وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفاً (١) » .

وفي الآية نظرة عميقة حكيمة في تقدير المال ، والدعوة إلى صيافته ، فالمال في يد الفرد ليس ملكاً له وحده ، وإنما هو بعض مال المجتمع ، وهو قوة فعالة من قوى الحياة في الأمة ، فإذا استخف الأفراد بالمال هذا الاستخفاف وكثر فيهم السفهاء ، انحلت ثروة الأمة وتداعت أقوى دعامة تعتمد عليها ، وهي المال . ولهذا نجد الآية الكريمة أضافت المال إلى الجماعة ، ولم تضيفه إلى صاحبه بعد أن سَفِهَ لأنه أصبح غير مستأهل لرعاية هذه النعمة ؛ وأصبح من حق الجماعة أن تتولاها وترعاها : « ولا توتوا السفهاء أموالكم » . وهي في الحقيقة أموال السفهاء ، صار إلى الراشدين حق رعايتها وصونها .

وإذن فليس الحجر على السفيه مصادرة لحرية ، ولا تعطيلاً لإرادته في التصرف في ماله ، بل إن هذا الحجر حماية لماله وصيانة له من الضياع في غير نفع جدي يموده عليه ، ثم هو من جهة أخرى تقدير للمال - من حيث هو مال - وضم به أن يكون مطية للمجنون والسفه ، وهو من جهة ثالثة تربية حكيمة ، وأسلوب عملي للدولة في رعاية مالها العام وحسن تدبيره ، سواء أكان في يد الأفراد أم في بيت المال العام .

٤ - الوصاية على مال القاصر

ومن تدبير الإسلام في رعاية المال وصيافته الوصاية على مال الصغير القاصر ، وذلك لأمرين :

أولا : حماية الصغير من أن يقع فريسة لظلم أو خداع يذهب بماله ، ويؤكل باطلا ، والله سبحانه وتعالى يقول : « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل » .

ثانيا : صيانة المال العام ، وذلك بالمحافظة على أموال الأفراد - الصغار والسفهاء - كما أشرنا من قبل .. يقول سبحانه وتعالى : « وابتلوا النياحى حتى إذا بلغوا النكاح ، فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم ، ولا تأكلوها ، إسرافا ، ويدارا أن يكبروا ، ومن كان غنيا فليستعفف ، ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف ، فإذا دفعتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم ، وكفى بالله حسيبا (١) » .

* * *

هذا التشريع المالى - من قطع يد السارق ، والتشيل بقاطع الطريق ، والحجر على السفهه ، والوصاية على الصغير - قد أؤمن الإسلام الناس على أموالهم وأقام عليها سلطانين : سلطان العنمير ، وسلطان أولى الأمر فى الدنيا ، والحساب والعقاب الشديد فى الآخرة لمن يعتدون على أموال الناس ويأكلونها بالباطل .

وفى ظل هذه الحماية الشاملة يستطيع المرء أن ينطلق فى الحياة ، وأن ينتشر فى الأرض يبتغى من فضل الله ، وأن يعمل فكره ، ويوجه ملكاته فى كل أفق ، مطمئن النفس على ثمرات كده ، غير مضيق عليه ، ولا معترض

على سبيله ووسائله في الكسب والإتفاق مادام قائماً على حدود الحق والعدل لا يظلم أحداً ، ولا يعتدى على أحد .

حرية الكسب

لقد أباح الإسلام كل وسيلة كريمة للكسب ، فالله أن يباشر من الأعمال ما تعينه عليه طبيعته ، وما يهديه إليه عقله وتجربته .. فاجعل الإسلام لطائفة من الناس عملاً لا تتولاه طائفة أخرى ، بل إن كل الأعمال لكل الناس سواء بسواء ، يتنازعونها حسب استعدادهم وظروف حياتهم . فإن توزيع الأعمال على الناس ؛ وتوجيه الناس إلى الأنواع المختلفة من الأعمال إنما هو أمر تتحكم فيه الحياة ، وتحكم أوضاعه ، والمرء الذي يتولى عملاً لا يحسن القيام عليه ؛ سرعان ما تصرفه الحياة عنه ، أو ينصرف هو عنه ..

وليس كالإسلام في هذه النسوية المطلقة بين الناس في مجال العمل ، ما اختص أحداً أو جماعة بوظيفة من الوظائف أو عمل من الأعمال ، ولا وقف في وجه أحد أو جماعة لتولي وظيفة أو عمل .. الناس كلهم سواء يرتفعون وينخفضون حسب استعدادهم وما يُعطون للحياة من جهد ، ويتولون الشريف أو الخسيس من الأعمال حسب المنزلة التي ينزلهم فيها المجتمع بعلمهم وكدم .. فليس في الإسلام أعمال أو وظائف يتلقاها الخلف عن السلف بالوراثة ، لا فيما يتصل بالدنيا ولا فيما يتصل بالدين .. بل إن الشريعة الإسلامية نفسها لم يرتض لها صاحب الشرع أن تكون إلى يد طائفة من الناس - يعرفون باسم رجال الدين - يتولون القيام عليها وقيادة الناس فيها .. ليس في الإسلام شيء من هذا ، فالمسلمون جميعاً سواء في تلقى الشريعة وفهمها ، كل فرد مطالب أن يعرف أحكام شريعته من عبادات ومعاملات وأخلاقيات ، وأن يتجه إلى الله غير مستند إلى أحد ، وفي هذا

ما فيه من تكريم العقل الإنساني ، وفتح سبل التفكير أمامه ، وإطلاق المجال له ليصل إلى أبعد ما يستطيع من الكمال والرقى ، فإذا كان الإسلام قد جعل هذا في أحكام الشريعة ، فأباح للناس بل أوجب عليهم أن يحمل كل فرد تبعة التعرف على أحكامها بنفسه ، إذا كان هذا هو صنيع الإسلام في أحكام الشريعة ، فإنه حين ينظر إلى الحياة وما فيها من وظائف وأعمال - وهي لا شك دون الشريعة وأحكامها خطراً وقدرأ - يحمل ما أباحه أو أوجبه في الشريعة فرضاً في مجال الحياة ، بمعنى أنه لا يجوز لإنسان أن تصغر نفسه عن القيام بأعظم الأعمال وأخطرها ، مادام يخلص النية ويعتقد العزم على أن يعمل ويعمل حتى يبلغ الغاية التي يريد ..

نقول هذا ، لأننا نرى في مجتمعاتنا كثيراً من الناس قد استولت على نفوسهم هذا الإحساس الذليل بأنهم ليسوا أهلاً لهذا العمل أو ذاك ، وأنهم هكذا خلقوا ، وهكذا خلق من هم فوقهم قدرة ، ومهارة ، وتطويلاً لمشكلات الحياة ، وتوليداً لثمراتها .. هذا الإحساس الخاطيء قد شمل مجتمعاتنا الشرقي كله إزاء المجتمع الغربي حتى ليكاد يقع في النفوس أننا من طينة غير طينة الغرب ، وأن لم أن يأخذوا من الحياة ما لا نأخذ ، وأن يلغوا منها ما لا نبليغ ..

والعقل ينكر هذا أشد الإنكار ، والشريعة الإسلامية تنقضه نقضاً جازماً ، فالناس جميعاً سواء ، والتفاضل بينهم بالسمى والعمل ، فن سعى ، وعمل ، تقدم وارتفع ، ومن كسل وفتّر فلنفسه ما اختار ، وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ..

الإسلام والظروف الاستثنائية :

ومن تدبير الإسلام في سد الثغرات التي يحدثها ظرف من الظروف

في توزيع العمل ، فتخلو بعض ميادين الأعمال التي يحتاج إليها الناس - من تدير الإسلام في هذا أنه جعل لولى الأمر الحق في أن يلزم أصحاب حرفة من الحرف أن يعملوا فيها وألا يتحولوا عنها - في هذا الظرف الخاص - ليسدوا حاجة الناس .

وفي هذا يقول ابن قيم الجوزية : « ومن ذلك أن يحتاج الناس إلى صناعة طائفة - كالزراعة والنساجة والبناء وغير ذلك - فلولى الأمر أن يلزمهم بذلك بأجر مثلهم ، فإنه لا تتم مصلحة الناس إلا بذلك (١) ، » .

العمل ورأس المال

يطلق العمل على الجهد الذى يبذله الإنسان بجسمه ، كالعامل الذى يعمل بجوارحه ، فيشق الأرض بفأسه ، أو يئذر الحب أو يحنى الثمر يديه ، أو يحمل الأثقال على كتفيه . وقد يكون العمل بالجسم والعقل . كسائق السيارة والقطار ، وربان الباخرة ، وقائد الطائرة والطبيب والمهندس . . أو يكون العمل بالعقل كمرجع الحسابات . ومؤلف القصص ، والأغاني ، والكتب العلمية والأدبية وغير ذلك مما يعتمد على الملكات الذهنية والنفسية .

هذه القوى العاملة - من جسمية وعقلية - هي التي تؤثر في الحياة وتغير من صورتها وأشكالها بما تحدث فيها من تحويل وتبديل .

وهناك قوة أخرى لها مجالها في العمل ، تقوم إلى جانب المجهود البشرى ، وتيسر له سبل العمل وتعينه عليه . كآلات التي يعمل بها العمال والحيوانات التي يحملون عليها . وغير ذلك مما تشهده الحياة اليوم من دور الصناعة والتجارة التي تضم آلاف العمال ، وتحوى في محيطها الأدوات والوسائل التي تحرك العمال وتدفع بهم في كل اتجاه .

(١) الطرق الحكيمة لابن قيم الجوزية ص ٢٤٧ .

هذه القوة التي تقوم إلى جانب العامل هي رأس المال ، الذي أصبح في هذا العصر منافساً خطيراً للإنسان . ينزل معه في كل ميدان ، وقد يتغلب عليه ، ويذهب بالنصيب الأوفر من ثمرة العمل المشتركين فيه .

العمل - كما قلنا - جهد إنساني ذاتي ، يبذل له المرء ما يبذل من قواه الجسمية والعقلية ، ورأس المال أداة في يد صاحبه تنطلق في ميدان العمل كما ينطلق الناس ، ثم تيجيء إلى صاحبها بأكثر مما يجيء به جهد العاملين بأنفسهم . والكادحين بأيديهم وعقولهم .

العمل ورأس المال قوتان متنافستان إذن ، لأن لكل منهما - حيث يجتمعان - نصيباً من ثمرة العمل ، وفي مجال التنافس تدور المعارك ، ويقع الصراع .

وقد يكون العامل ورأس المال شيئاً واحداً ، لأن العامل إذاً هو صاحب رأس المال ، وهنا لا يحدث تنافس ولا يقع خلاف ، ولا يشعر العامل وهو يعمل برأس ماله أنه شيء ، ورأس المال شيء آخر .

ولكن حين يعمل العامل في رأس مال ليس له ؛ يقع في نفسه شعور بالذاتية والانفصال عن رأس المال ، فهو ينظر إلى رأس المال نظر المنافس ، وتقع في نفسه الموازنة بين ما يأخذ من أجر ، وما يأخذ رأس المال من ربح ، وتكثر لهذا التصورات ، والخواطر التي تبعث القلق النفسي ، وتهيج الشعور ، فيقع لهذا ما يقع من خلاف بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال .

من أجل هذا نظر كثير من المفكرين في هذه المشكلة ، مشكلة العمل ورأس المال وعنوا بدراساتها ، وتقديم الحلول لها .. واختلفت بهم السبل في هذا ، حيث راح بعضهم يهدم رأس المال هداماً ، إذ يراه خطراً أعلى الإنسانية يمتص دماها ، ويستفل آدميتها . وإذن فيجب ألا يكون هناك رأس مال ، وأن تصبح أدوات العمل من مصانع ومتاجر ومزارع وغيرها مرافق

عامة أشبه بمياه الأنهار . للناس جميعاً أن ينتفعوا بها ما شاء لهم الانتفاع ،
والأ يستيق أحد شيئاً بعد أن يستوفى حاجته ، لأن هذا الفائض هو رأس
مال ، ولا بقاء لرأس المال هنا .

وهذا الرأي هو الذى قام عليه النظام الشيوعى ، الذى يوجه الناس
جميعاً إلى العمل فى المرافق العامة التى تملكها الدولة ، وتتولى الدولة جمع
المحصول الناتج من العمل ، وتوزعه على الأفراد حسب المبدأ القائل . ومن
كل حسب جهده إلى كل حسب حاجته .. ولكن هذا النظام نظري يندع
ظاهرة بمرابه اللامع حتى إذا دخل فى طور التطبيق العملى اضطرب ،
وظهر فساد ، لأنه بدلاً من أن يحول رأس المال إلى قوة عاقلة تعمل مع العامل
فى مياسرة ووافق حول العمال إلى أدوات أضافها إلى رأس المال لجعل منها
قوة واحدة لا تعقل ولا تفكر ، ولا تحس بأن لها مشاعر وعواطف .. إنه
لكى يسير هذا النظام على الصورة التى رسمها مفكروه يجب أن يجد عالماً من
الناس لا لمرادة لهم ولا عقل ؛ ولا حس ولا شعور ، أو أن يتخسذ من
الأساليب ما يمكن له من أن ينزع من الناس ملكاتهم ، وفوازهم ، ويميت
فيهم عواطفهم وشعورهم ، إنه إن فعل هذا أو ذاك "قدر له أن يحقق هذه
الصورة المتخيلة - وهيات ! وبغير هذا لن يقوم فى ظل هذه الفلسفة العميقة
نظام إنسانى أبداً !

كذلك حاول بعض المفكرين أن يذهب مذهبا يوفق فيه بين العمل ورأس
المال ، فهو يعترف برأس المال كقوة فعالة فى الإنتاج ، ويعترف بالعامل
كقوة تدير رأس المال وتوجهه .. فالعامل ورأس المال هما عنصران الإنتاج ،
ومن الحق أن يقتسما الثمرة .. ولكن الخلاف ظل قائماً فى تحديد النسبة التى
ينالها كل من العمال ورأس المال من محصول العمل .. وقام فى ظل هذه التفكير
النظام الاشتراكى بدرجانه المختلفة بين متطرف ومعتدل .

إنها مشكلة العصر... فالإنسان العامل ضعيف إلى جانب هذه القوى الجبارة التي سخرها رأس المال واستطاع بها أن يغرق الأسواق بالمصنوعات، وأن يستأثر بالنصيب الأوفر من الأموال العائدة من عمليات التبادل التجارى فى العالم .

ولا تزال هذه المشكلة قائمة حيث يجتمع عامل وصاحب عمل .. ومع هذا، فإن الحياة لا تستنكر قيام هذه الخلافات بين العمال وأصحاب الأعمال، بل وتعدّها أمراً طبيعياً إذا وقعت فى مجال ضيق ، وفى حدود معقولة غير صارخة ، أما حين تتجاوز المجال الضيق فتشمل كل مجالات العمل ، وحين تخرج عن الحدود المعقولة فتصبح طغياناً من جانب رأس المال ، أو عدواناً من جانب العمال ، فإن طبيعة الحياة تعد هذا شراً يجب أن يدفع ، وأن يتولاه العقلاء وأولو الأمر بالعلاج .

الإسلام ورأس المال

وقد اعترف الإسلام برأس المال كقوة عاملة فى الحياة ، لانه باعترافه هذا إنما يقرر واقعا من واقع الحياة الذى اقتضته مصلحة الناس، واستقامت عليه أمورهم ، وما كان لشرعية الإسلام أن تشق على الناس، وتقطع ما بينهم وبين الحياة من أسباب ا .

والذى ينظر فى شريعة الإسلام من هذا الجانب يرى ا

أولا : لم يعترض الإسلام على ما بأيدي الناس من « فائض ، أموال

وهو ما يقوم عليه رأس المال ، سواء كان هذا الفائض نقداً ، أو متاعاً ؛ أو حيواناً ، أو غير ذلك مما يقع فى ملكية الناس ، بل إنه ذهب إلى أكثر من هذا ؛ فدعا الناس إلى الاقتصاد فى الإنفاق ، والتوسط فى البذل ، وحجر على السفهاء . وأقام الأوصياء على الصغار ، ونصح بالوقوف بالوصية عند

الثالث أودن الثالث .. وكل هذا ليظل المال سليماً من عوارض الإفساد والتضييع : ولو كان الإسلام يعادى رموس الأموال لدعا إلى التخلص منها ، أو لسكت عن النصح لوقايتها وحفظها .. ولكنه دعا إلى صيانة المال ورعايته ، والاعتدال في إنفاقه والضمن به عن مواطن السرف والتبذير .

ثانياً : افرض الإسلام الزكاة في الأموال ، إذا حال عليها الحول في يد صاحبها وكانت زائدة عن نفقته ونفقة عياله ، ونظم عملية الدين ، وحرّم الربا ، وكل هذه الأمور لا تقع إلا حيث يكون المال فائضاً في يد أصحابه زائداً عن الحاجة ، فتخرج عنه الزكاة أو ينال منه المحتاجون بالقرض الحسن .

ثالثاً : أباح الإسلام ، المضاربة في التجارة ، والمزارعة والمساقاة في الزراعة ، وهي كلها : عمل ورأس مال .

فالمضاربة : مشاركة بين شخصين ، هذا بعمله ، وهذا برأس ماله .. وذلك بأن يعطى رجل ماله لإنسان يتجر فيه ، ولا ضمان لرأس المال إن هلك في التجارة ، والربح بين الشريكين حسب اتفاقهما ، فالمال المستفاد في المضاربة إنما حصل بمجموع منفعة بدنّ العامل ومنفعة رأس المال ، ولهذا يُرد إلى رب المال مثل رأس ماله ويقسمان الربح (١) .

والمزارعة : أن يكون لإنسان أرض ، فيعطى لمن يزرعها ، ثم يكون الثمر قسمة بينهما حسب اتفاقهما .. وقد كثر خلاف الفقهاء حول المزارعة ، وهل هي جائزة أم غير جائزة ، والرأى الراجح أنها جائزة شرعاً . فقد مضى الصدر الأول للإسلام وأصحاب الأرض من المسلمين يزارعون عليها .

ومنشأ هذا الخلاف قوله صلى الله عليه وسلم « من كانت له أرض

(١) القواعد التورانية لابن قيم الجوزية ص ١٦٧

فليرزعوها أو لينحها أخاه . وإلا فليمسكها . فالذين قالوا بعدم جواز المزارعة تمسكوا بحرفية الأمر في هذا الحديث وعدوه أمر إلزام ، والذين أجازوا المزارعة وأباحوها قالوا :

أولا : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم عامل أهل خير - وقد أصبحت أرضها ملكا له بعد فتحها - عاملهم بشرط ما يخرج منها من ثمر أو زرع ، فقد روى عن ابن عمر : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى أهل خير الأرض على أن يعملوها ويزرعوها ، ولم شرط ما خرج منها ، وهذه مزارعة .

ثانيا : جرى العمل بالمزارعة في عهد الرسول ، وعهد صحابته ، فقد روى البخارى في صحيحه عن قيس بن مسلم عن أبي جعفر الباقر أنه قال : « ما بالمدينة دار هجرة (١) إلا يزرعون على الثلث والرابع ، قال أى البخارى - وزارع على - بن أبى طالب - وسعد بن مالك ، وعبد الله بن مسعود ، وعمر بن عبد العزيز ، والقاسم ، وعروة ، وآل أبى بكر ، وآل عمر ، وآل على ، وابن سيرين ، وعامل عمر الناس على أنه : إن جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطر ، وإن جاءوا بالبذر فلهم كذا .

ويقول ابن قيم الجوزية تعليقا على هذا : فإذا كان جميع المهاجرين كانوا يزرعون ، والخلفاء الراشدون ، وأكابر الصحابة والتابعين ، من غير أن ينكر ذلك منكر لم يكن لإجماع أعظم من هذا ، بل إن كان في الدنيا إجماع فهو هذا (٢)

ثالثا : المزارعة هى فى الواقع مشاركة .. « فإن النماء الحادث يحصل من منفعة أصلين : منفعة العين التى لهذا ، كبذنه وبقره . ومنفعة العين التى لهذا ،

(١) يقصد المهاجرين .

(٢) القواعد النورانية لابن قيم الجوزية ص ١٦٤

كأرضه وشجره (١) أى أن العامل شريك برأس مال هو عمله بيده أو بالحيوان الذى يستخدمه ، وصاحب الأرض شريك برأس مال هو أرضه وشجره .

رابعاً . إن المزارعة ليست مؤاجرة حتى أنه إذا لم يأت الزرع بمحصول ولم يكن للزارع ما يأخذه نظير ما بذل فى الأرض من عمل فيكون بهذا قد عمل ولم يستوف أجره ، وهذا ظلم ، وأكل للمال الباطل .. إن الصورة فى الزراعة ليست هكذا ، فالزارع شريك لصاحب الأرض ، وهنا لا يأكل أحدهما مال الآخر ، لأنه إن لم ينبت الزرع فإن رب الأرض لم يأخذ منفعة الآخر ، بل ذهبت منفعة بطن الزارع ، كاذبت منفعة أرض هذا ، ورب الأرض لم يحصل على شيء حتى يكون قد أخذه والآخر لم يأخذ شيئاً (٢)

وعلى هذا فالمزارعة مشاركة ، رأس مال من جهة ، وعمل من جهة أخرى . وأما حديث الرسول : « من كانت له أرض فليزرعها أو ليئتمرها » فليس الأمر الوارد فيه أمر إلزام وإنما هو نصح وتوجيه للبر والعطف ، ولهذا روى عن ابن عباس فى توجيه هذا الحديث : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحرم المزارعة ولكن أمر أن يرفق بعضهم ببعض (٣) »

والمساقاة : أشبه بالمزارعة إلا أن العامل هنا إنما يعمل فى سقى الشجر القائم على الأرض أو يستنبته .. وله حصة فى الثمر الذى يعطيه الشجر .. وما فى المزارعة من خلاف هو فى المساقاة ، والرأى أن المساقاة جائزة شرعاً لأنها من المشاركة ، بين رأس مال وعمل .

(١) الفوائد التورانية ص ١٦٥

(٢) الفوائد التورانية ص ١٦١

(٣) الفوائد التورانية ص ١٧٦

يُعد بعد هذا فنقول إن الإسلام قد اعترف برأس المال كقوة لها مكانها في الإنتاج ، ولها نصيبها من الربح .. ولكنه لم يتدخل في الأسلوب الذي تقوم عليه الصلات بين العامل وصاحب العمل إلا فيما وضعه من الأصول العامة للحياة الإنسانية من النهي عن الظلم ، وأكل أموال الناس بالباطل ، وهذا يقضى بأن تكون الصلة بين العامل وصاحب العمل - أي رأس المال قائمة على هذا المبدأ العام .

فأولاً : يجب على رب العمل - صاحب رأس المال - أن يوفى العامل أجره كاملاً وألا يتعلل بملة تؤخره أو تقوت عليه شيئاً منه بغير حق ، فهذا ظلم . وأكل لأموال الناس بالباطل ، والله سبحانه وتعالى يقول : « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ، والنبي الكريم يقول : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع حراً فأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره (١) » ، وعن ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه (١) »

وثانياً : أن يكون العامل أميناً في عمله باذلاً جهده له . غير مقصر فيه ، وإلا كان الأجر الذي يحصل عليه مُسحاً وحراماً ، لأنه أخذ مالا بغير حق ، وقد ظلم بهذا نفسه ، وظلم صاحب العمل معه ، وغاب الأمانة التي أوثمن عليها ، والله سبحانه وتعالى يقول : « يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول ، وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون » ، (٢) والرسول الكريم يقول : آية المنافق ثلاث : إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا أوثمن

(١) بلوغ الرام من أمة الأحكام ص ١٥٩

(٢) سورة الأفعال (٢٧)

غان ، .. ويقول الرسول الكريم : « إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه » ، ولن يكون الإلتقان إلا عن إخلاص واجتهاد .

في ظل هذا الإحساس الإنساني العادل الأمين أقام الإسلام الصلة بين العامل وصاحب العمل ، ولم يشأ أن يتدخل في تحديد أجر العامل . ولا في قسمة الربح بين العامل وصاحب العمل في شركات المضاربة ، ولا في المزاولة والمساقاة ، تاركا هذا لظروف الناس وأحوالهم ، ولطبيعة الحياة في كل زمن وفي كل أمة ، فالتناس أعرف بثئون دنياهم ، وخير لهم أن يديروا مثل هذه الشؤون بأنفسهم ، ويضعوا لها من النظم والأوضاع ما يلائم الأحوال والظروف .. فإن للظروف أحكامها التي تفرضها على الناس وتحملهم عليها ، ولو قيدوا بنظام خاص يأخذون به في كل الأحوال ، لما وجدوا فسحة للخلاص من مشكلات تجد وتكرر باختلاف الأمكنة والأزمان .

هذا هو الوضع العام في الصلة بين العمال ورأس المال حين يجتمعان في صورة عامل وصاحب عمل ، أو عامل وصاحب مال في شركة « مضاربة » ، يريد لها الإسلام أن يجتمعا - العامل ورأس المال - على وفاق وأن يلتقيا على مصلحة متبادلة ، لا ظلم ولا عدوان ! وهنا يعد رأس المال قوة بناءة في المجتمع ، ومصدرا واسعا من مصادر الرزق للأيدى العاملة التي تملك القدرة على العمل ، ولا تجد السبيل إليه .

ولكن قد يتحول المال في يد أصحابه إلى قوة باطشة مستبدة تحكم في مصير المجتمع ، وتفرض سلطانها عليه . وإذا بصير الأمر إلى هذا الحد تدخل الشريعة الإسلامية ، لتضع حدا لهذا العدوان ، ولتبسط حمايتها على المجتمع وتضع بين الناس موازين الحق والعدل .

وأول ظاهرة لتسلط المال على حقوق الناس واغتيالها هي ظاهرة الربا التي كانت عند مجيء الإسلام متفشية بين الناس ، وقائمة على أبشع صورة من صور الاستغلال .

ولاهمية هذا الموضوع رأينا أن ننظر إليه نظرة خاصة ، وأن نفسح له مكانا في هذا الكتاب .

الربا

والربا معناه في اللغة الزيادة والنماء ، يقال ربا الشيء يربو رباوة وربا إذا نما وزاد ، ومنه الربوة ، وهي الصخرة المرتفعة على ماحولها .

وفي لسان الشريعة ، وفي لغة المعاملات : هو عملية دين يودى عنه مال زيادة على أصل الدين في مقابل المدة التي يظل فيها الدين في ذمة المدين . ذلك هو أصل الربا ، وهو الذى أدركه الإسلام عند عرب الجاهلية ، وشهد آثاره السيئة في المجتمع العربى .

الإسلام والربا

وكان طبعيا أن يتدخل الإسلام الإسلام في هذا الوضع الجائر من المعاملات ، وأن يفضح هذا الاستغلال الذى يقطع صلات المودة والرحمة بين الناس !

وقد جاء الإسلام بالحكم القاطع في تحريم الربا في قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين ، فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله ، وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم ، لا تظلمون ولا تظلمون ، وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ، وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون ، واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله ، ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون » .

والربا الذى جاء القرآن الكريم بتحريمه هو ربا النسئة ، وهو الذى أشرنا إليه من قبل ، والذى يقع بين الدائن والمدين بفرض زيادة على أصل الدين في مقابل تأجيل دفع الدين مدة معينة .

ولاشك أن في هذه العملية ظلماً محققاً وقع على المدين من الدائن ..
وذلك أن الدائن - وهو صاحب مال هو نعمة من نعم الله في يده ، وفضل
من فضله عليه - لم يرع حق الله في هذا المال الذي كان من الواجب أن يجعل
فيه حقاً للفقير والمحتاج ، بالصدقة والإحسان . فإن لم يفعل هذا فلا أقل من
أن يمسكه في يديه ولا يجعل منه أداة يمتص بها البقية الباقية مما في يد الفقير ..
يقول ابن تيمية : « إن الله لم يدع الأغنياء حتى أوجب عليهم إعطاء الفقراء
فاذا أربى (٢) الغنى مع الفقير فهو بمنزلة من له على رجل دين ففنه دينه ،
وظلمه زيادة أخرى ، والغريم محتاج إلى دينه ، وهذا من أشد أنواع الظلم ،
ويعظمه - أى يجعله من العظام والكبائر - لتعثن النبي صلى الله عليه وسلم
أكله - وهو أخذ الربا - ومؤكله ، وهو المحتاج المعطى الزيادة - وشاهديه
وكاتبه لإعاقتهما عليه (٣) ، فهذا هو أصل الربا المستكمل لجميع سيئاته ، ولهذا
روى عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إنما الربا في النسيئة (٤) ،

(مداخل إلى الربا)

من تمام الحكمة في الشريعة الإسلامية أنها لا تتحمل كثيراً بالصور
والأشكال، وإنما تلتفت دائماً إلى ما وراء الصور والأشكال من آثار ، وعلى
هذه الآثار يكون حكمها على الشيء من الحظر أو الإباحة ..

الخمر مسكر ، فهو حرام لهذه العلة وهى الإسكار ، وقليل الخمر لا يسكر
ومع هذا فقد تساوى القليل من الخمر بالكثير ، ونطق لسان الشريعة
الحكيم : « ما أسكر كثيره فقليله حرام » .

(١) سورة البقرة (١٨٠) .

(٢) أربى . أفرضه بالربا .

(٣) التوامد النوادية لابن قيم الجوزية ص ١١٧ .

(٤) صحيح مسلم جزء ٥ ص ٥٠ .

ولو أخذنا بمنطق الصورة والشكل لكان قليل الخمر غير حرام مادام لم يبلغ بالإنسان مبلغ السكر ! ربما يكون هذا مقبولا في عمليات المنطق ، ولكن هل يقبل الواقع هذا ؟ وهل تصدقه التجربة ؟

التجربة والواقع ينكران أن يقوم حجاز يفصل ما بين قليل الخمر وكثيره لتقع جريمة السكر أو لا تقع .. فقد يسكر بعض الناس بهذا القليل ولا يسكر آخرون بأضعافه ! - هذه واحدة - وأخرى .. من ذا الذى يضمن نفسه إذا ألقى في جوفه بقليل الخمر الذى لا يسكر به ألا تمتد يده إلى غير هذا القليل الذى يسكره ؟ وإذا استطاع إنسان أن يرد نفسه مرة ومرة ومئة مرة فهل من الممكن أن يطول الوقوف عند حد القليل إلى غير حد ؟ الواقع والتجربة ينقضان هذا ، ويؤكدان أن كثيرا من الناس شربوا قليل الخمر مداوة فتجاوزوا المداواة إلى الإدمان والإغراق فيه .

هذا صنيع الإسلام فى كل محرم .. إنه يحرمه ويحرم الذرائع المؤدية إليه .

وفى الربا . حرم القرآن الكريم ربا النسئة ، على النحو الذى بيناه .. وجاءت السنة المطهرة فحرمت الذرائع المفضية إليه ، حتى لا يتخذ منها الناس مطايا تنقلهم - بغير قصد أو بقصد - إلى الربا المصرح . ومن قبيل هذا ما يأتى :

١ - ربا الفضل

وهو بيع المتباينين من ذهب أو فضة أو بُر أو تمر أو غير هذا بزيادة أحد المتباين على الآخر ، كمن يبيع درهما من الذهب بدرهم وبضعة قرايط من الذهب أيضا ، وكمن يبيع قدحا من التمر بقدح ونصف منه .

يقول ابن قيم الجوزية : « ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم حرم أشياء

بما يخفى فيها الفساد لإفضائها إلى الفساد كما حرم قليل الخمر لأنه يدعو إلى كثيرها ومثل ربا الفضل فإن الحكمة فيه - أى فى تحريره - قد تخفى ، إذ العاقل لا يبيع درهما بدرهمين إلا لاختلاف الصفات مثل كون الدرهم صحيحا والدرهمين مكسورين ، أو الدرهم مصوغا ، أو من نقد نافق ، ونحو ذلك .. ولهذا خفيت حكمته على ابن عباس ومعاوية حتى أخبرهما الصحابة الأكابر كعبادة بن الصامت وأبى سعيد الخدرى وغيرهما - بتحريم النبي صلى الله عليه وسلم لربا الفصل ، (١)

وقد ألحق الرسول الكريم هذا الضرب من المعاملات بالربا "إلا أن يكون مثلاً بمثل ، ويداً بيد ... يقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه : لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا الورق بالورق (٢) إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا منها غائباً بناجز ، وفى لفظ ، إلا وزناً بوزن ، مثلاً بمثل ، سواء بسواء" (٣)

وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : « جاء بلال إلى النبي صلى الله عليه وسلم بتمر بُرْنِيّ (٤) ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « من أين هذا ؟ » قال بلال : كان عندنا تمر ردى فبعت منه صاعين بصاع لمطعم النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال النبي عليه الصلاة والسلام عند ذلك : « أوه عين الربا ، عين الربا ، لا تفعل ، ولكن إذا أردت أن تشتري فبع التمر ببيع آخر ، ثم اشتر به (٥) »

(١) القواعد التورانية من ١١٧

(٢) الورق : الفضة ، والشف : الزيادة أو نقصان

(٣) صحيح مسلم جزء من ٤٧

(٤) التمر البرنى - أحسن أنواع التمر عند العرب

(٥) صحيح مسلم جزء من ٤٨

ولاشك أن مثل هذه المعاملات لا يقصد منها الربا على الوجه المعروف، المراد منه استغلال الفقير المحتاج وفرض إرادة صاحب المال الدائن، عليه .. ولكن يمكن أن تجر هذه المعاملات إلى ما يجر إليه الربا من ضغينة، وعداوة وظلم.

أما الضغينة والعداوة فتنشآن بما يتكشف عنه الحال بعد أن تتم عملية بيع المتماثلين بتفضيل أحدهما عن الآخر، فيرى أحد المتبايعين - بعد الرجوع إلى ذوى الخبرة - أنه غبن ولا سبيل إلى الرجوع في عملية البيع .. فالتماثلان لا يفضل أحدهما الآخر إلا في أمور لا يتعرف عليها إلا أهل النظر والخبرة في هذا الشأن، ومن هنا يقع الغبن الذى ينتج العداوة والبغضاء، كما ينتج الظلم بأكل أموال الناس بالباطل عن طريق الربا المعروف وهو ربا النسبة.

وقد يقال إن هذا الذى يقع في بيع المتماثلين مع زيادة في أحدهما عن الآخر، يقع أيضا في بيع المتماثلين مثلاً بمثل .. إذ لا شك أن المتماثلين لا يتماثلان في جميع الوجوه، وإلا لما كان هناك مبرر يدعو إلى استبدال هذا بذاك !

ونقول نعم : لا بد من فروق بين المتماثلين . ولكن الغالب في المماثلة أن تكون الفروق طفيفة يمكن أن يحتملها الطرفان بالزيادة أو بالنقص، ولكن لو فتح باب المفاضلة بين المتماثلين لا تسع مجال الغبن، وتضاعفت مقاديره .

٢ - بيع الفرر

ومن الأمور المفضية إلى الربا بيع الفرر، والفرر في اللغة معناه التفرير، يقال فرر به إذا ساقه إلى سوء، وأوقعه في مكروه عن طريق الحيلة والخديعة، والغش .

ويقع الغرر أو التفرير في بعض صور البيع ، وذلك في بيع المعدوم مثل
حبل الخيل ، وبيع السمك في الماء ، وبيع المعجوز عن تسليمه ، كالحيوان
الشارد عن صاحبه ، أو بيع المجهول المطلق ، مثل : بعثك منزلا ، أو المجهول
العين : مثل بعثك ما في حبي ...

ولاشك أن مثل هذه المبيعات لا تنتهى غالبا - إلا بخلاف بين المتابعين ،
وإثارة العداوة والبغضاء بينهما ، لأنها ضرب من المقامرة والمخاطرة ..
إذ لا يدري أحد متى تحمل هذه الناقة أو النعجة ، ولا أحد يدري ماذا
يكون نتاجها . أسلم هو أم معطوب ؟ .. ويقال مثل هذا في بيع الحيوان
الشارد أو المجهول جهالة مطلقة ..

روى عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهى عن بيع الثمار حتى تُترهى ، قيل وما ترهى ؟ قال : تحمر أو تصفر ..
قال : أ رأيت ، إذا منع الله الثمرة ، بم يستحل أحدكم مال أخيه ؟

مثل هذه المعاملات التى تتعلق بنتائجها بالمستقبل المجهول هى مثار فتنة
بين الناس ، وتقضى المصلحة . ويقضى العقل - قبل الدين - باجتنابها ،
والمعقل لا يقدم أبدا عليها ، لأنها تفتح باب شر لا يدري أحد ما عاقبته .

روى أحمد فى مسنده ، قال : قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة
ونحن تباع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، فسمع رسول الله صلى الله عليه
وسلم خصومة ، فقال : ما هذا ؟ فقيل له : إن هؤلاء ابتاعوا الثمار ، يقولون
أصابها الدمان ، والقشام (١) ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فلا
تبايعوها حتى يبدو صلاحها » قال رسول الكريم لم ينه عن هذا العمل إلا بعد
أن انكشفت آثاره السيئة عن مشاحنة وبغضاء .

وقد أدى التحرز والاحتياط فى البعد عن مظان الربا إلى أن تعالى

(١) الدمان والقشام آفات تعرض للثمر قبل أن ينضج ، فيعطى ، أو يفسد

بعض المسلمين - تقيّة وورعا - فرأى في المزارعة والمساقاة ضربا من الربا ، ولكن جمهور المسلمين على خلاف هذا ، إذ كاد ينمقد إجماع الفقهاء على جواز المزارعة والمساقاة وجعلهما ضربا من المشاركة التي هي بإجماع الفقهاء جائزة لا شبهة فيها . كما أشرنا إلى ذلك من قبل .

الربا بين الكبائر

هل الربا كبيرة ؟ هذا سؤال قد يبدو غريبا بعد أن قالت الشريعة الإسلامية قولها فيه .. في الكتاب الكريم ، وعلى لسان النبي صلى الله عليه وسلم .. فالقرآن يصور الذين يأكلون الربا في صورة من أصابه مس من الشيطان ، فاختل واضطرب كيانه ، وبدا للناس في أسوأ حال ، يبدو فيه إنسان : « الذين يأكلون الربا ، لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس » (١)

والقرآن الكريم أيضا يعلن الحرب من الله ورسوله على آكل الربا « فاذنوا بحرب من الله ورسوله » (٢) .. والرسول الكريم يعلن جميع الأطراف المشتركة في عملية الربا : آكله ، ومؤكاه ، وشاهديه ، وكأنه .. (٣) أفلا يكون الربا بعد هذا كبيرة ؟ .. بلى إنه كبيرة ، بل وأكبر الكبائر عند الله .. يقول الرسول الكريم : الربا ثلاثة وسبعون بابا أيسرها مثل أن ينكح الرجل أمه ، وإن أربى الربا عرض الرجل المسلم ، (٤) وفي هذا ما فيه من تليظ لجريمة الربا وتشنيع عليها .. وأنه لو صور درجات لكان أهون درجاته من الشناعة مثل أن ينكح الرجل أمه !!

(١) سورة البقرة ٢٧٥

(٢) سورة البقرة ٢٧٧

(٣) صحيح مسلم جزء ٥ ص ٥٠

(٤) بلوغ اللرام من أمة الأحكام ص ١٤٢

ونسأل : إذا كان هذا هو شأن الربا فلماذا لم يضع الإسلام عقوبة مادية للربا ، كما وضع للجرائم الأخرى .. كالقتل والسرقه والزنا . وشرب الخمر ، والقذف ؟ فلكل جريمة من هذه الجرائم حد مقرر للعقوبة ، فرضه الإسلام ، وأوجب على ولي الأمر إقامته على من وجب عليه ، واستوفى الشروط الموجبة للحد.

هذا سؤال لم أجد في كتب الفقه من سألته من الفقهاء .. وإذن فلا سبيل إلى جواب عليه من كتب الفقه التي وقعت لي .. ومع هذا ، فقد وقع في نفسي أن أسأل هذا السؤال وأن أتولى الإجابة عليه .. ولكن ..

لماذا لم يسأل الفقهاء هذا السؤال ؟ لماذا لم يكشفوا عن السبب في عزل هذا المنكر الغليظ - الربا - عن الكبائر الأخرى فلا يقام فيه حد ؟ أكبر الظن عندى أنهم ربما عدوا مسألة الربا من المسائل التبعية التي تخفى حكمتها ، ولا يسأل عنها ، كما خفيت حكمة ربا الفضل على ابن عباس ومعاوية .. وكما خفيت الحكمة في ألوان أخرى من المعاملات دخلت مدخل الربا ..

ولهذا يقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه : « ثلاث وددت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد إلينا فحين عهدا فنتهى إليه : الجدة ، والكلالة ، وأبواب من أبواب الربا (١) » ، ويقول ابن كثير : « باب الربا من أشكال الأبواب على كثير من أهل العلم ، ويقصد بذلك المسائل التي فيها شائبة الربا ، أما الربا الصريح كربا النسيئة فلا شبهة في التعرف عليه ، وأما الحكمة في تحريمه فهي ظاهرة لمن طلبها : يقول النبي صلوات الله وسلامه عليه : الربا ثلاثة وسبعون بابا ، أيسرها أن ينكح الرجل أمه ، وإن أربى الربا عرض الرجل المسلم (٢) .

(١) تفسير ابن كثير جزء أول ص ٣٢٧

(٢) بلوغ الرأى من أدة الأحكام ١٤٢

وواضح أن الاعتداء على عرض الرجل المسلم ليس من الربا المعروف وهو المعاملة الربوية ، بل المراد بالربا هنا المعنى اللازم له وهو الظلم ، وإذن فستطيع أن تفهم الحديث الشريف على هذا الوجه .. أى أن المراد بالربا وأنه ثلاثة وسبعون بابا هو الظلم وأن درجات الظلم هي هذه الأبواب الثلاثة والسبعون ، ولما كان الربا على رأس أبواب الظلم جميعها فقد جعله الرسول الكريم العنوان لجميع ألوان الظلم ، تشبيها عليه وتنبيها إلى مكانه المشتموم بين الكبائر ..

ويقول النبي الكريم : من شفع لأخيه شفاعة فأهدى له عليها هدية قبلها فقد أتى بابا عظيما من أبواب الربا (١) ، والربا هنا يقابل الظلم مقابلة صريحة واضحة .

ومهما تعددت أنواع الربا ، واختلفت صورته فإن الأصل الذى تفرع عنه الربا معروف واضح ، والحكمة فى تحريمه واضحة لا تخفى فالظلم وأكل أموال الناس بالباطل هو العلة فى تحريم الربا لقوله تعالى : « وإن تبتم فلكم رموس أموالكم ، لا تظلمون ، ولا تظلمون » . . . وليس أصرح من هذا النص لمن أراد أن يتعرف حكمة الشريعة فى النهى عن التعامل الربوى .

والمعاملات - ومن بينها الربا ، وهو معاملة فاسدة محرمة - لا يمكن أن تكون أمورا تعبدية لا يكشف الشارع الحكيم عن وجه الحكمة فى حرمتها أو حلها .. إنها مرتبطة بمصالح الناس ، وكلها أمور دنيوية ، ولا بد من حكمة تظهر للناس فى كل تشريع دنيوى ، وخاصة فيما يقوم عليه حظر ، لأن الشرع لا يمتسف الناس اعتسافا . فيما يحل لهم أو يحرم عليهم من أمور الحياة ، بل إنه يخاطب عقولهم ، ويكشف لهم معالم الطريق إلى الخير والحق !

فلا بد والأمر كذلك من أن نحكم العقل ، وتبين المصلحة في كل ما اتصل بأمور دنيانا ، لناتمر عن بينة ، ونفتمى عن بينة !

وفي هدى الرسوم الكريم لمحات واضحة تكشف عن كثير من وجوه الحكمة فيما كان يفصل فيه من شئون المجتمع الإسلامى التى تعرض له .

وقد ورد فى الصحيحين عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يزهى . قيل ، وما زهى ؟ قال حتى تحمر أو تصفر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم . أرايت إذا منع الله الثمرة ! بم يأخذ أحدكم مال أخيه ؟

وفى رواية أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر حتى يزهر ، فقلنا لأنس ما زهرها ؟ قال : تحمر أو تصفر . أرايت إن منع الله الثمرة بم تستحل مال أخيك .

ويلقى ابن تيمية على الحديث بروايته فيقول :

فهذا التعليل « بم تستحل مال أخيك ؟ » سواء كان من كلام النبي صلى الله عليه وسلم أو من كلام أنس - فيه بيان أن فى ذلك أكلا للمال بالباطل حيث أخذه فى عقد معاوضة بلا عوض مضمون .

فهذا تعليل لحكمة تحريم بيع الغرر وهو من الربا ، وعلته أكل الأموال بالباطل ، بل إن الأمر لأوضح من هذا ، فهذا النبي الكريم يقول : « غبن المسترسل ربا . والمسترسل هو الذى يدخل السوق ولا يعرف قيمة ما يشتري . فيقع فى يد من لا يرحمه : غنذا صريح فى أن الربا غبن وظلم ، وإذن فلا حرج علينا أن نلتبس الحكمة والعلة فيما تقيمنا الشريعة عليه من حدود ، فى أمور دنيانا ، لأننا نعمل حيث نرى فى قوة وثقة فى أى عمل نباشره وقد تكشففت لنا وجه المصلحة فيه إننا نعمل فى واقع تلبسه الحواس ، وتدركه العقول ، فن الإعنات والحرج أن تتحول إلى آلات تعمل ولا تدرى ثمرة لما تعمل ،

أو تكف ولا تدرى حكمة لهذا الموقف السلبي الذي يخذل الإنسان في كل مجال يحتاج إلى عزيمة ومضاء .

ونعود إلى سؤالنا : لماذا لم يضع الإسلام عقوبة مادية للربا مثل الجرائم التي فرض عليها عقوبه ؟

والجواب الذي يمكن أن نستلهمه من روح الشريعة الإسلامية هو :
أولاً . الحدود التي فرضها الإسلام للقتل والسرقة والزنا . . وغيرها ، هي تطهير لمرتكبيها من آثار ما ارتكبوا ، فإذا أقيم الحد على مرتكب جريمة من هذا الجرائم طهر . . والربا أعظم جرماً وأكبر إثمًا من أن يتطهر منه صاحبه بأي حد يقام عليه أو بأية عقوبة تنزل به .

إن الحدود حين تقام تكون وسيلة لتطهير من أقيم عليهم الحد ، فقد روى عن عبادة بن الصامت قال : أخذ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أخذ على النساء : « ألا نشرك بالله شيئاً ، ولا نسرق ، ولا نزنى ، ولا نقتل أولادنا ، ولا يعضنه (١) بعضنا بعضاً ، فمن وفى منكم فأجره على الله ، ومن أتى منكم حداً فأقيم عليه فهو كفارته . . الحديث (٢) ، . . . وقد استشعر المسلمون هذا فكانوا إذا ألمّ أحدهم بجريمة توجب الحد جاء إلى ولي الأمر يطلب تطهيره من جرمه بإقامة الحد عليه . . وقد روى مسلم : أن ماعز ابن مالك - من قبيلة أسلم - جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله طهرني ، فقال النبي الكريم : « ويحك ، ارجع ، فاستغفر الله وتب إليه ، فرجع غير بعيد ، ثم جاء فقال : يا رسول الله طهرني ! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، « ويحك ، ارجع ، فاستغفر الله وتب إليه ، فرجع غير بعيد ثم جاء ، فقال : يا رسول الله طهرني ! فقال رسول الله مثل ذلك حتى إذا

(١) يعضه : من الخيبة وهي الذنف والفضح .

(٢) صحيح مسلم جزء ٥ / ص ١١٩

كانت الرابعة قال صلى الله عليه وسلم ، فيم أظهرك ؟ قال من الزنا .. الحديث (١) . . ومثل «ما عز» امرأة من غامد من الأزدي ، زنت ، لجأت إلى رسول الله فقالت مثل ما قال ما عز : يا رسول الله طهرني .. الحديث (٢) .

ذلك شأن الذنوب التي يقام فيها الحد ، يتطهر منها مرتكبوها بإقامة حدود الله عليهم . . أما الربا فهو باب وحده من أبواب الشر والفساد ، وخطيئته تحيط بصاحبه ، وتخالط كيانه الروحي والجسدي فلا ينجو منه إلا بالتوبة الخالصة ونقض يديه من هذا الوزر إلى غير رجعة ، وإلا فهو حسب جهنم في الآخرة ، ولعذاب الآخرة أكبر لو كانوا يعلمون . .

ثانياً : الربا محاربة سافرة لله ولرسوله ، إذ كان بنياً على عباد الله الفقراء ، وتحكما في أرزاقهم ، وإفسادا لحياتهم ، وتضييما لهم .. إنه قتل خفي جماعي للفقراء المستضعفين في المجتمع ، ولهذا تولى الله سبحانه وتعالى الدفاع عن هؤلاء الضعفاء ، والانتقام لهم عن ظلمهم ، وأوردوهم هذا المورد المهلك .. فإن لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله .. فاته سبحانه وتعالى هو الذي يعلن هذه الحرب على المرائين ، وحسبك بحرب يعلنها الله ، وحسبك بحرم يعلن الله فيه الحرب على مرتكبيه .. إن الله سبحانه وتعالى لم يعلن الحرب على غير هذا الصنف من المفسدين ، أكلة الربا . . حتى أولئك الذين أعلنوا الحرب على الله وعلى رسوله ، لم يؤذنه الله بحرب . يقول سبحانه وتعالى : «إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ، ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا ، أو تقطع أيديهم وأرجلهم من

(١) يلاحظ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسأله من أول الأمر عن الذنب الذي يريد التطهير منه . . وفي هذا ما يشعر برغبة الرسول الكريم في صرفه عن الاعتراف بين يديه حق لا يقيم عليه الحد ، وليكن اعترافه بينه وبين الله بالتوبة والاستغفار

(٢) صحيح مسلم ج ٥ ص ١١٦ .

خلاف ، أو ينفوا من الأرض ، ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم . . لم يعلن الله سبحانه وتعالى الحرب على هؤلاء العصاة المتمردين الذين سوا في الأرض فسادا وأعلنوا الحرب على الله وعلى رسوله بمحاربة عباده الأمنين .. ولكنه سبحانه أعلنها سافرة صريحة على أكلة الربا فأذنوا بحرب من الله ورسوله !! وما وراء هذه الحرب إلا خراب شامل لهم ، وضياح وفساد لما جمعوا ، وعذاب شديد في نار جهنم يوم يقوم الناس لرب العالمين . وهذا هو الحد الذي وضعه سبحانه وتعالى للربا ، وتولى تنفيذه دون أن يمهّد إلى أحد به .. إنه « حرب من الله ورسوله » !!

ثالثا : تتم عملية الربا بين آكل الربا - المرابي - والمقترض ، والشاهدين والكاتب .

عملية واحدة ، ولكل من هؤلاء دوره فيها .. فهل يكون الحد واحداً لجميع أطرافها إن وضع لهذه الجريمة حد ؟ أم يكون لكل طرف من الأطراف الأربعة الحد الذي يناسب دوره في إتمام هذه العملية وإنفاذها ؟

إن قيل بأن تكون العقوبة واحدة هؤلاء جميعا ، نكون قد سويتنا بين الظالم والمظلوم ، وبين من أغراه الجشع وحب المال ، ومن دفعه الفقر والحاجة .. ثم إن الشاهدين والكاتب لم يأكلوا ربا ولم يؤكلوا ، فهل يسوون بمن أكل أو أكل ؟ لا حل للمساواة إذن في العقوبة !

وإن قيل تقع العقوبة على قدر الجرم الذي تلبس به كل من المشتركين فيه .. قيل إن في هذا تهمينا من شناعة الجريمة ، لأنها جريمة أعلن الله عليها الحرب ، وأدنى عقاب يناله أقل الشركاء تلبسها ينبغي أن يكون أقصى عقوبة عرفت في الحدود وهي القتل . فبم يعاقب من هم أكثر التصاقا بهذه الجريمة ؟ وهل بعد القتل عقوبة ؟ إذن فلا سبيل إلى المساواة .

رابعا : إذا قيل إن هذه الجريمة وقد بلغت ما بلغت من الشناعة والظلم ، لم لا يكون القتل حدا من حدودها ينال على الأقل آكل الربا (المرابي) ، ثم يكون التعزير لمؤكل الربا وللشاهدين والكاتب ؟ قيل إنها أكبر من القتل وأكبر من أن ينال مقترفها شرف التطهير بإقامة حد من حدود الله عليه ، وليكن عذاب السعير هو العقاب الذي يُنزل كل واحد من هؤلاء المشتركين في عملية الربا منزلته من النار ، وفي النار منازل ومدارك ١١

خامسا : إن معركة المال بين الفقراء والأغنياء هي معركة الحياة الدائمة المتصلة ، وهذه المعركة لا ينفع فيها عقاب مادي ، ولا يخفف من طغيانها ، لأن المال شهوة قائمة في النفس لا ينطفئ سُعارها إلا إذا بللتها قطرات من يتابع الرحمة والعطف والمحبة ، ينضع بها ضمير حي ووجدان سليم . . . إن الضمير هو الذي يمكن أن تسكن به هذه الشهوة الصارخة لحب المال ، ومن هذه الجهة يجيء الأمل في القضاء على جريمة الربا أو الحد من نشاطها . . . ولهذا ترك الإسلام العقاب المادي لهذه الجريمة الفليضة واتجه إلى الضمير الإنساني بخاطبه ، وبيعت فيه مشاعر الخير والرحمة والمودة . . من جانب الأغنياء ، والتعفف والصبر من جانب الفقراء . . فإذا لم يكن ثم ضمير يندى به قلب الغني عطفًا ورحمة على الفقير ، فيقرضه قرصا حسنا ، أو ثمة ضمير يعف به الفقير عن هذا المورد الويل ، وإن رهنه الجوع وأضر به الحرمان . . إن لم يكن ثمة هذا الضمير أو ذاك فلا قيمة لوازع السلطان أمام سلطان المال وطغيانه ، وإزاء ضراوة الحاجة وقسوتها . . ولهذا ختم الله سبحانه وتعالى آية الربا بالحث على مراجعة النفس فيما هي مقدمة عليه ، وما ينتظرها من حساب يوم القيامة ، يوم توفى فيه كل نفس ما كسبت من خير أو شر . . فهذه المراجعة إن صادفت قلبا سليما ، ونفسا مهيأة للخير ، عدلت بها عن هذا المورد المهلك ، وساقتها إلى موارد البر والخير والتعفف والصبر . . يقول الله

تعالى في ختام آية الربا «وانتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله» ثم توفي كل نفس ما كسبت ، وهم لا يظلمون (١) .

ذلك بعض ما بدا لنا عند النظر في التعرف على الحكمة التي من أجلها لم يضع الإسلام عقوبة دنيوية للربا ..

هذا ، ومن الأثمة من يرى أن آكل الربا (المراي) مرتد عن الإسلام ، يجب أن يستتاب ، فإن تاب وإلا قتل ، وأخذ ماله فيئاً لبيت المال (٢) ، ولكننا لا نرى هذا حداً يقام على الربا ، وإنما هو تخريج اعتبر فيه المراي منكراً لكتاب الله وما جاء فيه من نهى عن الربا . ومن ثم فهو كافر مرتد عن الإسلام لإنكاره حكماً من أحكامه ، شأنه في هذا شأن تارك الصلاة جحداً لها وتارك الصيام إنكاراً لمشروعيته .. وهكذا . ولكن ما الحكم إذا قال المراي أو تارك الصلاة أو الصيام إنه لا ينكر شيئاً من هذا ، وهو يؤمن بالقرآن الكريم وبما جاء به ، وبسنة رسول الله وماروى عنه .. ثم هو مع هذا ، يأكل الربا ، أو يترك الصلاة أو الصيام لا إنكاراً وجحداً ، ولكن تقصيراً وتفريطاً .. إنه عاص ، وليس بكافر مرتد أو للعصاة حكم غير حكم المنكرين المرتدين !! .

* * *

(١) سورة البقرة آية ١٨

(٢) انظر الطرق الحكيمة في السياسة العربية لابن قيم الجوزية من ٢٤٢ .

الباب الرابع

المعاملات المعاصرة

وصلتها بالربا

من تمام البحث في السياسة المالية في الإسلام ، أن ننظر في المعاملات المعاصرة ، وأن نعرضها على القواعد العامة التي وضعها الإسلام لتقييم للناس ميزان الحق والعدل فيما بينهم إذا أعطوا أو أخذوا .

وقد رأينا أن الإسلام حين جاء ، وجد صوراً كثيرة من المعاملات تجري بين الناس ، من بيع وشراء ، ومشاركات في التجارة وفي الزراعة ، وقروض ، وهبات ، ووصايا ، وإعارات ، وتوارث ، وغير ذلك مما اعتاد الناس تبادلته من منافع .. ورأينا أن الإسلام لم يشأ أن يتدخل بين الناس ، وبين هذه الشؤون التي ارتضوها ودارت حياتهم عليها - إلا بما وصى به من رعاية حقوق الناس ، وأداء الأمانات إلى أهلها ، وإلا فيما رأت الشريعة فيه ظلماً ولذته الآثامية وحب الذات ، أو فرضته تقاليد موروثة عن جهل وضلال .. كما رأينا هذا في موقف الشريعة من الربا ، والمواريث ،

لقد حمل الإسلام على الربا حملة عنيفة ، وأعلن الحرب على آكله ومؤكله وشاهديه وكاتبه ، كما عدل من نظام الميراث الذي كان معروف في الجاهلية . ذلك ، لأن الربا ظلم وعدوان وأكل الأموال الناس بالباطل ، ولأن نظام المواريث كان قائماً على اعتبارات غير إنسانية ، فعدل هذا النظام ، وأجرأه على ما يقضى به الحق ، وتوجهه سنة الحياة نحو عاطفة القرابة ، ولمعطاء كل ذي حق حقه منها حسب درجة قرابته .

ويكاد العالم اليوم يتفق مع الإسلام في نظام الموارث ، لأنه نظام فطرى .. إن بعد الناس عنه يوما ، فلا بد أن ينتهوا إليه آخر الأمر بعد أن تتقلب بهم الأحوال ، وتضطرب الأمور ، ثم لا يجدون إلا نداء الفطرة يهتف بهم : أن أدوا إلى إن أردتم النجاة .. إن الفطرة الإنسانية مهما هزمت في فترات من الحياة فلا بد أن يكون النصر لها في المعركة الحاسمة للحياة ..

وقد رأينا روسيا الشيوعية تعود إلى نظام الموارث وتأخذ بنظام أشبه بالنظام الإسلامى ، فنظام الميراث حسب أحدث قانون للوراثه في روسيا يحصر الميراث في الأولاد والزوج والزوجة ، والوالدين والإخوة والأخوات والأدعياء ، (١) وهكذا تتجه المجتمعات إلى النظام الفطرى في أحكام الميراث على نحو ما قضى به الإسلام وقررت شريعته .

وإذن فالمشكلة القائمة الآن في الحياة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية هي الربا الذى استقر في المجتمعات غير الإسلامية استقرارا يكاد يكون تاما ، لا يشعر المتعاملون به بأى أثر من الحرج الدينى أو الإنسانى . فهو عملية من عمليات التجارة سواء بسواء .. وهيات أن يصد الناس صاد عن هذا اللون من المعاملة .. لقد ارتبطت به حياتهم ، وقامت عليه جوانب كثيرة من كيان الاقتصاد العالمى !

أما المجتمع الإسلامى ، فإن شريعته صريحة في تحريم الربا ، وفي تغليظ جريمته ووضعها فوق الجرائم والكبائر . فكل مسلم يعلم أن الربا محرم عليه . أخذا أو معطيا - وأنه حين يقع في هذا المحذور فإنما يكون قد خرج على أوامر دينه ، ولم ينته عما نهى الله عنه .

(الوضع الراهن للمجتمع الإسلامى بين المجتمع العالمى)

من هذا نرى أن مشكلة الربا من الناحية الدينية هي مشكلة العالم الإسلامى

(١) كتاب الربا لأبى الأمل المودودى ص ٧ .

وحده ، وأن المجتمعات الأخرى - من نصرانية ويهودية وغيرها - إن نظرت إلى الربا ، فلا تنظر إليه من جانب الدين . فلم يعد للدين عندها نظر فيه . وإنما تنظر إليه من الناحية الاقتصادية وما يقع من خلاف بين المتعاملين به ، كما يقع الخلاف بين العمال وأصحاب الأعمال .

وإذن فموقف المجتمع الإسلامى هنا موقف حرج غاية الحرج .. فهو بين أمرين لا ثالث لهما :

فإما أن يعتزل العالم كله ، ويقطع صلته الاقتصادية به ، ليتجنب التعامل الربوى معه - وهو تعامل لا بد منه ، لأنه متداخل في معظم المعاملات . وواضح أن في هذه العزلة - أضراراً بالغة تصيب المجتمع الإسلامى ، وتقوت عليه كثيراً من فرص الرخاء والتقدم في مجالات الصناعة والتجارة .. فإن العزلة في هذا العصر الذى ارتبط فيه مصير الأمم بعضها ببعض - أمر يكاد يكون مستحيلاً ، وأنه إذا حدث قلن ينتج إلا أسوأ النتائج على المجتمع الذى يقع عليه ، بل إن هذه العزلة هى الآن من العقوبات القاسية التى تفرضها هيئة الأمم على أية دولة تعدها عارضة على النظام الدولى ومهددة لآمن العالم وسلامته - إما أن يقف المجتمع الإسلامى هذه المواقف المنزلة ، وإما أن يتصل بمجتمعات العالم - وهذا ما حدث فعلاً - ويأخذ مأخذها في أنظمتها الاقتصادية ، وما تلبس بها في المعاملات الربوية .. وفى هذا ما فيه من إيذاء للشعور الدينى عند المسلم - أى مسلم - وإزعاج لضميره ، وإن لم يكن ذلك عند جميع المسلمين ، فإنه لا شك واقع عند الغالبية العظمى منهم .

وكلا الأمرين العزلة - أو الاتصال - أحلامها مرّ فى العزلة الاقتصادية عن المجتمع العالمى تضيق للمجتمع الإسلامى ، وقضاء على كيانه ومقوماته المادية . . . وإذا أصيب المجتمع في مقومات حياته المادية أصيب

بالضمر والضعف في حيواته كلها، وتعرض للانحلال والضياع، إن لم يكن هذا باعتداء المعتدين، فإنه سيكون بيد الزمن الذي لا يرحم من لا يتوق ضرباته ويعمل لها حسابا... وفي الاندماج الاقتصادي مع العالم، والأخذ بما أخذه في الربا تجاوز لحدود الدين، واجترأ على حرمانه، وبجاهرة سافرة بعصيان الله.. وضياع للدنيا والدين جميعا !!

كلا الأمرين شر، أولهما يحجور على الدين والدنيا معا، والآخر يحجور الدين، ولا خير في دنيا تقوم بلا دين.

يقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه: « ليس العاقل الذي يعرف الخير من الشر ولكن العاقل هو الذي يعرف خير الشرين، .. ومعنى هذا أن في الشر خيارا، وأنه إذا كان لابد من ركوب أحد الشرين فليكن أقلهما شرا، وأهونهما ضررا.

وقبل الموازنة والنظر في أى الشرين خير.. يجب أن نستعرض النظام الاقتصادي القائم اليوم، وننظر ما فيه من العمليات التي تقوم على الربا أو تتصل به. فقد يمكن أن نعلمها عن معاملاتنا مع الأمم الأخرى، وتعامل بما ليس فيه ربا، إن لم يكن ذلك الآن فر بما يكون في المستقبل بعد أن نعد أنفسنا ونُدعم اقتصادنا، ونجعل لنا كيانا اقتصاديا يفرض وجوده على الحياة ..

* * *

سلطان المال وسطوته في هذا العصر:

تطورت حياة الناس مع الزمن، وأكسبتهم التجارب خبرة واقتدارا على فتح آفاق جديدة للنشاط الإنساني؛ يقوم فيها المال بالدور الأول، ويأخذ مركز الحركة والقوة المهيمنة على هذا النشاط.

لم يعد المال مجرد نقد تؤدي به عمليات البيع والشراء بعد أن كانت

تودى بالمقايضة العينية التي كانت سائدة قبل الاهتداء إلى الذهب والفضة واتخاذهما أساسا لتحديد الثمن لكل سلعة .

لم يعد المال أداة البيع والشراء وحسب ، بل لقد أصبح تحت اسمه الجديد « رأس المال » ، القوة المتحركة في النشاط الإنساني كله ، في ميادين الصناعة ، والتجارة والزراعة ، وفي مجال العلوم والفنون ، وما تنتج قرائح العلماء وملكات الفنانين ..

العالم كله اليوم إما صاحب عمل - أى رأس مال - وإما عامل لصاحب العمل .. وأصحاب العمل هم أصحاب رؤوس الأموال ، وهم وإن كانوا فئة في المجتمعات إلا أنهم أصحاب النفوذ والقوة بما في أيديهم من أموال بوجهون بها الانتاج الصناعى والزراعى والفنى ، ويمسكون بها زمام الاسواق في داخل البلاد وخارجها . أما العمال فهم الأيدى العاملة في جميع مجالات العمل وهم الكثرة الغالبة في المجتمع .

ولا شك أن الخلاف بين أصحاب الأعمال والعمال أمر طبيعي ، نتيجة تعارض المصالح بين الطرفين ، وقد تحدثنا عن هذا عند الكلام على « رأس المال » .. والذي يعنينا النظر فيه هنا هو الاتجاهات التي يتجه إليها رأس المال ، وما يخالف هذه الاتجاهات من شبهات الربا .

ولو أردنا أن نكشف عن طبيعة المعاملات الدائرة اليوم ، الربوى منها وغير الربوى ، لكان لنا في أعمال البورصة والمصارف والشركات مايفنى عن البحث عما وراء أعمالها من معاملات ، إذا كانت هذه الميادين الثلاثة هي المجال الحيوى للنظام الاقتصادى العالمى وبها تتأثر جميع المعاملات الفردية والجماعية بلا استثناء . وسنحاول استعراض أعمال كل من البورصة والمصارف والشركات على الوجه الذى تتم به العمليات الربوية فيها .

أولا . أعمال البورصة

هذا ميدان جديد من ميادين الاقتصاد لم يكن معروفا في مبدأ التشريع الإسلامى ، ولا عند حركة تدوين الفقه وقيام المذاهب الإسلامية في القرنين الثانى والثالث .

إن هذا النوع من التعامل الذى يجرى في « البورصة » اليوم لم يعرف إلا في هذا العصر بعد أن اتسع مجال العمران ، وتقدمت العلوم ، وظهرت المخترعات الحديثة - التى ازدهرت بها حركة الصناعة والتجارة .

ونستطيع أن نقرر في اطمئنان وثقة أن الإسلام لا يضيق بالجديد في الحياة ولا يتنكر له مادام هذا الجديد يحقق نفعاً ، ويسد مطلباً ، بل إنه ليزكى هذا الجديد ، ويبارك عليه .

إن الإسلام دين واقعى ، دين يعرف أن الحياة ليست بالعقيم التى لا تلد ! إن الحياة في نظر الإسلام ولود ، تحدث كل يوم حدثاً ، وتنجى كل ساعة بوليد !

وإن كل ما تضيفه الأيام والليالى إلى سجل الحياة من مواليد يفسح له الإسلام مكاناً في مجتمعه ، وبرعى له حقه بين مبادئه وأحكامه ، إلا أن يكون هذا الوليد قد جاء على غير سنة الحياة ، نتيجة طوى طائش أو شهوة ضالة عبياء ، فإن الإسلام حينئذ يردّه على أهله ، ولا يرضى لاتباعه أن يحتموا عليه ، ويرضوا عنه !

* * *

وننظر في هذا الوليد الجديد . . . البورصة ، ماهو ؟ وما سماته ؟ وما الخير والشر الذى ينجم عنه ؟

ماهى البورصة ؟ :

هى سوق ذات طابع خاص غير طابع الاسواق المتعارف عليهما من قديم الازمان ، إنها تختلف عن الاسواق المعروفة من وجوه .. منها : أنها مخصصة لنوع أو أنواع معينة من السلع على حين تكون الاسواق مفتوحة لكل سلعة .. ومنها أن المتعاقدين فيها أشخاص تتوافر فيهم شروط معينة على حين لا ترد الاسواق العامة أحدا .. ومنها أن التعامل يجرى والسلع المتعامل عليها غير موجودة على خلاف التعامل فى الاسواق العامة .

ولا شك أن اسم « البورصة » ليس عربيا . ، ولا معربا ، بل إنه ينطق كهكذا فى معظم اللغات الأجنبية محتفظا بالأصل الذى نشأ عنه .

ويقال إن منشأ هذه التسمية هو أن تجار مدينة « بروج » عاصمة الفلمنك الغربية فى بلجيكا فى القرن السادس عشر الميلادى كانوا يجتمعون فى قصر تاجر غنى يدعى « فان دى بورص » ، ولذلك أطلق اسم صاحب القصر على كل مكان أو اجتماع تكون غايته تداول الأعمال التجارية (١)

أعمال البورصة :

تودى «البورصة» فى ميدان الحياة الاقتصادية دوراً خطيراً ، إذ تدور فيها أكبر الصفقات التجارية التى تمثل الجزء الأكبر من ثروة البلاد . ذلك أن أهم موارد البلاد تتجه دائماً إلى البورصة لتكون سوقا لها ، وعن طريقها يتم تصريف هذه الموارد ، فإذا لم تكن أعمال البورصة خاضعة لنظم محكمة ، ورقابة يقظة أمكن أن تكون مسرحا للعبث بثروة البلاد ، وبمجالا فسيحا للكسب الحرام عن طريق الزيف والخداع .

(١) أعمال البورصة فى مصر لجون خلاط ص ٢٧

هناك محاصيل موسمية عندنا كالقطن والبصل ، والفول ، والارز وغيرها . . . وبيع هذه المحاصيل الوفيرة دفعة واحدة عند حصادها يؤدي إلى إغراق السوق بها ، ومن ثم تنخفض أسعارها إلى الحد الذي يلحق بمنتجاتها أضرار حسب قانون العرض والطلب ، لهذا كانت البورصة عاملا مهما اقتضته الحاجة لتنظيم عملية العرض والطلب ، وإيجاد شيء من التوازن بينهما .

ولكى نفهم هذا يجب أن نكشف عن طبيعة « البورصة » ، وما تقوم به من أعمال . . . ونحن نقصد - طبعا - بورصة العقود ، التي تبرم فيها صفقات السلع . . أما بورصة الأوراق المالية فهي غير التي ندير البحث حولها الآن . وبورصة « العقود » سوق تجارية تخضع لنظام دقيق تنظمه لائحة تحدد صفات المتعاملين فيها وطرق التعامل ، كما تحدد مواعيد العمل ، وغير ذلك مما يكفل للعمليات التي تتم فيها السلامة ، ويضمن للمتعاملين نفاذ ما تعاقدوا عليه على صورة واضحة ميسرة .

وبعينا الآن من « بورصة العقود » البورصة المصرية . . وهي قائمة في الإسكندرية تؤدي العمليات المرتبطة بالقطن إذ كان هو المحصول الرئيسي للبلاد .

وكانت « بورصة » العقود أول أمرها مؤسسة أهلية تأسست في سنة ١٨٦١ من جماعة من السماسرة لعمليات القطن والحبوب واتخذت لها مقرا في الشارع الذي يسمى اليوم شارع البورصة القديمة . . ثم دب الخلاف بين هذه الجماعة فانفصل منها فريق وأنشأوا بورصة ثانية للقطن بالقرب من الأولى . ليس بينهما إلا بضعة خطوات وبقيت البورستان تملآن معا في مدينة الإسكندرية ، وقد نشأ عن هذا اختلاط في الأسعار لأنه بينما يكون العرض سائدا في أحدهما يكون الطلب سائدا في الأخرى . .

إلا أن هذا الحال لم يدم طويلا .. إذ سرعان ما تألفت جماعة باسم « جماعة سمسرة البضائع » في سنة ١٨٨٩ مكونة من خمسة وعشرين سمسارا ، وصار إلى يد هذه الجماعة فعلا جميع الصفقات الآجلة المعقودة على القطن والحبوب والفول .

وقد ظلت الأعمال سائرة في بورصة العقود هذه والتي تقوم عليها « جماعة سمسرة البضائع » مدة نصف قرن حتى تدخلت الحكومة في سنة ١٩٠٩ ووضعت قانونا للبورصة ولائحة عامة تطبق عند الاقتضاء .

وإلى جانب بورصة العقود « بورصة البضاعة الحاضرة » ، وهي أشبه بمخزن كبير للقطن لتسليم المقادير المتعاقدة عليها في الأجل المحدد .

وقد أنشئت هذه البورصة في سنة ١٨٨٢ حيث اتفق جماعة من كبار التجار على إنشاء شركة أسموها « شركة القطن بالإسكندرية » .. ثم غيروا اسمها إلى « شركة الإنتاج العامة بالإسكندرية » في سنة ١٨٨٤

وقد ظلت هذه الشركة قائمة على عمليات البضاعة الحاضرة تتولى تحديد فرق الأسعار عن الأصناف المختلفة والمعاينات والتنظييات الخاصة بالتسليم والتسلم ، دون رقابة من الحكومة ، بينما كانت بورصة العقود خاضعة لهذه الرقابة .. وكان ذلك أمرا غير طبيعي ولا مستساغ .. لأن كلا من « بورصتي » العقود والبضاعة الحاضرة مكمل للآخر .. لهذا رأت الحكومة - مؤخرا - أن تتدخل في « بورصة البضاعة الحاضرة » ، فصدر في ١٠ مارس سنة ١٩٣٠ قرار وزاري بتشكيل لجنة لتنظيم عمليات بورصة البضاعة الحاضرة « مينا البصل » ، وأصبح المشرفون على البورصة يمثلين جميع الجهات التي يهتمها الأمر .. من التجار المصدرين ، ومن المنتجين ، وتجار يمثلون البائعين ، ومندوب مفوض تعيينه بورصة العقود (١) .

(١) انظر كتاب أعمال البورصة في مصر لجول خباط

وبهذا أصبحت البورصتان : بورصة العقود ، وبورصة البضاعة
الحاضرة خاضعتين للرقابة الحكومية التي من شأنها رعاية الصالح العام
وحده حيث يكون .

* * *

ربما نكون قد استطردنا في هذا الحديث عن « البورصة » وتاريخها
والظروف التي مرت بها ومع هذا فإننا لم نكشف إلا عن بعض الملامح لهذا
الكائن الذي نريد أن نعرف موقف الشريعة الإسلامية منه وحكمها على
الأعمال التجارية التي تتم فيه .

وطبيعي أن الذي يريد أن يعرف الصورة الكاملة للبورصة لا يجدها
هنا ، وإنما يلتبسها في المباحث الخاصة التي تعنى بمثل هذه الدراسات وتتخصص
لها . أما نحن - هنا في هذا البحث - فلا يعيننا إلا التعرف على طبيعة
الأعمال التجارية التي تجري في البورصة .. على أية صورة تقع ؟ وفي أي
مجال تنحرك ؟ .. ومن خلال هذه النظرة يمكن أن نعرف إن كانت هذه
العمليات تجري على طريق الصحة والسلامة أم أنها تلتوى وتتحرف عن
سواء السبيل .

والذي يبدو لأول نظرة في أعمال « البورصة » ، أمران :
أولها : البيع المؤجل .
وثانيهما : المضاربة .

وكلا الأمرين يحتاج من وجهة نظر الشريعة إلى بحث وتقدير .
أما البيع المؤجل فهو الأصل الذي قامت عليه بورصة العقود .. إذ أنها
تبرم عقود البيع دون أن يقع التسليم بعد العقد ، بل قد يمتد إلى بضعة
أشهر .. فما موقف الشريعة من هذه الصورة في « البيع » ؟

قبل الإجابة على هذا السؤال يجب أن نحدد هذه العملية تحديداً أو نوضح من هذا فنسأل : هل موضوع العقد - أى السلعة - حاضر وقت التعاقد ؟ وهل يتم قبض الثمن عند العقد وقبل التسليم ؟

إن تكن الإجابة عن السؤالين بالإيجاب فالبيع هنا - من وجهة نظر الشريعة - صحيح لا اعتراض عليه ، وهو ما يعرف فى لسان الفقه بالسلم .. وبيع السلم صحيح منعقد شرعاً ، وهو قائم على اتفاق المتبايعين بقبض الثمن ، وتأجيل تسليم السلعة المبيعة .

فهل تتم العملية فى بورصة العقود على هذا الوجه ؟ بمعنى أن البضاعة ، تكون حاضرة عند التعاقد ؟ وهل يتم قبض الثمن عند التعاقد ؟

والجواب على السؤالين بالنفى .. فإن البضاعة المتعاقد عليها لا يشترط أن تكون موجودة عند التعاقد بل إن هذا أمر لا يلتفت إليه المتعاقدون أصلاً ، أما الثمن فإنه لا يدفع عند التعاقد ، بل قد لا يكون محددًا فى أغلب الأحيان ويترك تحديده للسعر الذى ينمقد فى سوق اليوم المتفق عليه ، أو فى أى يوم خلال المدة المتفق عليها بين المتعاقدين ..

وهنا تبرز أمور منها :

أولاً : بيع غير الموجود .

ثانياً : عدم تحديد الثمن

أما بيع غير الموجود فإن الشريعة اعترضت عليه لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تبع ما ليس عندك » ، وذلك لما قد ينجم من شقاق ومنازعة فى المستقبل ، حين يطلب المشتري من البائع الوفاء بما التزم به ، وقد يعجز أو ينكسر مع تطاول الزمن ومعاودة الرأى !

ذلك ما قرره علماء الشريعة فى بيع غير الموجود على حسب الأحوال

التي كانت سائدة يومئذ . . فهل هذه الصورة التي يتم بها البيع في بورصة العقود مما يمكن أن يفضى إلى تلك النتائج التي رتبها علماء الشريعة على بيع غير الموجود ؟

الواقع أن عقود القطن التي تتم في بورصة العقود لا ينجم عنها نزاع مترتب على أن المبيع غير موجود ، فهو موصوف صفة كاشفة خاضعة لتقدير محكمين فنيين أشبه بالقضاة ، يلزم بأحكامهم الطرفان المتعاقدان . . وهناك من الضمانات التي بين يدي السماسرة الذين يتولون عمليات العقود عن البائعين والمشتريين ما يحقق الوفاء بما تم التعاقد عليه لكلا الطرفين .

فإذا لم يكن ثمة نزاع أو شقاق ينشأ عن عملية بيع غير الموجود فلا وجه للاعتراض عليه . .

أما قول الرسول الكريم : « لا تبع ما ليس عندك » فإنه ليس نهياً على سبيل الإلزام ، وإنما هو نهى خرج مخرج النصح والإرشاد . ويعين على هذا الرأي الذي نراه أن هذا النهى أو النصح قد وجه من الرسول الكريم إلى البائع ولم يوجه إلى المشتري . . ذلك أن البائع هو الذي بيده المفتاح الذي تتم به الصفقة ، لأنه هو الجانب الحريص على إتمام البيع حين يبيع غير موجود ، فيجنى عاجلاً ثمرة ما ليس في يده . . وهو لهذا ويدافع الطمع أكثر رغبة من المشتري في إتمام البيع . ثم إن الغرم يقع على المشتري دون البائع إذا حدث في المستقبل ما يحول دون إتمام الصفقة ، كأن يمجز البائع عن الوفاء بما باع إما لظروف قاهرة كأن تهلك السلعة في يده أو تصاب بآفة أو نحوها . .

لهذا كان البائع هو الذي يحتاج في هذه الحالة إلى النصح الذي يقتل في نفسه داعي الطمع وامنعجال الثمرة التي ينشدها لإنتاجه ١١

أما المشتري فإنه لا يقدم على شراء غير الموجود إلا إذا وجد إغراء من البائع.. كأن يغريه بخفض الثمن أو أن يتوقع ارتفاع الثمن في المستقبل، وهو في مقابل هذا يقبل المخاطرة بشراء غير الموجود.. ومع هذا فإنه لا يأتي النزاع من جهته إذ وقع نزاع.. لأنه اشترى ودفع الثمن.. أما البائع فقد استوفى حقه وقبض الثمن، وبقي عليه أن يؤدي ما تعاقد على بيعه !

ويرى ابن تيمية، أن بيع غير الموجود ليس بمحظور، لأن مصلحة المتبايعين واقعة حسب تقديرهما، ومادام العقد قد تم بتراضيها ولمصلحة رأياها.. كل من جهته.. فلا حرج في أن ينعقد مثل هذا البيع.

يقول ابن تيمية: « فمن اشترى ما لم يره على أنه بالخيار إذا رآه فلا محذور في هذا البيع أصلا، بل الأظهر أن يصح، كما هو في إحدى الروايتين عن أحمد - أحمد ابن حنبل ومذهب أبي حنيفة وغيره، فإن الصحابة كانوا يتبايعون الأعيان الغائبة، كما ثبت ذلك عنهم في عدة قضايا، ولم يعرف عن أحد من الصحابة أنه أنكر ذلك.. والنبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر لما فيه من المخاطرة التي تتضمن أكل المال بالباطل، وهذا منتف في هذا الوضع، فإن العقد لم يلزم المشتري، فإذا رآه فرضيه تم البيع، وإن لم يرضه فلم يأكل ماله بالباطل، فليس هذا من أكل المال بالباطل في شيء. » (١)

هذا ما يقرره ابن تيمية في بيع غير الموجود وقت البيع وأنه كان من عمل الصحابة، وهو لا يختلف عن البيع الذي يجري في بورصة العقود إلا في شرط الخيار. وهو شرط لا يحتاج إليه أي من الطرفين المتعاقدين في بورصة العقود، إذ كان المبيع الغائب في بورصة العقود كأنه حاضر بتعيين صفته ورتبته تعيينا كاشفا لا يمكن أن يقع فيه لبس، أو يقوم عليه خلاف، لأن الخبراء الذين يقومون على تنفيذ العقود قد اتهموا إلى مقررات في

(١) كتاب العقود. لابن تيمية ٢٢٥

أوصاف السلع التي يتعاقدون عليها لا يمكن أن ينشأ عنها خلاف ، إنها أصبحت من الدقة بحيث يقبلها الجميع ويطمثون إليها حتى لكانها نقد متعارف عليه .

إذن نستطيع ألا نتوقف عند هذا الشرط ، وهو كون السلعة موجودة وقت البيع ، وخاصة أن عمليات التعاقد التي تتم في البورصة على السلع غير الموجودة عمليات ضبطتها أيد خبيرة بشئون المال، بحيث أصبح ما يتم التعاقد عليه في حراسة محكمة قوية من الضمانات التي تظل قائمة عليه إلى أن يصل إلى يد المشتري .. إن اتساع مجال العمل في الحياة قد جعل أمر التعامل بالعقود مما يجري مجرى العادة التي ألفها الناس واستقر مقامها بينهم .. لجميع الشركات الصناعية إنما تعمل وتنتج لتفي بالالتزامات التي تعاقدت عليها مع عملائها أفرادا أو هيئات . وأصبح من النادر أن يكون لما تنتجه الشركات الصناعية فائض تبيعه كسلع حاضرة تعرضها للراغبين .

ولو امتد نظرنا إلى خارج بورصة العقود لرأينا التعامل على البضاعة غير الحاضرة أكثر من العامل الذي يجري في البضاعة الحاضرة ، وخاصة في الصفقات الكبيرة التي تنولى تموين السوق بمخالف السلع . فهناك وكلاء - متعهدون - لكل سلعة من السلع يتعاقدون على توريدها مع تجارها قبل إنتاجها ، وعلى قدر ما يطلب هؤلاء المتعهدون يكون نشاط المصانع المنتجة للوفاء بما يطلب منها .

ومن هذا القبيل العقود التي تكون نتيجة للمناقصات العامة التي تطرحها الهيئات الحكومية وغير الحكومية في السوق فيتقدم لها متعهدون يلزمون بتقديم السلع المطلوبة في وقت معين وبشمن محدد .. وذلك مثل تغذية تلاميذ المدارس ، ومرضى المستشفيات ، وتوريد كميات من الألبان أو اللحم أو الخضرا أو الخبز ، أو الملابس أو الآنية وغير ذلك مما لا يكون في يد المتعهد وقت التعاقد ، وإنما يتولى المتعهد تسويقه من السوق ، إما من

بضاعة حاضرة بمجدها، وإما أن يتعاقد عليها . بيع غير الموجود قد أصبح الآن عرفاً يجرى عليه نظام التعامل خارج البورصة . فإذا وقع داخل البورصة كان أدعى إلى الطمأنينة والثقة لما فرض على البورصة من رقابة ، ولما وضع لها من نظم محكمة لا تسمح بأن يكون يبيع غير الموجود محلاً للمخاطرة ، ولا مثاراً للخلاف أو نزاع بين المتعاقدين .

وأما عدم تحديد الثمن وقت البيع فأمر نهى إليه الشريعة إذ جعلت تحديد الثمن بين البائع والمشتري أصلاً من أصول العقد الملزم لكل منهما . . إذ يقول المشتري للبائع بمنى هذه السلعة بكذا فيقول البائع قبلت . . أو يقول البائع للمشتري لا أبيعها إلا بكذا فيقول قبلت . .

هذا هو العقد الذى تعتبره الشريعة عقداً صحيحاً ملزماً ، تطلب من طرفيه الوفاء به . . وطبيعى أن يتحدد الثمن وقت البيع حيث تكون السلعة فى يد البائع والمشتري راغب فيها ، فليس . . والأمر هكذا . ما يدعو إلى ترك الثمن مجهلاً ، لا من جهة البائع الذى يريد أن يعرف قيمة ما يبيع ، ولا من جهة المشتري الذى يريد أن يعرف الثمن الذى يرضى به البائع فى مقابل سلعته .

لقد كان هذا هو سير الحياة يوم جاء الإسلام ، وكان عرفاً مقرباً ، وقد رضى الناس واستراحوا له ، ولم يكن فيه إضرار بأى من الطرفين المتعاقدين ، فكان طبيعياً أن تقر الشريعة هذا الوضع وتدعمه ، ولا ترضى عن يخرج عليه ، لأنه خروج غير طبيعى على الأوضاع الجارية فى ميدان التعامل بين الناس .

ولكن أعمال بورصة العقود تجرى على غير هذا ، إذ تتم عملية البيع دون أن يتفق الطرفان المتبايعان على تحديد ثمن السلعة !

وقبل أن نعرض لرأى الشريعة فى هذا العقد نسأل : أهنالك ظروف

قاهرة تمنع من تحديد ثمن السلعة عند التعاقد، فيكون لهذا الظرف الاضطرارى اعتبارا وتقدير فى حساب الشريعة عند القول بىطلان مثل هذا العقد أو صحته؟ والجواب أن ليس هناك حال اضطرارى يمنع من تحديد ثمن المبيع . . . فسوق القطن مثلا قائمة دائما ، والأسعار تعلق كل يوم بمحذدة سعر كل صنف حسب رتبته ، ولكن الذى يحدث هو أن البائع لا يرضى بالثمن المحدد وقت البيع بل يمد بصره إلى المستقبل طامعا فى ارتفاع السعر فيبيع ؛ لابسعر السوق العاصرة ، وإنما بالسعر الذى يتحدد فى السوق فى يوم كذا من شهر كذا .

وقد تحقق الأيام ظنونه فى ارتفاع السعر ، وقد لا تصدق هذه الظنون فيصاب بخسارة قليلة أو كثيرة .. وعلى أى فهو الذى اختار لنفسه .

ومن تمام الصورة هنا أن نقول إن السعر وإن لم يكن محذدا وقت البيع إلا أنه يكاد يكون معروفا لكل من البائع والمشتري ، لأن التعامل فى السوق فى أى يوم ، يكون على ضوء الأسعار الميينة عن العام كله ، إذ أن حركة البيع والشراء فى بورصة العقود تتناول العقود المبرمة عن السنة كلها .

فإذا تعاقد البائع مع المشتري فى شهر اكتوبر مثلا على أن يبيع بالسعر الذى يتحدد فى شهر مارس أو فى أى يوم من تاريخ التعاقد إلى شهر مارس فإنه يعلم وقت التعاقد السعر المقدر حاليا لتسليم البضاعة فى شهر مارس ، وكذلك الشأن مع المشتري . فالسعر معروف على وجه التقريب ولكنه غير محدد ، وتحديد موقوف إلى اليوم الذى يرتضيه البائع خلال المدة المتفق عليها ، وهنا يتحدد الثمن بصفة قاطعة

ومع هذا فإن الوضع لم يتغير بالنسبة لنظر الشريعة ، لأن البيع قد تم ولزم والسعر لم يكن محذدا تحديدا كاملا يقطع كل خلاف ويحسم كل نزاع، الأمر الذى تقصد إليه الشريعة من تدخلها فى مثل هذه الأمور .. لأنها لا تريد إلا أن تحمى الناس بعضهم من بعض ، وأن تسد الذرائع المؤدية للظلم وضياع

الحقوق وأكل الأموال بالباطل ، وإلا أن تحسم الداء قبل أن يقع ، وقبل أن تقوم بين الناس أسباب النزاع والشقاق !

السعر غير محدد في بيوع بورصة العقود . ولغير مانع اضطرارى بحول دون ذلك . فما موقف الشريعة من هذا العقد وما رأيها فيه ؟

لا بد أيضا من سؤال قبل الإجابة على هذا السؤال : أأحد الطرفين المتعاقدين واقع تحت تأثير الآخر أو مكره إكراها أديا أو ماذيا على إتمام العقد على تلك الصورة ؟ وسؤال آخر : أيقع بين المتعاقدين خلاف أو نزاع نتيجة لعدم تحديد الثمن تحديدا قاطعا وقت العقد ؟

والجواب عن السؤال الأول بالنفي ، فإن كلا من الطرفين المتعاقدين قد دخل طرفا في هذا العقد راضيا مختارا ، مؤثرا إياه على البيع الحاضر .. كل منهما طامع في المستقبل مطمئن إليه .

والجواب عن الثاني : بالنفي أيضا ، فإن سير العمل في بورصة العقود لم يدع سبيلا لأى من الطرفين المتعاقدين أن يجد ثغرة ينفذ منها إلى منازعة وخصومة ، خاصة وأن الذى يتولى تنفيذ العقد بل وإبرامه عند التعاقد إنما هى مكاتب السمسرة التى تخضع لرقابة محكمة ، وموقفها دائما موقف المحاييد ، رحوها من الضمانات ما يحول بينها وبين الانحراف إلى أية جهة .

نستطيع بعد هذا أن نقول إن الشريعة لا يعينها أن يحدد الثمن أو لا يحدد مادام الأمر لا يفضى إلى خصومة ، ولا يؤدي إلى ظلم أحد الطرفين . أكل ماله بالباطل .

إن تحديد الثمن أو عدم تحديده ليس من مقصود الشريعة لذاته ، وإنما ما يترتب عليه من نتائج .. فإذا كان في عدم تحديد الثمن وقت البيع نفع حائد على المتعاقدين أو أحدهما دون الإضرار المتعمد بالطرف الآخر فإن الشريعة زى ذلك أولى وأوجب من تحديد الثمن .. لأن الشريعة إنما توصى دائما بما

ينفع الناس ، وبما يعينهم على تدبير معاشهم وصلاح أحوالهم .

إن الشريعة لا يمكن أن تسد على الناس منافذ التقدم والتحول إلى ما يفتح الله على المجتمع البشرى من صور الحياة وألوان الافتتان في نظام المأكل والملبس والسكن ، وفي طرائق تبادل المنافع بين الناس والناس على الوضع الذى يتراضون عليه ١ .

فإذا كان تحديد الثمن عند التعاقد أمراً قد كان سائداً في المجتمعات الغابرة فليس معنى هذا أن ذلك هو الصورة الأخيرة أو المثلث لعملية البيع والشراء ؛ وقد كان لفقهاء الشريعة نظر في هذا الركن من أركان البيع وهو تحديد الثمن وقت البيع .

فأما الشافعى رضى الله عنه فإنه يشترط تحديد الثمن وقت البيع رفعا لما يحدث من خلاف بين المتبايعين .. ولا شك أن رأيه هذا إنما هو تقرير للحالة التى كانت قائمة في عصره وإقرار للوضع الذى تواضع عليه المتعاملون .

وأما أحمد بن حنبل فإنه لا يرى هذا الشرط لازماً ، وأجاز أن يتبايعا على سعر المثل ، مثل أن يقول : بعتى بـسعر ما يبيع الناس ، أو بعتى بما ينقطع به السعر (١) وهذا إنما يكون في الأشياء المتماثلة التى لا تتباعد الفروق بين وحداتها .

ولا شك أن الثمن الذى يتعقد به البيع في « البورصة » ، ثمن قائم على تقدير صحيح ، وموازنة بين العرض والطلب .. وهو ثمن عام للوحدات يخضع له جميع البائعين والمشتريين ، لا مجال فيه لغبن جاهل لجهله أو غافل لغفلته ، وفي هذا ضمان وثيق لمن يبيع أو يشتري من أن يخدع .

(١) كتاب العقود لابن تيمية ص ٢٢٠

يقول ابن تيمية : « ولهذا أيضاً يرضى الناس بأن يشتروا بالسعر الذى يشتري به عامة الناس دون المساومة ، وذلك أن السعر العام لساعة من السلع إنما يتحدد بتقدير ذوى الخبرة والرأى ، ولهذا يرضى البائع والمشتري جميعاً ، وهو أحب إلى عامة الناس من المساومة التى لا يحذقها إلا قلة فى الجماعات الكثيرة » . (١)

المضاربة :

تجرى فى بورصة العقود عمليات المضاربة .. وهى غير المضاربة المعروفة فى الفقه بأنها رأس مال من طرف وعمل من طرف آخر يتقاسمان الربح بينهما ، أى بين صاحب رأس المال والعامل الذى يثمر هذا المال وينميه ، فى تجارة أو صناعة أو زراعة ونحوها .

إن المضاربة فى البورصة ، هى عملية بيع وشراء .. ولكنه بيع وشراء صورى .. بيع العقود ، وانتقالها من يد إلى يد ، دون أن يكون فى نية البائع تسليم البضاعة ولا فى نية المشتري تسلمها ، وإنما غاية كل من الطرفين - البائع والمشتري - الاستفادة من فرق السعر بين ما اشتراه بالأمس وما باعه اليوم ، وبين ما يشتريه اليوم وبيعه غداً .. ولهذا فإن الصفقة الواحدة تدور فى أيدي البائعين والمشتريين عدة دورات حتى تنتهى إلى آخر مشتر يتسلم البضاعة ويسلمها إلى عميله ، وبذلك تنتهى دورتها .

تلك هى المضاربة التى تجرى فى سوق البورصة .. شراء عقود ، وليس شراء بضاعة ومضاربة على فروق الأسعار المتوقعة ارتفاعاً أو انخفاضاً .

وقبل أن نعرض لرأى الشريعة الإسلامية فى هذه العملية ، نعرض رأى رجال الاقتصاد فيها .

ولا شك أن علماء الاقتصاد يعدون هذا النوع من التعامل فتحا جديدا
من فتوحات العلم في مجال الحياة الاقتصادية .

يقول أحدهم : « إن إحدى المهام العادية لكل سوق آجلة هي أن تنقل
ثم توزع أخطاء تقلبات السوق على الذين يحترفون أو يرغبون في تحمل
هذه الأخطار وهم جماعة المضاربين .

« فالمضارب يقوم بمهمة اقتصادية أصيلة ، وهو يساعد على توافر عدد
المعاملات ، ويفيد السوق اتساعاً ومرونة لا بد منها لتسير سيرا حسنا .

« فإذا خلت السوق من المضارب سارت أوامر البيع والشراء جميعا بوجه
التقريب في اتجاه واحد ، ولكنه بفضل المضارب يوجد دائما في السوق من
يكون مستعداً للشراء بمجرد هبوط الأسعار ، والبيع بمجرد ارتفاعها .

« وسواء أكان المضارب عاملا من عوامل القدرة على الشراء أو كان
من باعة العقود فإن فائدته لا نزاع فيها في الحالتين .

« والمضارب يساعد على كبح جماح تقلبات الأسعار العنيفة .. لأنه متى
طرات التقلبات على الأسعار تقدم المضارب في السوق ليشترى أو ليبيع
وفاقا لحركة الأثمان . وطالما وقفت صفقاته عائقا دون سرعة هذه الحركة .

« والمضاربة واجبة كل الوجوب لإحياء بورصات التجارة ، فإن سير
الأعمال المنتظم في هذه البورصات يتمشى في نسبة مباشرة مع عدد المضاربين
الذين يعملون فيها (١) .

فهذا رأى يمجّد من شأن المضاربة في البورصة ، ويراها ميزان العمل
بها ، وبغير هذا الميزان يضطرب العمل ، وتركد حركة التعامل ، وتعرض
السوق لهزات عنيفة تذهب بثروات المتعاملين .

(١) أعمال البورصة في مصر لجول خلاط ص ٢٣ وما بعدها .

بل إن من علماء الاقتصاد من بلغ به الافتتان بعمليات المضاربة إلى درجة جعلت حديثه عنها حديث الشعراء . . خلق بأجنحة الخيال ، وصاغ لها من زرقة السماء وأضواء النجوم قلائد المديح والثناء .

يقول كلود بوجانيه - العالم الفرنسى - . ضارب : معناه ارناى خطر الربح ليهتمقه ، وخطر الخسارة ليبعد عنها ، وهذا النظر البعيد هو الرياضة الطبيعية للمكات العقل البشرى السامية .

ويقولون پرودون - عالم فرنسى أيضاً - : المضاربة فى الوضع الصحيح هى عبقرية الاستكشاف ، فهى التى تبتدع وتجدد ، وتسد الحاجة ، وتحل المعضل ، وهى كالروح اللانهاى تخلق كل شىء من لا شىء ١١ ، وهى الملكة الاقتصادية الأصلية . لأنها دائمة اليقظة لا تنفى موارد ، مسيئة الظن فى الرخاء ، عظيمة الجراءة فى الشدائد ، ترى الرأى ، وتتصور الصورة وتضع الحدود ، وتجادل ، وتنظم ، وتأمرو وتشرع ، وليس على العمل ورأس المال والتجارة سوى التنفيذ !! فتلك الرأس وهذه الأعضاء . . تمشى أميرة ، وتلبعها هذه إماء ١١ (١) .

* * *

لا عجب أن يصوغ رجال « البروصة » هذه القلائد من المديح لأعمال المضاربة ، فهم أبناؤها الذين ربوا فى حجرها وترعرعوا فى حماها . . وكل فتاة بأبيها معجبة !

فهل تحقق المضاربة فعلاً هذه النتائج الطيبة التى يسندها إليها رجال المال ؟ وهل هى خير محض ليس وراءه شر أبداً ؟

الواقع أن المضاربة مجال فسيح للغامرة فى طلب الثراء العريض من

فادحة للملاحين وصغار التجار من المصريين .

في ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٩ صدر مرسوم عدلت به المادة ٧٩ من القانون التجاري المختلط كما يلي :

« كل الصفقات الآجلة المعقودة في إحدى البورصات المصرح بها طبقاً للقانون وللوائح البورصة سواء عقدت على بضائع أو أوراق مالية مقيدة في الجداول تكون مشروعة صحيحة حتى لو كان في نية المتعاقدين أنها تؤول في النهاية إلى الوفاء بمقود المحاسبه على الفرق ، ١١

وهذا صريح في إطلاق عملية المضاربة من كل قيد بل وتحريض على عمليات البيع والشراء الصورية كما تنص على ذلك الفقرة الأخيرة من المادة ٧٩ المشار إليها سابقاً .

أما قبل سنة ١٩٠٩ . فلم يحدد القانون الصفة القانونية للعقود الآجلة وللصفقات التي تنتهي بدفع مطلق الفرق .

ولكن العرف القضائي جرى على التقدير الآتي :

« لا يمكن ابتداء أن تعتبر مقاومة الالتزامات التي تنشأ من الصفقات الآجلة المعقودة على الفرق أو خلاف ذلك إلا إذا اتضح من عناصر الدعوى أن هذه الصفقات لم تعقد إلا على سبيل المقامرة أو المراهنه المجردة ، ويكون على من يدفع بمثل هذا الدفع أن يقدم البينة على ذلك ، ويبقى حينئذ للقاضي أن يقدر الصفة الحقيقية للصفقات المتنازع فيها بناء على البيانات التي يقدمها المتخاصمون (مجلة الاحكام عدد ٢٥ مارس سنة ١٩٠٣ جز ١٥ صحيفه ٢١١ » .

ولا شك أن المضاربة على هذا الوجه عمل تنكره الحياة قبل أن تنكره

الشرائع السماوية وتتدخل لدفع خطره .

ففي مثل هذه العمليات الصورية يتجلى الظلم واضحا ، وهو ظلم يقع على أقوات الناس وأرزاقهم فيلتمها بغيا وعدوانا عن طريق المخاطلة والخداع .

والشريعة الإسلامية تنكر هذا المنكر ، وتضرب على أيدي المتلبسين به حماية للمجتمع ، ودفعاً للنتائج الخطيرة المترتبة على إفقار الناس وأكل أموالهم بالباطل .

ولما كان هذا الوضع لا يقبله مجتمع حر كريم ، فقد أخذت مصر منذ ألغيت الامتيازات الأجنبية تحكم رقابتها شيئا فشيئا على أعمال البورصة ، وعلى عملية المضاربة بنوع خاص حتى تخلصت المضاربة من العمليات الصورية وكان مما عملته الحكومة في هذا الشأن أن وضعت حداً أعلى وحداً أدنى لارتفاع الأسعار أو هبوطها في أى يوم من أيام السوق ، وبهذا لا يدخل عمليات المضاربة - بائعا أو مشتريا - إلا من لبس ثوب الجد وكان تاجرا عاملا في السوق ..

ونستطيع أن نطمئن إلى أن عمليات المضاربة على فروق الأسعار تجري الآن على حسب طبيعة السوق ودوافع العرض والطلب ، وأن الصفقات الصورية لا يقع منها إلا القليل النادر الذي لا يؤثر في مجرى السوق .

السماسة .

وفي البورصة نظام السماسرة ، وهم الذين يتولون إدارة الحركة وتنظيمها سواء في بورصة العقود أم في بورصة البضاعة الحاضرة أم بورصة الأوراق المالية .

فالسماسرة هم الوسطاء الرسميون بين البائعين والمشتريين ، وهم لا يبيعون

ولا يشترون لحساب أنفسهم ، ومن ثم لا يمكنهم الاستفادة من فرق الأسعار بين البيع والشراء .. ويتقاضون على الأعمال التي تتم بواسطتهم سمسة مقدرا سعرها في اللائحة جزاء ما بذلوا من جهد في إتمام الصفقة .

ويقضى نظام البورصة على السمسرة .

١ - ألا يضاربوا لحسابهم الخاص

٢ - ألا يشتغلوا بأية أعمال تجارية خلاف السمسة

٣ - ألا يقيموا من أنفسهم الطرف الآخر للأوامر التي يتلقونها من عملائهم

وفي هذا ضمان لأعمال البورصة من أن يدخل عليها عنصر التلاعب بأى من أطراف البائعين والمشتريين . إذ كان السمسرة وكلاء منفذين لا مطمع لهم إلا في الأجر الذين ينالونه بنكم اللائحة بعد إتمام الصفقة .

أما السمسة في ذاتها فعمل لا غبار عليه من وجهة نظر الشريعة . لأن العامل فيها هنا إنما يؤدي خدمة بأجر لمن يعمل له كوكيل عنه .

بقول ابن تيمية : لو وكل رجل وكلا يشتري له شيئا جاز ، وكذلك إذا وكله ليبيعه له وإن لم يعين الثمن لواحد منها - أى الشيء المشتري أو المبيع - وذلك لأن الموكل رضى بخبرة الوكيل وأمانته (١) ،

فستطيع بعد هذا كله أن تقول إنه البورصة ، حيث هي الآن ونحت رقابة السولة سوق تجارية تؤدي للمجتمع خدمات نافعة في مجال الحياة الاقتصادية وأنه إن يكن خطر يكمن فيها فهو في عمليات المضاربة غير المشروعه ، وهى عمليات قد تتم في أية لحظة لو نامت العين الساهرة عليها .

هذا وهناك « بورصة » الأوراق المالية ، ومنها اثنان في مصر ، واحدة في القاهرة وأخرى في الإسكندرية .

وفي بورصة الأوراق المالية تباع الأسهم والسندات بيعاً كاملاً مستوفياً كل أركانه، أى أن المبيع حاضر ويسلم للمشتري بعد قطع السعر الذى يتحدد فى جلسته البيع بصورة عامة لا اختلاف فيها .

وعمل بورصة الأوراق المالية عمل سليم من وجهة نظر الشريعة . إذ لا يقع غبن على أى من الطرفين المتعاقدين، لأن البيع والشراء يتم فى حرية تامة، وفى نظام محكم، عن طريق السماسرة الذين عرفنا دورهم فى بورصة العقود .

ثانياً : المصارف

تقوم المصارف بالدور الأول فى عمليات التحرك المالى فى العالم .. وعن طريقها يجرى ويذهب كل ما فى أيدي الأفراد والمؤسسات والشركات من أموال (نقود، أو أوراق مالية، أو مجوهرات، أو سبائك ذهبية .. الخ) .

ويمكن أن نحصر أهم الأعمال التى تؤدىها المصارف فيما يأتى :

(١) قبول الودائع النقدية وتوديعها أرباحاً للودعين (٢) الإقراض وتأخذ عنه أرباحاً من المقترضين . (٣) تحويل العملات من عملة إلى أخرى فى مقابل عمولة، تحصل عليها . (٤) تحويل النقود من قطر إلى قطر فى مقابل عمولة، (٥) حفظ الودائع الثمينة فى مقابل أجر تحصل عليه من أصحابها . (٦) اعتماد الشيكات، السفرة فى مقابل عمولة، (٧) بيع أسهم الشركات فى مقابل عمولة .

تلك هى أهم العمليات التى تقوم بها المصارف .

وحين ننظر فى هذه العمليات واحدة واحدة . نرى أن العمليتين الأولىين - عملية الإيداع والإقراض - هما اللتان يظهر فيهما الربا صريحاً واضحاً .. أما العمليات الخمس الأخرى فهى عمليات تجارية ليس فيها مزاباة .. فإن العمولة، التى يحصل عليها المصرف نظير قيامه بهذه العمليات إنما هى أجر

على عمل ، يقدره المصرف حسب قواعد مضبوطة ، وأنظمة عامة تكاد تكون متماثلة في جميع أنحاء العالم .

ويلاحظ أن هذه العمليات قد يسرت أمور الناس وقربت إليهم البعيد من مصالحهم بأجور زهيدة بالنسبة لما كان ينفقه المرء لوتولى هذه العمليات بنفسه .. إذ أن المصارف قد أعدت نفسها لهذه العمليات ، وتقوم بها جملة ، وما تحصل عليه من أجر قليل يكون في المجموع مجزيا لها .

عملتا الإيداع والإقراض : هاتان العمليتان هما محل تهمة في نظر الإسلام لأنهما تنطويان على ربا صريح .

ومن أجل هاتين العمليتين شوهت كل عمليات المصارف وأصبحت موضع ريبة من وجهة النظر الإسلامية .

كيف تتم عملية الإيداع والإقراض في المصارف ؟

الأموال التي تودع في المصارف هي أموال الأفراد والهيئات والشركات.. الفائضة عن الحاجة ، بعضها يودع لمدة طويلة الأجل ، وبعضها يودع للحفاظ تحت الطلب - حسابات جارية - .

وتعطى المصارف أرباحاً سنوية تسمى « فائدة » عن الأموال المودعة تقدر بين ٣،٢٪ وذلك عن الأموال التي تودع لآجال طويلة .

وهنا يجيء السؤال : كيف تقوم المصارف بحفظ هذه الأموال وحرصاتها ثم تعطى أرباحاً عنها لأصحابها .. مع أن المنطق يوجب أن يؤدي أصحاب هذه الأموال أجراً للمصارف على عملية الحفظ لهذه الأموال ؟؟

والجواب يقول : كان ذلك هو المنتظر ، لو لم تكن المصارف تنتفع بهذه الأموال انتفاعاً يعود عليها بأرباح أكثر من الفائدة التي تؤديها

لأصحابها .. إن المصارف تستغل الأموال المتجمعة من هذه الودائع في مشروعات اقتصادية مربحة تجعلها تحرص أشد الحرص على جذب كثير من العملاء لإيداع أموالهم فيها . وإغرائهم بوسائل كثيرة ، منها هذه الفائدة التي تقدمها لأصحاب الودائع ذلك أن هذه الأموال المودعة لا يمكن أن يطلبها أصحابها جميعا مرة واحدة ، وفي وقت واحد .. وإنما الذي يحدث هو أن يُسحب منها بعضها في الوقت الذي يودع فيه آخرون أموالا قدر التي سحبت أو أكثر أو أقل .. على أن الذي لا شك فيه هو أنه يبقى دائما تحت تصرف المصرف مالا يقل عن ٩٥ ٪ من الأموال المودعة . ومع هذا فإن المصرف لا يستغل كل الأموال المتجمعة لديه ، بل يحتفظ - احتياطيا - لحاجة أصحابها بما يوازي ١٠ ٪ منها ، والباقي يوجه في وجوه الاستغلال المختلفة ، فتجىء إليه بأرباح وفيرة قد تصل إلى ١٥ أو ٢٠ ٪ أو أكثر أو أقل قليلا ..

من هذا نرى أن عملية الإيداع التي . يؤدي عنها المصرف فائدة . هي عملية تعود على الطرفين - المودع والمصرف - بفوائد محققة .

فأولا : تحفظ مال الأفراد بوضعه في مكان أمين ، وهذا ينجلي لأصحابها من المخاوف التي تطرقهم دائما إذا ظلت في أيديهم .. لأنها في هذه الحال معرضة للسرقة ، أو الضياع بأي سبب من الأسباب ، ولكنها في المصرف في يد أمينة ضامنة لها مهما كانت الظروف والأحوال .. ومن جهة أخرى ، فإن وجود المال بعيدا عن يد صاحبه يدفع عنه النزوات الطائشة ، والرغبات الخسيسة التي كثيرا ماتذهب بها ثروات في لحظة واحدة إذا كان المال تحت يد صاحبه .. أما المال في المصرف فإن وجوده بهذا المكان يمنح صاحبه فرصة للتفكير فيما هو مقدم عليه قبل أن يصل إلى يده ، وفي هذا الوقت قد ينوب إليه رشده ، وتنطق نزوته .

وثانياً : مع حفظ المصارف للمال هذا الحفظ المكين ، فإنها تقدر أن المال قوة . ومن الظلم له ، والإضرار بمكانته في هذا العصر أن يعطل وأن يجمد . إن طبيعة الحياة في هذا العصر تأبى أن يحبس المال ، وأن يلقى بها في ظلمات الخزائن .. وإذن فالمصارف - فوق حفظها للمال وحراستها له تستخدم هذا المال وتستغله في المشروعات الاقتصادية ، فيعود عليها بربح وفير يجعل منه لصاحب المال حظاً ترضاه به وتغريه

ونسأل : ما طبيعة هذا الربح أو الفائدة التي يأخذها اللودعون على رموس أموالهم ؟ وما الوصف الذي توصف به هذه الفائدة ؟
أهو عمل يوقع بين الناس العداوة والبغضاء ؟
أهو ظلم وعدوان من أحد الطرفين على الآخر ؟

أما الأمر الأول فلا يمكن أن يكون ، لأن هذه العملية - عملية الإبداع - قائمة على تراض كامل بين الطرفين ، وعلى مصلحة متبادلة محققة لكليهما .. لأنه نفع خالص لكل منهما .. فالمودع قد حفظ ماله ثم عاد إليه ومعه ربح ، والمصرف قد انتفع بهذا المال وجلب به ربحاً أكثر مما أعطى .. فلا يمكن أن يقع بسبب هذا شيء من العداوة بين الطرفين !

وقد يقال إن المصرف ربما تلفست في يده هذه الأموال ، وعادت إليه بالخسران بدل الكسب .. فما أكثر ما تصاب العمليات الاقتصادية بالبوار وخاصة في أحوال الحرب وتوقعات الحرب .. ونقول : إن المصارف إذا خسرت في حالة فإنها تكسب في أحوال كثيرة ، وأن العمليات الاقتصادية والمشروعات العمرانية ، لا تقوم إلا على دراسات دقيقة مضبوطة ، وعلى تنبؤات ذوى الخبرة في هذه الشئون ، وقل أن تجيئ التناجح على خلاف ما قدروا .. وقد دلت التجربة على أن عمليات المصارف في الأموال المودعة مربحة دائماً في مجملها .

وأما الأمر الثاني وهو الظلم والعدوان على مال الغير - فهذا أيضاً غير واقع أبداً هنا - فصاحب المال ، المودع ، قد أخذ ربحاً عن رأس ماله مع تحريض وإغراء من المصرف ، في الوقت الذي يحصل فيه المصرف من استغلال هذا المال على ضعف ما أعطى أو أضعافه .

ونعود فنسأل : هل في هذه العملية ربا أو شبهة ربا ؟ .

وننظر فنجد أن لهذه العمالية وجهين :

فأولاً : وجهها ظاهراً ، وفي هذا الوجه تبدو كل مظاهر الربا بل أشد أنواع الربا ، وهو ربا النسئة .

وثانياً : وجهها آخر وراء هذا الوجه ، والمتأمل فيه يجد أن ليس فيه دلالة أو أثر من آثار الربا .. حيث لا نجد عداوة تقع بين الناس من جهة ، ولا ظلماً وأكلاً لأموال الناس بالباطل من جهة أخرى .

ومع هذا فالسؤال ما زال قائماً .. أربا هذه العملية أم غير ربا ؟ .

لا يمكن أن نقول إنها غير ربا .. فهناك مال تتناوله يد على سبيل «الامانة» - لا القرض ، ثم يعود ويعود معه ربحاً .

كما لا يمكن أن نقول إنها ربا . لأن نية الطرفين لا تتجه إلى استغلال أحدهما للآخر ، وإملاء شروطه عليه . كما هي الحال بين المتعاملين بالربا ، ثم من جهة أخرى ليس فيها الآثار السيئة التي يتبعها الربا ، والتي من أجلها حرم ، وهي الظلم ، لا تظلمون ولا تظلمون .

ما هي إذن هذه العملية ، وبأى اسم تسمى ؟ أي يمكن أن يقال إنها شركة ، يشارك فيها المودع ، بما أودع . والمصرف بمجهوده التي يثمر بها المال المودع ، مع ضمانه لرأس المال وربحه المحدد ؟ .

وُردَ على هذا بأن مثل هذه المشاركة لم تعرف في لغة الاقتصاد القديم ولا الحديث . والمصرف نفسه لا يسميها مشاركة ، ولا يرضى بأن يجعل من الأموال المودعة شركة يقسم فيها الأرباح مع المودعين لأن أرباحه على الصورة التي يتعامل بها أكثر . . ولو رضى المصرف لما رضى المودعون الذين آثروا لأموالهم هذا الوضع ، ضمانا لها من المضاربات . ولو أرادوا لانهجوا من أول الأمر إلى المساهمة في شركة من الشركات .. وكثير من الناس لا يحبون أن يضعوا أموالهم في أعمال الشركات خوفا من المخاطرة ونتائجها ، مؤثرين الربح القليل ، أو عدم الربح . بشرط أن تسلم لهم رؤوس أموالهم دون زيادة أو نقص !!

نقول إن إطلاق كلمة مشاركة أو شركة غير ممكن أن يكون لهذه العملية ..

فكيف نقلها من وصفها الربوي إلى وصف آخر يكون أكثر مطابقة للصورة التي هي عليها ؟ .

إن الاقتصاد الحديث قائم على نظريات وقواعد أصبحت مع تقدم العلم - مسلما بها ؛ لأنها معروفة النتائج ، مضبوطة الموازين ، بحيث يمكن أن يقام عليها نظم من المعاملات لم تكن معروفة من قبل ، وبحيث يقدم الناس عليها وهم على ثقة من نتائجها المستقبلية .. فيستطيع المصرف مثلا أن يقدر أنه لو وضع رأس مال قدره كذا في مشروع صفته كذا لعاد عليه بربح سنوى قدره كذا .. يستطيع المصرف أن يقول هذا ، وأن ينفذه ، وأن يحقق النتائج التي قدرها دون أن يدخل على هذه النتائج خلل إلا بنسبة ضئيلة جدا لا تؤثر في النتيجة العامة التي عمل عليها حسابها . ولو عُرض عليه في هذه الحال أن يدخل معه المال المودع في مشروعه هذا لما رضى ، لأنه يرى أن خبرته ، وخبرة رجاله أكبر من رأس المال ، ومن حقه أن يستأثر بالنصيب الأوفر من الربح .

ومع هذا فازلنا حيث كما من هذه المشكلة .. ماهى ؟ أى عملية ربا
أم مشاركة ؟

لنا أن نقول : إنها ربا ، ولكن نزع منه ما فى الربا من شر ، بما استطاع
الاقتصاد الحديث أن يفرض من ضوابط وموازين تضمن سلامة رأس
المال ، وتضمن ربحا مناسباً له !!

وإذن فهل يحل التعامل بهذا الربا بعد أن زال عنه ما تلبس به من شر ،
وبعد أن خُلع من الأسباب الموجبة لتحريمه ؟

والجواب على هذا السؤال هو الجواب على السؤال الآتى :

الخمر حرام ، وهى أم الكبائر .. فإذا استطاع العلم الحديث أن يبيح
بمادة تسلب الخمر مادة الإسكار وتبقى على لونها ، وطعمها ، وريحها ، فهل
شراب مثل هذا حلال أم حرام ؟ إنه خمر يسكر وقد تحول إلى خمر لا
يسكر ؟ فما الجواب ؟

الجواب ، لاشك أنه حلال لا حرج من شربه ، فما الخمر بالخمر إلا
لأنها تخامر العقل وتغطيه بما فيها من مادة الإسكار ، فإذا ذهب عنها ذلك
بوسيلة مضمونة محققة فلا حرمة فى شربها .

وكذلك هذه الصورة من الربا بعد أن نزع عنها ما كان سبباً فى تحريمها !

ولقائل أن يقول : إن التعامل على صورة الربا قد يغرى بالربا ، وينمى
فى عقول الناس هذه العملية ، فيخرجون بها عن هذه الحدود إلى الربا الصريح
الذى يجر إلى العداوة وإلى أكل أموال الناس بالباطل !!

ونقول : إن هذا صحيح ، ولكنه اختيار لخير الشرين وأخف الضررين .
فإما أن يوقف دولاب الاقتصاد ويتولاه عنا غيرنا بمن يستحلون الربا
الصريح ولا يتخرجون منه ، وإما أن نقبل التعامل بهذا الربا الصورى

مفترقين بينه وبين الربا الصريح ، ملتزمين حدوده التي لا تؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل ، ولا توقع عداوة وبغضاء بين المتعاملين به .

والشريعة الإسلامية في صميمها ترمي مصالح الناس ، وتقدر ظروفهم ، فإذا كان في الحظر حرج ومفسدة ، وفي الإباحة حرج ومفسدة دون ذلك ؛ رفع الحظر ، رعاية للمصلحة واختياراً لأخف الضررين .

فلقد أباحت الشريعة بعض بيع الغرر مثل بيع المغيبات في الأرض ، كالجزر والفجل ونحوها ، وذلك لرجحان المصاحبة كما يقول ابن تيمية : « وإذا كانت مفسدة بيع الغرر وهي كونه مظنة العداوة والبغضاء وأكل أموال الناس بالباطل ، فعلوم أن هذه المفسدة إذ عارضتها المصاحبة الراجحة قدمت عليها » ويقول : « ومعلوم أن الضرر على الناس من تحريم هذه المعاملات أشد عليهم مما يتخوف فيها من تباعض أو أكل مال بالباطل ، لأن الغرر فيها يسير ، والحاجة إليها ماسة ، والحاجة الشديدة يندفع بها يسير الغرر ، والشريعة جميعها مبنية على : أن المفسدة المقتضية للتحريم إذا عارضتها حاجة راجحة أبيح المحرم ، فكيف إذا كانت المفسدة منتفية (١) ؟ هذا هو الدين السمح ، وتلك هي شريعته .. » ما جعل عليكم في الدين من حرج ، ١

أما عملية الإقراض التي تقوم بها المصارف وهي القروض التي تقدمها للأفراد والهيئات في مقابل فائدة سنوية فإنها تجري على الصورة التي تجري عليها عمالية الإيداع مع الفائدة ، ولكن بين العمالين اختلاف من وجوه :

أولاً : المال الذي يؤخذ من المصرف هو قرض وايس أمانة أو ودیعة كالمال الذي يودعه أصحابه في المصارف .

ثانيا : الفائدة التي تحصل عليها المصارف من المقترضين أكثر مما تعطيه هي للدودعين ، وهذا طبيعي لأن المصارف قامت للاستغلال ولها إدارات وموظفون يأخذون أجورهم من العمل في هذه الأموال . في إقراضها ، وفي تحصيلها .. ولكن يجب ألا تذهب المصارف في هذا مذهب المغالاة في الاستغلال وإتهاز الفرص عند الأزمات والضائقات المالية فترفع في قيمة الفائدة .. إنها إن فعلت هذا كان عملها حينئذ ربا صريحا ، وكان المتعاملون معها مشتركين في هذا الجرم الذي لعنه الرسول الكريم ولعن آكله ، وموكله وشاهده ، وكاتبه !

والمعروف في هذا أن المصارف التي لم تحصر أعمالها في عمليات الإقراض وحدها تلتزم حدودا معتدلة في احتساب الفائدة بحيث لا تتجاوز ٦ أو ٦ ٪ سنويا ، وهو ربح معتدل .

ثالثا : رأس المال الذي يقترضه المقترضون - من أصحاب الأعمال وغيرهم - معرض للخطر أكثر من المال المودع الذي تستغله المصارف ، لأن المصارف لها خبرتها ، ولها قوتها في المجال الاقتصادي . أما الأفراد فإن عددا غير قليل منهم لا يسلم له رأس المال في أعماله التجارية أو الصناعية وغيرها ، فضلا عن أن يجنى من ورائه ربحا !

وهنا تدخل المسألة في وضع جديد ، وتأخذ وضعاً آخر .. إن فيها أكلا لأموال الناس بالباطل وعداوة وبغضاء بين المصرف وبين المتعاملين معه .

إنها عملية ربا !!

وللخروج من هذا يجب أن يفرض على المصارف ألا تقرض إلا من يستغلون القرض لعمل إنتاجي ، وأن يكون هذا العمل محدودا مدروسا

دراسة كاملة ، وأن تتولى هيئة فنية مختصة في المصرف دراسته والإشراف على تنفيذه .. وللمصرف أن يأخذ نظير هذا أتعابا يحصل عليها من الربح الذى يجيء من المشروع ، فإن لم يكن ربح فليس له أن يحصل على ربح أكثر مما يؤديه هو لأصحاب الأموال المودعة !

وفى هذا - لا شك - ما يحمل المصارف على الانصال بعملائها المقترضين ، والإخلاص فى توجيههم ، فإن قصر المصرف فى هذا تحمل بعض النتائج السيئة لهذا التقصير .

ومن هذا يبدو أن عملية الإيداع ليست من المعايات الربوية لأنها أموال مودعة وليست مقترضة .. أما عملية الاقتراض من المصرف بفائدة فقد عرفنا ما فيها وأشرنا إلى ما يجب أن تقوم عليه هذه العملية لتسكون أقرب إلى السلامة .

ومثل عملية الإيداع فى المصارف عملية الإيداع فى صناديق التوفير بالبريد ، والحكم فى الربح المعطى هنا وهناك واحد .

ومع كل هذا فإن عملية الاقتراض لا تحلو من شبهة الربا ، وخير للمسلم أن ينأى بدينه عن مواطن الشبهات فذلك أسلم له ، فإذا لم يكن بد أن يركب هذا المركب عن ضرورة فلا بأس من أن يدخل فى هذه المعاملات ومعه شعور بأنه واقع تحت حكم المضطر .

على أننا نستطيع أن نقول إن المجتمع الإسلامى كله واقع فى هذا الاضطراب إزاء القوة الغالبة التى فى يده غيره ، والتى إليها زمام الأمور فى الشؤون الاقتصادية للعالم ، ومن الخطر والمجازفة أن تنفصل عن هذا النظام وليس معنا القوة التى تمسكتنا من خلق كيان اقتصادى قوى يقف لأنظمة الغرب ، ويحمى كياننا المالى من الانهيار .

لنقبل هذا الوضع إذن ونحن نتطلع إلى بناء نظام اقتصادى إسلامى
برىء من الربا ومن شبه الربا ، فن اضطر - غير باع ولا عاد - فلا لثم
عليه . إن الله غفور رحيم ،

* * *

هذا وهناك « بيوت اقتصادية ، وحوائيت منتشرة فى القرى والمدن
تقوم بعملية الإقراض بالربا ، وكل عملاتها من الطبقة الكادحة ، ومهظم
المقترضين منها يقترضون لأجل لقمة العيش أو ما يشبه لقمة العيش من
كساء ودواء ونحوه .

وعمليات القرض التى تتم فى هذه الأحوال ومع تلك البيوت أو هذه
الحوائيت عمليات صارخة فى الظلم ، يطل منها أبغض وجوه الربا ، لأنها
تفرض على المحتاجين سلطان الحاجة وقسوتها فتضاعف الأرباح حتى لتكاد
تبلغ رأس المال المقترض أو تزيد عليه فى بعض الأحيان .

ولاشبهة فى أن هذه العملية أيا كانت الفائدة التى يحصل عليها المقرضون
هى الربا الصريح ، الأخذ والمعطى شركاء فى الجرم ، واللعة واقعة عليهما
مما .

وواجبنا فى هذا النوع من القرض يحتم علينا أن نشدد فى القضاء عليه
وذلك :

أولا : ليعلم المقرضون من هذه البيوت ومن تلك الحوائيت ، ومن
المرايين المتجولين وغيرهم - أنهم يأكلون ربا صريحا . . . وأنهم خارجون
على دينهم ، مواجهون للحرب من الله ورسوله . . . وخير لهم أن يصيروا ،
ويحتملوا الحاجة ، على أن يأكلوا سحتا ، ويتعرضوا لسخط الله وعذابه .

وثانيا : لتقم جمعيات تعاونية فى النقابات المختلفة ، وفى كل هيئة عاملة ، حكومية وغير حكومية ، مهمتها العمل على إيجاد رأس مال من بين أعضائها تقرض منه المحتاجين منهم قرضا حسنا عند الحاجة إلى القرض .

وبهذا نحى تلك الجماعات الكثيرة التى تتعامل مع هؤلاء المراهين والذين تزداد حالتهم سوءا مع الأيام ، فقاموا متصلين بهؤلاء المراهين فلن ينتظر لهم غير التدهور والانحدار من شدة إلى ما هو أشد منها ، ومن جهة أخرى نحفظ على هذه الجماعات دينها الذى تحملها الحاجة عن الذهول عنه ، والخروج عليه .

* * *

ثالثا : الشركات

الشركات المساهمة تؤدى دورا مهما فى الحياة الاقتصادية والعمرانية ، إذ هى التى تقوم بأعظم الأعمال فى مجال الصناعة والتجارة ، والزراعة ، بما يجتمع لها من أموال المساهمين ، وبما لديها من أصحاب الخبرة والكفاية فى المشروعات التى تتولى تنفيذها .

وقد أوجدت الشركات لأصحاب الأموال فرصا طيبة لاستغلال أموالهم ، وتحريكها مع الدورة الاقتصادية القائمة فى هذا العصر . . . وليس لصاحب مال عند اليوم فى أن يمسك ماله بين يديه ، أو يضم عليه خزائنه الحديدية . . . لقد مضى هذا الزمن الذى كان فيه المال كومات من الذهب أو الفضة ، يتمتع مكتنزا بمنظرها ، وينعم بريقها الخاطف . . . إن المال فى هذا العصر قد أصبح كائنا حيا ، يجب أن يعيش كما تعيش الكائنات الحية وأن يتحرك كما تتحرك ، ويعمل كما تعمل .

وليس بنا من حاجة إلى القول بأن هذه الشركات تؤدى أعمالها فى صورة

بعيدة عن الربا ، لأنها لم تقم لتقاس هذا العمل ، وإنما قامت لتوجيه
روس أموالها في الإنتاج عن طريق الصناعة أو الزراعة أو التجارة ونحوها.

شركات التأمين

وهناك شركات قامت لأغراض غير إنتاجية ، وهى شركات التأمين التى
تؤمن على حياة الناس وعلى ممتلكاتهم ، وعلى كل شئ يحرص الإنسان
عليه ، ويخشى فقداه أو تلفه .

أما عملية التأمين على الحياة فتجرى على الصورة الآتية : يتقدم طالب
التأمين على حياته إلى إحدى الشركات ، ويحدد لها المبلغ الذى يريد أن يؤمن
عليه ، والمدة التى يؤمن فيها .. ولتسكن ألف جنيه لمدة عشر سنوات ..
وهنا تتخذ الشركة إجراءاتها من الكشف الطبى عليه ، ومعرفة سنه وقت
التأمين .. ثم تقدر المبلغ الذى يدفعه مقسطاً على كل شهر أو كل سنة ..
ويبلغ مجموع هذه الأقساط خلال عشر السنوات ألف جنيه تقريباً .
فإذا انتهت المدة ولم يمت الشخص المؤمن أخذ المبلغ المؤمن به ، وهو يكاد
يكون جملة المبلغ الذى دفعه للشركة ، وهو ألف جنيه .. وهنا لا تكون
الشركة قد خسرت شيئاً ، وإنما أعطت ما أخذت ، وانتفعت خلال هذه
المدة باستغلال المبلغ المؤمن به .. ولكن لو حدث أن مات الشخص قبل
نهاية المدة ، وقد يحدث أن يموت ولم يدفع إلا قسطاً واحداً ، وقد يكون
عشرة جنيهات .. فى هذه الحالة تدفع الشركة لورثته المبلغ المؤمن به وهو
ألف جنيه .. ١١

وواضح أن الشركة فى هذه الحالة قد خسرت خسارة فادحة .. وهنا
يظل وجه كالح . أحد جانبيه ربا ، والآخر ميسر ، وذلك أسوأ وجه
وأقبحه .. عشرة جنيهات يأخذها صاحبها - عن طريق ورثته - ألفاً ١٢ .

أليس هذا رباً فاحشاً ، وأكلاً لأموال الناس بالباطل ؟
إنه في صورته الظاهرة رباً صريح لا شبهة فيه .. ولكن حين ننظر
إليه من جانب آخر نراه على غير هذا ..

إن عمليات التأمين هذه تقوم على دراسات وخبرات مضبوطة انتهت
إلى حقائق مسلم بها .. وبهذا أصبحت عمليات التأمين على الحياة بالنسبة
للشركات مصدر ربح لا خسارة معه أبداً .. ونعم هناك حالات فردية تبدو
فيها شركات التأمين خاسرة ، ويبدو أن المؤمن قدس ظلها وجار عليها ..
ولكن في مجموع الحالات تنتهي النتيجة دائماً بربح طائل للشركة .. لأنها
إن خسرت في حالة كسبت في حالات .

وهنا يتوجه السؤال إلى المؤمن نفسه . وهل يحل له أن يخاطر هذه
المخاطرة ليكسب لورثته بعشرة جنيهاً ألف جنيه ؟ ألا يعد هذا العمل
من جهته أكلاً للبال بالباطل ؟

الرأى عندى أن في هذا - بالنسبة للمؤمن - مقامرة ، أكل فيها المال
بغير حق ، وذلك في حال وفاته قبل المدة المؤمن عليها ، أما في حال حياته
إلى انتهاء مدة التأمين فإنه أخذ المبلغ الذى دفعه ، وإذن فلا مقامرة ولا ظلم
في هذه الحالة .

ويمكن أن تكون عملية التأمين على الحياة على النظام الذى يؤمن فيه
على الحوادث .. أى أنه لا يأخذ شيئاً إذا لم يمت خلال المدة المؤمن عليها .
فإن مات أخذ ورثته المبلغ المؤمن به !

ومثل عملية التأمين على الحياة عمليات التأمين على الحوادث ، للننازل ،
والسيارات ، ومحال التجارة ، والصناعة ، والبضائع المحملة على السفن ،
والطائرات ، وغير هذا .. وفي هذه العمليات تضمن الشركة سلامة الشيء المؤمن

عليه خلال المدة المتفق عليها ، فإن سلم فلا يأخذ المؤمن شيئا ، وإن عطب
أوضاع ضمنّت الشركة قيمة ما عطب ، وما ضاع .. وذلك نظير مبلغ زهيد
بالنسبة لقيمة الشيء المؤمن عليه .. وقد لا يبلغ جزءا من ألف ..

ولا شك أن الخسارة هنا تكون أضعاف ما يقع في حالات التأمين على
الحياة . . فالشخص الذى يؤمن على بضاعة قيمتها مئة ألف جنيه ويدفع
للشركة في مقابل هذا مئتي جنيه ، ثم إذا أصيبت هذه البضاعة بكارثة
ذهبت بها ، دفعت الشركة لصاحبها القيمة كاملة وهى مئة ألف جنيه !

ونقول إن الخسارة هنا حالة فردية . . وأن الشركة إذا خسرت
في حالة فإنها تكسب في مئات الحالات التى تأخذ عليها تأميننا ولا تقع
فيها حوادث .

ونسأل هل الدين يمارض شيئا من هذه التأمينات ؟

ونقول :

أولا : إنها ليست ربا بالمعنى المعروف ؛ وإن كانت في صورتها الظاهرة
تجرى مجرى الغرر والمقامرة .

وثانيا : أن الغرر هنا والمقامرة صوريان . لأننا .. كما قلنا .. نجد
الشركة دائما رابحة وإن بدا أنها خسرت في بعض الحالات ، ومن هنا
لا يقال إن الشركة قد أكل مالها ظلما . .

وأما أصحاب التأمين على الحوادث ، فإن ما يدفعونه لشركات التأمين
هو أشبه بالحراسة الآمنة على ممتلكاتهم ، وهى أشبه بالودائع عند الشركات
والودّع عنده أن يأخذ أجراً من صاحب الوديعة لحراستها ولضمان سلامتها
في يده .

الاحتكار

كثير من التجار يدفهم حب المال إلى الاعتداء على حقوق الناس
وأكل أموالهم بالباطل ، بأساليب مختلفة بعضها ظاهر وبعضها خفي ..

وما يلجأ إليه بعض التجار من هذه الأساليب « الاحتكار » وهو حبس
سلعة من السلع . أو جمعها من الأسواق حتى تشتد حاجة الناس إليها فينزل
بها مخنكها إلى السوق وليس هناك من ينافسه — مع شدة الحاجة إليها —
فيفرض على الناس الثمن الذي يقدره — لا بحسب قيمة السلعة ولا بربح معقول
على ما اشتراها به ، وإنما ينظر إلى حاجة الناس إليها ، وإلى ما عندهم من استعداد
في البذل من أجلها .

وعملية الاحتكار هذه اعتداء على حق الجماعة ، وتهديد لحياتها فقد
تؤدي إلى حبس أقوات الناس ، والارتفاع بها عن متناول الفقراء . ولهذا
قال النبي الكريم « لا يحتكر إلا خاطئ » (١)

وقد أباحت الشريعة الإسلامية لولي الأمر أن يضرب على يد المحتكر ،
ويعززه بما يرى ، وأن يبيع عليه ما احتكر بالسعر المناسب .

يقول ابن قيم الجوزية . إن المحتكر الذي يعتمد على شراء ما يحتاج إليه الناس
من الطعام فيحبسه عنهم ويريد إغلاءه عليهم هو ظالم لعموم الناس ، ولهذا
كان لولي الأمر أن يكره المحتكرين على بيع ما عندهم بقيمة المثل (٢)

التسعير

ومن الأمور التي نظر فيها فقهاء المسلمين وضع حد للسلع عندها يرى
ولي الأمر ضرورة إلى هذا .

(١) صحيح مسلم جزء ٥ ص ٥٦ .

(٢) الطرق الحسكية في السياسة الشرعية لابن قيم الجوزية ص ٤٢٣ .

والأصل في التجارة أن تطلق حرة تخضع لقانون العرض والطلب ، ولهذا لم ير النبي صلى الله عليه وسلم أن يسعر للناس وقد جاءوه يشكون الغلاء ، حتى لا يكون في هذا سنة تقوم عليها قاعدة عامة ، أو حكم غالب يخضع السوق لحكمه ، لم يشأ الرسول الكريم أن يسعر للناس ، لأنه وجد أنها مسألة طارئة لا تلبث أن تزول ، لأن معظم حاجيات الناس في ذلك الوقت كان الغالب عليها من عمل أيديهم ، وقليل جدا هو الذي يتبايعونه . لقد ترك الرسول هذه الأزيمة الطارئة تمر ، ويستقبل الناس بعدها أمورهم على ما اعتادوا وألفوا !!

روى أنس بن مالك قال : غلا السعر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالوا يا رسول الله : لو سعرت لنا قال : « إن الله هو القابض . الرازق ، الباسط . المسعر » ، وإنى لأرجو أن ألقى الله ولا يطالبني أحد بمظلة ظلتها إياه ، في دم ولا مال ، رواه أبو داود والترمذى ، وصححه .

وروى عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : « جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال يا رسول الله سعر لنا ، فقال : « بل ادعوا الله ، » . ثم جاءه رجل فقال : يا رسول الله ، سعر لنا فقال : « بل الله يرفع ويخفض ، وإنى لأرجو أن ألقى الله ، وأبست لأحد عندي ، مظلة » .

وقد اختلف الفقهاء في التسعير . وحل يجوز أم لا يجوز فذهب أئمة منهم إل منه أخذا بظاهر الحديث الشريف ، وقال معظمهم بجوازه . وخرجوا الحديث على أنه لم يكن نهيا عاما وإنما هو لحالة خاصة . لم ير النبي علاجها « بالتسعير » .

يقول ابن قيم الجوزية « ومجماع الأمر أن ههنا الناس إذا لم تم إلا بالتسعير تسعير عليهم تسعير عدل ، لا وكس ولا شطط (١) .

الباب الخامس

إنفاق المال

ليس إنفاق المال بالأمر الهين . وإن بدا لبعض الناس أن المشقة - بها في الحصول عليه ، والتعرف على وسائل كسبه ، وطرق تكميله .

والحق أن عملية إنفاق المال لا تقل - عند "عقلاء" مشقة ، واحتياجا إلى الحكمة والعقل - عن القدر الذي يبذله الإنسان في الحصول عليه وفي تكميله .

من اليسير أن ينفق المرء في ساعات الألوف من الجنهات ، إذا نحلي عن عقله ، وازدرى الحكمة ، ولبس ثوب المقامرین أو المتجولين ولكن حين يكون للإنسان عقل يعي ، وضمير يحس ، وجد أن المال الذي بين يديه نعمة من نعم الله ، ومن حقها عليه أن يضعها بالموضع الذي توضع فيه النعم ، بحيث تؤدي وظيفتها وتجود بخيرها .

فإذا التمس المرء كسبه من طرق سليمة . واجتمع له المال من وجوهه المشروعة ، غير مختلط بظلم أحد ، أو جائر على حق أحد ، كان من المحتم عليه أن ينفقه في وجوه سليمة ، تنفع ولا تضر . فإن فعل غير هذا كان مستأهلا لأن تذهب من يده هذه النعمة ، وأن نزول ، تم كان له حابه عند الله فيما ضيع من حقوق . يقول الرسول الكريم :

ولا نزول قدم ابن آدم حتى يسأل عن . ماله هم اكتسبه ، وفيه أنفقه ، ويقول الحسن البصري رضي الله عنه . " إذا أردتم أن تعرفوا من أين اكتسب الرجل ماله ، فانظروا فيه أنفقه ،

وإذا كان للمال شهوة تحرك الناس إلى الحصول عليه ، وتدفعهم إلى التدافع في سبيله ، فإن للمال سلطانا يغرى أصحابه بالخروج على محارم الله ، والاعتداء على حقوق العباد ، اعتزازا بهذا السلطان واستغلالا بظله . والإسلام إذ رسم الخطوط العامة لكسب المال من طرق مشروعة مستقيمة ، فإنه رسم الخطوط الأولى أيضا لإتقانه في « بل مشروعة مستقيمة ، يؤدي فيها المال مطالب الحياة الطيبة الكريمة لأصحابه فيسعدهم ، ويسعد من حولهم .

والمبادئ العامة التي وضعها الإسلام لأصحاب الأموال هي :

أولا . تطهيرها بالزكاة ، وهذا حق الله ، وحق العباد الذين جعل الله حصيلة هذه الزكاة للإتفاق عليهم منها .

ثانياً : الإتفاق على الأهل والولد ، وذوى القربى ، بقدر ما يسمح به المال ، وفي الحدود التي أباحها الشارع الحكيم .

ثالثاً : الصدقة الموصولة على أصحاب الحاجات من الفقراء والمساكين .

رابعاً : توجيه الفائض بعد أداء هذه الحقوق فيما ينفع الصالح العام ، وينمي هذا المال ، وذلك بتنميته في المشروعات النافعة في ميدان الصناعة أو التجارة أو الزراعة وغيرها .

وفيما يلي إيضاح موجز لهذه الأصول الأربعة

١ - الزكاة

الزكاة هي الركن الثالث من أركان الإسلام الخمسة . . وقد أوجبها الله في أموال الأغنياء رحمة وبراً بالفقراء . . لا تبرأ ذمة المسلم ، ولا يسلم له دينه إلا إذا أداها كما يؤدي الصلاة والصيام ، وقد سبق أن تحدثنا عن الزكاة كمورد من موارد بيت المال ، وهنا نتحدث عنها كفرض على المسلم ، يخرج منه ماله ليتطهر ويتزكى

لقد كانت الزكاة في الصدر الأول للإسلام - والأموال في ديار الناس أقل بكثير عما هي اليوم - كانت الحصيصة التي تجني منها بيت مال المسلمين، وتسد حاجة الفقراء والمساكين وغيرهما من أصحاب الفروض الذين فرض الإسلام لهم نصيباً في الزكاة .. حتى لقد تولى النبي الكريم منها قضاء دين كل من مات وليس له مال .

روى عن أبي هريرة قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُؤتي بالميت عليه الدين فيقول : هل ترك لدينه وفاء ؟ فإن أُحْدِثَ أنه ترك لدينه وفاء صلى عليه ، وإلا قال : صلوا على صاحبكم .. قال (أبو هريرة) فلما فتح الله عليه الفتوح قال - الرسول - أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم . فمن توفى وعليه دين فعلى قضاؤه ، ومن ترك مالا فلورثته ، (١)

ويذكر التاريخ أن عمر بن الخطاب رضي الله لما حمل إليه أبو موسى الأشعري أموال الخراج والصدقات وكانت ألف ألف ، فقال له عمر بكم قدمت ؟ قال بألف ألف ، فأعظم ذلك عمر وقال : هل تدري ما تقول ؟ قال نعم ، قدمت بمائة ألف ومائة ألف حتى عد عشر مرات ! فقال عمر : إن كنت صادقاً ، فليأتين الراعي نصيبه من هذا المال وهو بالبن ، ودهه في وجهه ، (٢) أى من غير أن يريق ماء وجهه بالسؤال .

هذا كان شأن الزكاة ، وهكذا كان أثرها في المجتمع يوم كانت تؤدي كما أوجها الله ، ويوم كان الناس يؤدونها كما يؤدون الصلاة والصوم . ولكن حين تراخى الزمن بالناس . بدأ حب المال يطفئ على البصائر ، فلا يرون في الزكاة ما يجب أن يروها به ، ولا ينزلونها من دينهم 'لمنزلة' اللائقة بها .

(١) كتاب الأموال لأبي عبيد بن ٢٢٠

(٢) الخراج لأبي يوسف ص ٤٦

انما ذكرت، الزكاة في القرآن مقترنة بالصلاة في اثنين وسبعين موضعاً ، وذلك في مقام التذكير بالإيمان ، أو الكشف عن حقيقة المؤمنين ، فليس هناك إيمان إلا مع إقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وليس هناك مؤمنون إذا لم يقيموا الصلاة ويؤدوا الزكاة .. هكذا معاً .. الصلاة والزكاة .

« وأقيموا الصلاة ، وآتوا الزكاة ؛ واركعوا مع الراكعين ، (١) »
« قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون والذين هم عن اللغو معرضون ، والذين هم للزكاة فاعلون ، (٢) »

« فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة سفلوا سبيلهم ، (٣) » وكان يأمر أهله بالصلاة والزكاة (٤) ،

والذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة (٥) ، .. رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، (٦) فإذا يريد الناس بعد هذا في أمر الزكاة؟ لقد جحدوا أو كادوا يحدون هذه الفريضة حتى لكأما ليست ركناً من أركان الدين ، مع أن حكم الإسلام في مانع الزكاة أنه مرتد عن الإسلام ، إذ أنكر وجوبها عليه وهو مالك لنصابها . ولكنا لا نقول بهذا . فما مسلم من المسلمين لا يدترف بأن الزكاة ركن من أركان الدين ، وإنما حب المال شغل الناس عنها ، وألهاهم التكاثر بجمعه وحرزه عن أدائها ، كما يترك كثير من المسلمين الصلاة أو الصيام عن فتور وإهمال وضحف دين ، لا عن إنكار وجود .

(١) سورة البقرة (٤٣)

(٢) سورة المؤمن (١)

(٣) سورة التوبة (٥)

(٤) سورة مريم (٥٥)

(٥) سورة الحج (٤١)

(٦) سورة النور (٣٧)

وقدما - في صدر الإسلام - أنكر بعض العرب الزكاة ، وردوا مُجباتها وقالوا : إنما كانت للحمد ، الذي أمره الله بأخذها في قوله تعالى : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها ، وصل عليهم إن صلاتك مكّن لهم » وقالوا : إن الرسول كان يأخذ الزكاة ويصل على من يؤديها . . . ؟

وحقا كان الرسول يتقبل الزكاة من أصحابها ، ويقول : اللهم صل عليهم ، فقد روى عن عبد الله ابن أبي أوفى رضى الله عنهما أنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتاه قوم بصدقتهم قال : اللهم صل عليهم »

ولكن ليست صلاة الرسول هي الموجبة لآداء الزكاة ، وإنما هي عاطفة كريمة من رسول كريم ينقى بها أهل الخير ، أما الزكاة فهي فرض لله على العباد ، وأن الله هو الذى يأخذها . يقول سبحانه وتعالى : « ألم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات » (٢)

وفد استطاع أبو بكر حجة دؤلاء الممتنين عن الزكاة ، وحاربهم عليها ، وهدم مرتدين عن الإسلام . لا نعلم رقابهم من سيفه إلا بأدائها .

وقد أدركنا أن الزكاة من الدين ومكر دين . وقام عليها جباة يجهلون بها ويتسبون عليها . وثمة « أهلون عليها » الذين ذكرهم القرآن الكريم فيمن ذكر من هم فرض في الزكاة . لأن الإسلام يعلم من نفوس الناس ما لا يعلم الناس

وإن كثيرا من هذه النفوس لا تؤدى هذه الفريضة إلا بوازع المهادنة وعلى يد العاملين عليها .

(١) بلوغ اللرام من أوة الأحكام ٩٧

(٢) سورة التوبة (١٠٤)

الزكاة في هذا العصر

قد يتأول بعض المسلمين بأن ما يؤثرونه من ضرائب على الأطنان وعوائد البلديات ، وضريبة الدخل وغيرها إنما تحمل محل الزكاة التي فرضها الإسلام . وهذا تأويل فاسد . فالزكاة مصرفها : الفقراء ، والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم ، وفي الرقاب ، والغارمين ، وفي سبيل الله . وابن السبيل . إنها ضريبة الأغنياء على الفقراء ، وهو حقهم الذي أوجبه على الأغنياء . أما الضرائب التي تؤدي فإنها تؤدي في مقابل خدمات عامة يعود أكثرها على دافعيها ، لصيانة الأمن في الداخل ، ودفع العدو من الخارج ، وإقامة مرافق التعليم والصحة ، وإنشاء الطرق ، إلى غير ذلك مما ترعاه الدولة وتقرض له ضرائب تزيد وتنقص حسب حاجتها . إن المجتمع الإسلامي يؤدي هذه الضرائب كما تؤديها المجتمعات غير الإسلامية . وتبقى الزكاة بعد هذا شريعة من شرائع الإسلام ، وحكما من أحكامه ، لرعاية جانب كل ضعيف في المجتمع ، وهو جانب الفقراء والمساكين ومن إليهم . وبهذا يظهر التكافل الاجتماعي ، وتظهر إنسانية هذا الدين ، وفلسفته العميقة القائمة على وصل طبقات المجتمع بعضها ببعض بصلات الرحمة والمودة والإحسان .

وإذا فلا بد أن يظهر مفعول الزكاة في المجتمع الإسلامي ، وذلك بتنظيم خاص يخضع له جميع أصحاب الأموال الفائضة عن الحاجة والتي يحول عليها الحول وهي في هذا الوصف . إنه لمن اليسير الآن ضبط هذا المصرف ، وحصره في زكاة النقود بد أن أصبح المداخلكم ، وما بالنقد . ويوم يتم هذا سنرى أموالا وفيرة تدفع فقر المتسرفين وحاجة المحتاجين ، ويومئذ يتكفل بعض هذه الأموال برعاية المتسرفين وأبناء السبيل ، ووضعهم الموضع الذي يضمن لهم الحياة الإنسانية الكريمة .

وليست الزكاة بالأمر الشاق على النفس ، الجائر على المال . إنها جزء من

أربعين جزءاً من رأس المال الفائض عن الحاجة، إذا حال عليه الحول وبلغ عشرين جنيهاً أو أكثر، وهذا قدر قليل تقبله النفوس الطيبة عن رضى . وتسمح به عن سخاء ، إذا علم المسلم أن في هذا زكاة لنفسه ، وتطهيراً لها ، وتنميةً لماله ، ومباركة عليه في ولده من بعده . . يقول الرسول الكريم : ما أحسن عبدُ الصدقةَ إلا أحسن الله الخلافةَ على تركته (١) ،

ويقول عليه الصلاة والسلام : « إن الصدقة لتمنع ميتة السوء . » وإنها لتقع في يد الله قبل أن تقع في يد السائل (٢) ،

٢ - الإنفاق على الأهل والولد وذى القربى

أول حق على المال هو حق صاحبه . ينفق منه . ويتقضى نفقة أهله وولده ، فإن كان في ماله فضل عاد به على ذوى القربى . . يقول الله سبحانه وتعالى : « يسألونك ماذا ينفقون ، قل ما أنفقتم من خير فقلوا الدين والأقربى واليتامى والمساكين وابن السبيل . وما تفعلوا من خير فإن الله به عليم » وواضح من الآية أن السؤال كان عن وجود الإنفاق من الفائض عن حاجة النفس والولد .

والإسلام لا يضع للنفقة حداً أعلى أو أدنى . ولينفق ذو سعة من سمته ، ومن قدر عليه رزقه فلينفق بما أباه الله . « يجعل الله به ديمراً » ، فعلى قدر دخل المرء أو دون دخله تكون نفقته . مع « التزام الاعتدال » ، لا إسراف ولا تقتير . . وقد حمد الله لمن يذهبون هذا المذهب ، وجاء في الحثيرة المصطفين من عباد الله ، « والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ، ولم يبقوا ، وكان بين ذلك قواماً » ، ويذهب سبحانه وتعالى عن كل من التقتير والبذخ . فيقول جل شأنه . « ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك . ولا بسطها إلى البسط ، فتقعد ملوماً محسوراً » ،

الاعتدال في الإنفاق هو مذهب الشريعة وطريقها ، فمن حاد عنه كان جديراً باللوم ، مقبياً على خطر الإفلاس إن أسرف ، أو الندامة إن بخل وقتر .

٣ - الصدقة

ونقصد بالصدقة هنا ما يتطوع به الإنسان من معروف ، وذلك غير الصدقة الواجبة وهي الزكاة .

فالزكاة فرض لازم ، إن أداه الإنسان فقد أدى فريضة يسقط عنه بأدائها وزر المانع لها ، ويكتب له أجر المتصدق بها . . أما الصدقات المطلقة فهي نعيم نفس كريمة وقلب رحيم ، بها ينكشف معدن الإنسان ، وتعرف خصائص الإنسانية فيه ، يذللها متطوعاً غير محمول عليها إلا بما في نفسه من خير ومرحمة ليخفف آلام الناس ويبنى رضوان الله .

ولهذا فإن الدين أطلق للناس المجال في هذا الباب ، وفتح لهم الطريق إليه جميعاً ؛ فما من أحد يستطيع أن يقول لا أجد ما أتصدق به !! فكل شيء نافع ولو كان ثمرة أو حبة عنب ، هو صدقة مقبولة ، يدخل بها صاحبها في عداد المتصدقين .

رُوي عن عدي بن حاتم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « اتقوا النار ولو بشق تمره ، فإن لم تجدوا فبكلمة طيبة » (١) وذكر مالك ابن أنس رضي الله عنه في الموطأ (٢) قال : بلغني أن مسكيناً استطعم عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها وبين يديها عنب فقالت لإنسان : خذ حبة فأعطه إياها ، فجعل ينظر إليها ويعجب ! فقالت عائشة أتعجب ؟ كم ترى في هذه الحبة من مثقال ذرة (٣) ، ٩ ،

(١) صحيح مسلم جزء ٣ ص ٨٦

(٢) الموطأ . كتاب جمع فيه الإمام مالك ما صح سندُه من أحاديث الرسول .

(٣) تشر لمبدا عائشة بهذا إلى قوله تعالى من يعمل مثقال ذرة خيراً يره .

فمن لم يجد حتى الترة أو ما يشبهها - وهيات - فإن له إلى الصدقة بابا آخر.. الكلمة الطيبة.. ففي الحديث الشريف «الكلمة الطيبة صدقة» وفي الحديث أيضا عن جابر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «كل معروف صدقة» أخرجه البخارى .

فليس لمسلم بعد هذا عذر في أن يحجب نفسه ويحرمها من هذا الفضل ، فكل مسلم يستطيع أن يكون في المتصدقين ، يأخذ ، ويعطى ، وبهذا لا يشعر الفقراء أنهم في مكان الآخذ دائما . وأن يدم هي اليد السفلى أبدا . وفي هذا رعاية لشعور العزة والكرامة عند الفقراء وصيانة لهم من أن يذلوا أو أن تتصاغر نفوسهم . إذا لم يكن لهم سبيل إلى الخروج من هذا الوضع ، وضع الآخذ الذى لا يعطى أبدا .. فكل مسلم يستطيع دائما أن يتصدق ، إن لم يمكن بمال فبالكلمة الطيبة !

٤ - قائض الأموال

بعد أن تؤدى من المال الحقوق المتعلقة به ، من زكاة ، ونفقة على النفس والولد ، ومن صدقات - بعد أن يؤدى منه هذه الحقوق على وجهها يكون قد سلم صاحبه في دينه ودنياه ، فإن فضل شيء بعد هذا كان من الواجب أن يستثمر هذا المال ، ولا يمسك به في ظلمات الاكتناز . فالمال قوة يجب أن تعمل عملها في الحياة ، وألا تعطل ، فيه تنشأ المصانع والمعامل وتستصلح الأرض وتشييد العمارات ، ، وفي هذا - فوق أنه نفع عظيم لصاحبه - عمران في الحياة ، وإزدهار لحياة المجتمع ، ونماء اثروة الأمة ومضاعفة لقوتها .

إن المال الذى يمسكه صاحبه ويخزنه أشبه بالأرض الطيبة التى يتركها صاحبها بورا ، والرسول الكريم يقول : «من كان له أرض فليزرعها ،

أو لئيزرعها أعياه ، وإلا فإيمسكها ، .. ومعنى إمساكها هنا الالتفات إليها ، وعدم إهمالها .

ومن حق المال الفائض أن يستثمره صاحبه أو يقرضه إن يستثمره ،
وإلا يدعه معطلاً يعلوه الصدأ ، وتسقط عليه الآفات . . إنه نعمة ، ومن
الواجب أن ينتفع الناس بهذه النعمة . وأن يروا وجهها بفيض عاينهم بالخير
والرفاهة .

الباب السادس

نحو اقتصاد إسلامي

منطق الحياة :

الدعوة التي يدعو إليها كثير من زعماء المسلمين لتحرير الاقتصاد الإسلامي من تبعية الغرب دعوة رشيدة تحمل في ضيائها أكثر من معنى كريم من معاني السيادة والعزة ، إلى ما تحمل من تصحيح للمشاعر "ضيائية" التي أفسدها الإسلام عن أتباعه ، إذ ربط بعضهم ببعض روابط "الرحمة" و"الإيثار" . وجمعهم على الألفة والمودة .

فليس مما يصح به وجوده أن تحرر من أغلال الاستعمار . وأن تجلو جيوشه عن أوطاننا .. إن ذلك وحده لا يعطى معنى "تحرير" الذي ننشده الأمم التي تريد أن تلحق ركب الحياة وتأخذ مكانها فيه .

لا بد من أن نضم إلى هذا التحرير — لكي نثبت أقدامنا في الحياة — التحرير من النظم والتقاليد الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية التي تقسناها عن الغرب ، وانخذلناها دستوراً لنا في مختلف شئوننا .. فذلك هو الذي يرفع الحواجز التي أوهنت الصلات التي بيننا وبين ترائنا عريق ، وهو الذي يرينا في شريعتنا الخير الذي رآه فيها أسلافنا . والذي يمكن لهم في الأرض ، وأوسع لهم في مجال الحياة . وأزله من منزل "عزة" وسيادة فيها . فليست الدعوة إلى اقتصاد إسلامي ، دعوة إلى عصبية . أو نداء إلى طائفية ، وإنما هي دعوة إلى تصحيح أوضاع . وإلى إعادة مجد . وإلى استرجاع حق ، وإلى نصره عقيدة ! .

قد يفهم بعض الناس غير هذا . وقد يحرفون له الكلم عن موضعه .. .

يبدو لقائهم أن يقول : إن هذه الدعوة إن لم تكن عن نصية أو طائفة فهي عن فهم خاطئ . لأوضاع الحياة في هذا العصر ، الذي تشابكت فيه الأمم وتراپطت مصالحها . وتلك دعوة انعزالية تحرم المجتمع الإسلامى ثمرة التعاون والتبادل بينه وبين بقية الأمم .

ومن قال هذا ؟ إننا لا ندعو إلى عزلة ، ولا إلى جفوة وقطعية ، وإنما الذى ندعو إليه هو شىء يتعلق بنا كمجتمع له دين ، ولهذا الدين شريعة لها مبادئها وأحكامها التى يقيم عليها أتباعه . . ومن حق هؤلاء الأتباع أن ينزعوا المنزع الذى يرتضيه دينهم ، وتدعوهم إليه شريعته . فإذا اتجه المجتمع الإسلامى الآن إلى إحياء أمجاده ، وبعث تراثه ، وتصحيح عقيدته فإنما يتجه إلى كل أولئك ، وليس فى تفكيره هذه التصورات الخاطئة التى يتخرص بها أولئك الذين لا يرجون لهذا المجتمع خيرا ، ولا يريدون له أن يخلص من تبعية الغرب ووصايته . .

~ * ~

وما أكثر ما تصدق المنى وتحقق الأحلام !

لقد بلغ المجتمع الإسلامى رشده . وزايلته هذه النكسة التى أصابته بالضعف والضمور ، والتى قضت عليه أن يدور فى فلك الاستعمار . وأن يأخذ مأخذه فى كل شىء من خير أو شر ، دون أن يكون له فى هذا مجال للاختيار . وكيف يكون للتابع خيرة مع تابعه والقيم عليه ؟ !

وإذا تجلت عن سماء المجتمع الإسلامى هذه الغاشية ، وتكشفت غيومها ، فقد آن لهذا المجتمع أن يدير أنظاره فى شئونه ، وأن يقيم أوضاعه على ما يجب ويؤثر ، وأن يصبغها بلصيغة التى يأخذها عن شريعته ، ويستملها من ظروف بيئته ، وموروث آباءه وأجداده !

والاقتصاد هو المجال الذى تظهر فيه انطباعات المجتمع الروحية والمادية

وفيه تنجلي خصائص الأمم ، وتتكشف عناصر الخير أو الشر فيها ..

فإذا دعونا إلى اقتصاد إسلامي ، فإنما ندعو إلى أكثر مما يحمل منطوق هذه الدعوة من تحرير المجتمع الإسلامي من التبعية للغرب أو صيانة الاقتصاد الإسلامي من استغلال الدول الاستعمارية له .. إنما ندعو فوق هذا إلى ما هو أجل وأسمى . إننا ندعو إلى استنقاذ أخلاق ، وتصحيح عقيدة ، وبعث أجداد !

مادية الغرب :

لقد طغت على الغرب مادية غليظة معتمدة ، امتصت كل عصارات التعاطف والتراحم والتواد ، وقطعت ما بين الناس من أواصر الحب ، والحنو والمواساة ، حتى لقد بلغت في ذلك إلى الحد الذي جار على عواطف الآبوة والبنوة ! فلا تكاد تجد سقف الأسرة الغربية يضم تحت كيانه أسرة تسكن فيها عواطف الزوجية وأرواح الآبوة والبنوة — إلا في أقليل النادر من الأسر . وإلا في صورة باهتة لا تكاد تحس أو ترى . وإنما الذي تجده في غالبية هذه الأسر أشخاصاً جمعتها المصلحة ، وربطت بينها المادة ، فكل شيء محسوب بحساب المال ، مقدر بما فيه من مصلحة ذاتية ، فلا عطاء إلا بأخذ ، وإلا بمقابل منظور إليه ، إن لم يكن اليوم ففي غد !

الزوج والزوجة شريكان في إقامة بيت ، وفي توفية مطالبه . كل يؤدي نصيبه في هذه الشراكة ، الزوج يعمل ، والزوجة تعمل .. إنهما شريكان في إدارة عمل تجاري يقتسمان الربح والخسارة ولكل منهما نصيبه على قدر ما يعمل ! أو ليسا إنسانين ألقت بينهما رابطة مقدسة ، وجعلتهما كياناً واحداً !

إن هناك حواجز مادية غليظة تحول بين الزوج والزوجة أن يستشعرا هذا الشعور ويعيشا فيه .. ودع عنك ما ترى من مظاهر تمثيلية ، يبدو فيها

الزوجان وكأنها نغم موسيقى منسجم .. إنها مناظر تمثيلية يتحرك فيها الناس
كما تتحرك الدُمى .. بلا مشاعر ولا عواطف !

والآباء والأبناء . هم كذلك في عزلة شعورية . لا يربط بينهم إلا خيط
ضعيف واه لا يكاد يمسك بين الطرفين إلا ريثما يعرف الأبناء كيف يجدون
لقمة العيش حتى ينقطع هذا الخيط . وتتأثر حيات هذا العقد ، فتذهب كل
حبة مذهبا لا تلتقي فيه واحدة بأخرى أبد الدهر ! .

مادية الغرب هذه مادية طاغية ، قد كادت تغير خلق الله ، وتحيل الإنسان
حيوانا مجردا من كل عاطفة أو حس .. ذلك هو واقع المجتمع الغربي اليوم ..
ولا يندعك ما ترى من مظاهر تخيل إليك أن هذه الصور الجميلة ، والوجوه
المشرقة ، والأزياء المنسقة ، والحركات المهدبة — تحوى وراءها شيئا ذابا
من عواطف الإنسانية ، ومشاعر التعاطف والتراحم .

إن حب المال ، وتسلمه على المجتمع الغربي لم يدع في النفوس قطرة
تندى بها القلوب ، وترطب بها المشاعر .. بل إن الجرى وراء المال قد نزع
من الناس هناك عواطف الرحمة نحو أنفسهم ، فلا تراهم أبدا إلا في حركة
لاهة وراء المسال يكاد يتساقط بها الناس وهم في هذا السباق المجنون ، كما
تتساقط الأوراق في عواصف الخريف !

هذه هي آفة من آفات الغرب التي دخلت علينا في مجتمعتنا الإنسانية ،
وكادت تقتصر من كياننا ما أودع الله فينا — كبشر — من خير ، وما وصانا به
ديننا — كمسلمين — من تراحم وتعاطف وإخاء !

لقد زحف إلينا من نحو الغرب هذا البلاء الذي أصاب كثيرا من أمتنا
إلى أسوأ مما صار إليه الغرب من بلاء تحت هذه المحنة القاسية ، محنة الشره في
جمع المال والجرى واه لاقتناصه من كل سبيل ، والضن به عن الوجوه التي
تدعو إليها المروءة ، وتوجيها الشريعة !

لقد أصبح العامل الاقتصادي ، عنصراً متحكماً في مسار حياتنا ، وفي أروان تفكيرنا ، وفي صلوات بعضنا ببعض . . فإذا نستفيد من مادة ؟ وماذا نحصل من مال ؟؟ هو السؤال الذي نواجه به كل عمل نعمله ، أو غاية نتغياها . . وهيات أن يجيء إلى جانب هذا السؤال سؤال كهذا : ماذا يجنى الآخرون من خير وماذا يحصلون من نفع فيما نبتغي أو نعمل ؟ !

لقد ذهب كل هذا من مجتمعنا العربي ، والإسلامي ، ولم تبق منه إلا لمحات خافتة نجدها الآن في الريف المنعزل عن المدنية والمدينة . وعند القليل من النفوس التي وقاها الله شر هذا الداء ، وعصمها من هذا البلاء ، فظلت محتفظة بفطرتها السليمة ومعدنها الكريم .

روحانية الشرق :

والذي يقلب صحف تاريخنا يجد كيف كان أسلافنا جسداً واحداً . يجعل عواطف البر والرحمة والحواسن أعضاء هذا الجسد . ويقاسمها السراء والنعماء . ويعمل عنها الضراء والبأساء .

لقد كان ذلك فطرة وجبلة ، وقبل أن يكون ديناً وعقيدة . . وحياة أسلافنا العرب في جاهليتهم مضرب المثل في هذا . . ما يملك الفرد هو ملك لكل طائب . مسباح لكل راغب !

وإذا حدثك التاريخ عن قسوة وغلظة ، وعن دماء تراق ، وأموال تنهب . ونفوس تتخطف . . فاعلم أن ذلك موقف أو مرافق اقتضتها طبيعة البيئة التي اقتضت إلى جوارها البر والرحمة والمواساة . ذلك يجيء عن حمية وشجاعة ، وهذا يجيء عن كرم ومروءة . والحمية والشجاعة ، والكرم والمروءة بها جميعاً يعيش الناس في "بادية" ، وعليها تتقلب وجوه الحياة بينهم .

وعن كرم أسلافنا ومروءتهم ولدت هذه الصور الرائعة من صير

الإيثار والتجدة . . فما خلا كيان عربى من هذه العاطفة النبيلة ، ولا تخلى
عربى عن الوفاء بما تقضى به هذه العاطفة من بذل وتضحية ! حتى إنها لتعلن
عن وجودها إعلانا واضحا ، صريحا ، رائعا . . فى أقى القلوب وأشدّها
غلظة ، وأكثرها جراءة وفتكا ١١

فهذا عروة بن الورد الفاتك العداء المعروف ، والمحدود من صعاليك
العرب . . كان يضم الضعفاء إليه ، ويجرى عليهم ما يقع فى يده من مال فى
غاراته وفتكاته ، دون أن يمسك شيئا أو يبق على شيء ، حتى لقد عاش
هؤلاء الضعفاء فى ظل هذا البطل الفاتك عيشة رخية راضية نسوا معها
ما كانوا فيه من بؤس ومسغبة ، فوقفوا من هذا السيد موقف الخلاف
والتمحدى ١١ ورأوا أن يكون مصير المال الذى يجيء به موكولا إليهم
لا إليه ، يقتسمونه كما يرون لا كما يرى ! وكان ذلك داعية إلى أن تثور فى
نفس هذا الفاتك ثورة الغضب لزعامته . . فبنى ما بينه وبينهم ، ويصور
هذا فى أبيات جميلة حزينة . . يقول فيها :

إن الذئاب قد اخضرت برائها والناس كلهم وبكر، إذا شعبوا (١)

وعروة هذا يحدث عن نفسه ، ويرسم صورة لمروءته ونجدته وإيثاره
فى مواقف كثيرة من شعره ، وليس هذا عن ادعاء واختلاق ، وإنما هو
حق وصدق . عرفه الناس وحفظه التاريخ .
يقول « عروة » فى بعض صوره تلك :

إنى امرؤ عافى إنائى شركة وأنت امرؤ عافى إنائك واحد
أتهزأ منى أن سمئت وأن ترى بوجهى شحوب الحق، والحق جاهد؟

(١) « بكر » : قبيح يضرب بها المثل فى العزوباطش . كانت بينما وبين تنظ - ائفها -
حروب طاحنة (حرب داحس والبراء) .

أقسم جسمى فى جسوم كثيرة وأحسو قراح الماء ، والماء بارد
فهو إنسان لا يأكل أبداً وحده . على حين أن خصمه - الذى يهجوّه -
لا يحضر طعامه أحد ..

وإذا كان خصمه سمينا . لما يؤثر به نفسه من الطعام ، فهو هزيل ، ضامر
الجسم ، شاحب الوجه ، وهو شعوب فرضه عليه الواجب ، وللواجب
عند النفوس الكريمة ذمام وحرمة . وما أروع هذا الإنسان الذى يقسم
جسمه ، ويوزعه على من حوله من الجياع ؟ !

والطعام هو العنصر العزيز الذى تشتد إليه حاجة العرب فى الصحراء ،
حيث يغلب الجذب ، ويكثر القحط ..

لهذا كان بذل الطعام والسخاء به أبلغ صور الكرم ، وأجمل مواقف
الإيثار وأنبها ..

يقول الشاعر الجاهلى :

سأقبح من قدرى نصيبا لجارنى

وإن كان ما فيها كفافا على أهلى

إذا أنت لم تشرك رفيقك فى الذى

يكون قليلا لم تشاركه فى التفضل

ومن مظاهر الإيثار أن يتفقد الرجل جيرانه ، وأن يشركهم معه

فى طعامه ..

يقول الشاعر :

نارى ونار الجار واحدة وإليه قبلى تنزل القدر

ويقول الآخر :

إذا ما صرحت الزاد فالتقى له
أكيلا ، فإنى لست أكله وحدى
أخاطرقا ، أو جاريت ، فإننى
أخاف مذمات الأحاديث من بعدى (١)

ولانرا أن بطل الوقوف عند هذه الظاهره - ظاهرة الإيثار
والموالاه - بإظهار مروقته (الامه المريه) ، لا نحاح إلى بيان .

إنسانية الاسلام :

فالبدل ، والإيثار ، مليحة راسخة في الامه المريه
الإسلام فزكى هذا الخلق ونماه ، وعلا به عن منازع الفخر . أو اكتساب
الحد ، أو نباهة الذكر . وغير ذلك من الدوافع التي كانت تدور في نفس
المرئى في الجاهلية ، وتدعوه إلى التسخي والسكرم
وامر الاحوة الإنسانية ، وعوامل الرحمة والخير ، وبشئ المال
الكريمة التي مثل دواعي الثرة وحب الداب . وقد مو بالإيمان إلى مآزل
النضحية والفداء .

ولقد جاء الإسلام في هذا بنوع أساليب التربية وأقوه سبل التوجيه ،
لابراز هذه المعاني الطيبة ، وتجليتها في أكل صورة وأحسنها . . .

وأول ما عني به الإسلام في منهج هذه التربية هو وضع المال ، بالموضع
الذي يعمل منه أدامه نفع مرم . لا مصدر تساهل على الناس ، ولا مظهر
مأمر المال مريه لا يه وحيه أنما
الماجات الأكارب ودموى زكياه ، وعون البائس وفتحاح . . .
فن حصل في بدء المال ولم ينل منه حصه تمسه ، ورحم أهله وولده ، وحق

الفقراء والمساكين . فقد ظلم نفسه ، وأساء استخدام النعمة الى أدم الله بها عليه . .

يقول سبحانه وتعالى : « والذين يكنزون الذهب والنفضة ولا ينفقوها في سبيل الله ، فبشرهم بعذاب أليم . . يوم يحى عليها في نار جهنم فمكوى بها جبابهم . وجنوسهم ، وظهورهم ، هذا ما كنزتم لأنفسكم ، فذوقوا العذاب . يكنزون . »

فهمه عامة مكنتى المال ، الذى جعلوا همهم من المال عن أداء وظيفته في الحياة .

ويقول سبحانه :

« آمِنُوا بالله وروءاه . وأنفقوا مما جعلكم مستخفين بها . فآمنوا . وأنفقوا منكم . وأنفقوا ، لهم أجر عظيم . »

ويقول سبحانه : « ولا يأتل أولر الفصل مكم والى أن وواول القربى ، والمساكين ، والمهاجرين في سبيل الله . »

ويقول : « يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كنزتم من أموالكم من الأرض . . . »

وليدت دعوة الإسلام إلى الإنفاق دعوة سلبية لا يقابها عوض ولا جزاء . كلا ، إنها دعوة نعمل معها رضى الله ورضوانه في الدنيا والآخرة جميعاً ، ونحصى المستجيب لها ثناء المال وجراته . ودار الله ودمره ورد في الآية : « حصنوا أموالكم بالزكاة . » الصدقة . وروى عن أبى هريرة رضى الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من أحب أن يبسط له في رزقه . وأن ينسأ له في آذنه يبسط رحمه » (١) .

وعن أبي هريرة أيضا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من نفّس عن مسلم كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ، ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة ، ومن ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة ، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه (١) » ،

ولم يقف الإسلام عند هذا الحد من الدعوة إلى الإحسان ، ورصد الجزاء الحسن له في الدنيا والآخرة ، بل عمق الإحساس بالأخوة الإنسانية إلى أبعد مدى ، ووسع دائرته إلى أقصى حد . . فالمسلمون جميعاً جسد واحد ، والفرد الواحد منهم عضو من هذا الجسد . يقول الرسول الكريم : « مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد ، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالحنى والسهر » ، ويقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه : « من لم يحمل همّ المسلمين فليس منهم » .

وفي القرآن الكريم وسنة الله كثير وكثير من هذه الدعوات الكريمة إلى ترابط المجتمع الإنساني ترابطاً كاملاً ، يساند بعضها بعضاً ، ويكفل بعضه بعضاً ، الأمر الذي تجده حيث كانت للإسلام دعوة إلى أمر بمعروف أو نهى عن منكر . . إذ كانت غاية الشريعة الإسلامية فيما حملت إلى الناس من أمر أو نهى هي تزكية النفوس وتطهيرها ، وربط الناس بعضهم ببعض بروابط الحب ، والرحمة ، لتتألف القلوب ، وتجتمع النفوس ، ويحمي الناس حياة طيبة . . وكان عنوان دعوة الإسلام هو قول الرسول الكريم : « إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق ، وليس كالإحسان في غرس أطيب الأخلاق في الناس . لا كرحمة في تجميع القلوب ، وتطبيب النّوة » . . . يقول الرسول الكريم : « أنا نبي الرحمة » !

فأين من هذا ما نرى في أمم الغرب من سعار يأكل كل عواطف الإنسانية ، ويمتق كل داعية إلى خير يبذل من أجل الخير ، أو معروف يسدى لوجه المعروف ؟ .

وأين من هذا ما نرى في أمم الغرب - بل وفينا نحن الآن - من تقطيع أو اصر اقربى ، فلا يجتمع القريب إلى قريبه ، ولا يصل ذو الرحم رحمه . ولا يعرف الجار جاره ، ولا يذكر أن للجار حقاً أشبه بحق النسب كما يقول نبي الاسلام : « ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه » ؟ إنه ليعيش الفرد منا سنوات دون أن يعرف من هم جيرانه الملاصقون له في « العمارة » التي يسكنها ، ولا يعنيه أن يعرف من هم ، ولا يشعر بشيء مما قد ينزل بهم من كوارث وهموم !!

فهذا ديننا . وتلك تعاليمه ، وهذه أمتنا ، وذلك ماضيها ، وهذا هو الغرب وحاضره الذي يعيش فيه ، وتمايلده التي أخلصنا كل الإخلاص في نقلها إلينا وما يستوى البحرين ، هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج .. أفلا يحق لنا إذن أن ندعو إلى اقتصاد إسلامي ، محرر من هذه النزعة المادية التي ألقاها الغرب علينا ، ونضحت على تقاليدنا وأخلاقنا ؟ أفلا يحق لنا أن ندعو إلى اقتصاد إسلامي لا يبعد المال وإنما يستبعد هو المال . ولا يعرف في لذات الحياة ، وإنما يحسرها منها . حسو الطائر الحذر من شباك الصائد . لترسوا هذه واحدة . ١ .

وأخرى .. تدعونا إلى حث الخطأ نحو « الاقتصاد الإسلامي » . نذني ندعو إليه .. وهي هذه أنعمالات المصرفية المشوبة بشوائب الربا . فذلك أسوأ سيئة حملها إلينا الاستعمار فيما حمل من سيئات ..

إن المجتمع الاسلامي مجتمع إنساني تعاوفاً ، ينهيه دينه عن الربا ، وتعف به مروءته أن يُرَبِّي .

إن الربا الذي كان معروفا في الجاهلية إنما هو دخيل على الأمة العربية ،
قد وفد إليها مع اليهود الذين استوطنوا المدينة وما حولها قبل الإسلام ،
وكان لهم فيها وفي جهات كثيرة من الجزيرة العربية نشاط اقتصادي ، شأن
اليهود حيث يكونون .. وحيث يكون لليهود مقام في مكان ، فلا بد أن تسود
المعاملات الربوية فيه ، وتأخذ برقاب الناس ! .

أمل يتحقق :

وتحرير اقتصادنا من المعاملات الربوية وما يحوم حولها أمر قد صار
الآن قريب المنال بعد أن أصبح لنا كيان واضح في المجتمع العالمي ، وبعد
أن وضع اقتصادنا موضع التجربة في أكثر من موقف وواجه الأحداث
والمؤامرات ، ونازل أقوى الأمم شأنا ، وصمد لها ، بل وتغلب على
أساليبها ، فخرج من معركة الحصار راسخا قويا .

اقتصادنا وهذا شأنه يستطيع الآن أن يكيف وجوده ، وأن يأخذ
الوجهة التي يريد غير مقيد بأي نظام اقتصادي آخر .

وإذن فلنا أن نرقب مولد هذا الوليد الجديد في المستقبل القريب ، وأن
نلح في قسائه الطمر من رجس الربا والسلامة من داء المادية ، وكلب الآثرة
والأنانية ، وبهذا نرد اعتبارنا ، وننتصر لديننا ، ونأخذ من الدهر ما سلب
منا ، « كتيب الله لا غلبن أنا ورسلي .. إن الله لقوى عزيز » .

محتويات الكتاب

صفحة

٣	مقدمة
٨	مدخل إلى البحث
٨	الإسلام دين الفطرة

الباب الأول

نظرة الإسلام إلى المال

٢٢	تعريف المال
٢٤	المال وسلطانة على النفوس
٢٨	الحياة بين الفقر والغنى
٣٢	الإسلام ونظرته إلى المال
٤١	الإسلام ليس عدواً للمال

الباب الثاني

الأموال العامة

٤٨	بيت المال
٤٨	التعريف به
٥٠	نشأة بيت المال
٥٤	الخراج
٦٠	حكم الأرض الخراجية
٦٢	الجزية
٦٤	نظام الجزية

٦٧	عشور التجارة
٦٩	مصارف النية
٧٣	كيف قسم عمر النية
٨٣	خمس الغنائم
٨٣	كيف تقسم الغنائم بين المحاربين
٨٤	كيف كان يقسم خمس الغنيمة
٨٦	مصرف خمس الغنيمة

الباب الثالث

كسب المال

٩٤	الطريق الطبيعي للكسب
٩٧	العمل
١٠٢	الميراث
١٠٦	الوصية
١٠٨	الهبة
١٠٩	القرض
١١١	العارية
١١١	المنفعة
١١٢	احترام الملكية
١١٤	وازع السلطان في الإسلام
١١٥	السرقة
١١٩	الاعتداء السافر (السطو)
١٢٠	الحجر
١٢٢	الوصاية على مال القاصر

١٢٣	حرية الكسب
١٢٤	الإسلام والظروف الاستثنائية
١٢٥	العمل ورأس المال
١٢٨	الإسلام ورأس المال
١٢٩	المضاربة
١٢٩	المزراعة
١٣١	المساقاة
١٣٤	الربا
١٣٤	الإسلام والربا
١٣٥	مداخل إلى الربا
١٣٦	ربا الفضل
١٤٠	يوع الفرد

الباب الرابع

المعاملات المعاصرة وصلتها بالربا

١٤٩	نظرة عامة
١٥٢	سلطان المال وسطوته في هذا العصر
١٥٤	أعمال البورصة
١٥٥	ماهي البورصة
١٦٧	المضاربة
١٧٣	السياسة
١٧٥	المصارف
١٧٦	كيف تم عملية الإيداع والإقراض في المصارف

صفحة	
١٨٦	الشركات
١٨٧	شركات التأمين
١٩٠	الاحتكار
١٩٠	التسعير

الباب الخامس

إنفاق المال

١٩٣	الزكاة
١٩٧	الزكاة في هذا العصر
١٩٨	الإنفاق على الأهل والولد
١٩٩	الصدقة
٢٠٠	فائض الأموال

الباب السادس

نحو اقتصاد إسلامي

٢٠٢	منطق الحياة
٢٠٤	مادية الغرب
٢٠٦	روحانية الشرق
٢٠٩	إذنية الإسلام
٢١٣	أمن يستحق

مراجع البحث

اعتمدنا في هذا البحث على كثير من المراجع ، وكان مرجعنا الأول من بينها كتاب الله ، وسنة الرسول :

ومن هذه المراجع :

- ١ - تفسير ابن كثير .
- ٢ - تفسير الكشاف .. الزمخشري .
- ٣ - صحيح مسلم .
- ٤ - بلوغ المرام من أدلة الأحكام لابن حجر العسقلاني .
- ٥ - زاد المعاد لابن قيم الجوزية .
- ٦ - الخراج لأبي يوسف .
- ٧ - الأموال لأبي عبيد .
- ٨ - السياسة الشرعية لابن تيمية .
- ٩ - القواعد النورانية لابن قيم الجوزية .
- ١٠ - الطرق الحسكية لابن قيم الجوزية .
- ١١ - كتاب العقود لابن تيمية .
- ١٢ - الربا لأبي الأعلى المودودي .
- ١٣ - الحماسة لأبي تمام .

- ١٤ - أعمال البورصة في مصر .. لجول خلاط .

للبيـ ولف

• في طريق الوصول

دافع عن العقيدة الإسلامية ، ودفع لما زحف عليها من مقولات للبدن ، وعقائد الوثنيين ، ومرض يادى العروبة في سماحتها وبسرها ، وكفالتها لحاجات الخضم الإنسانى ونظوره .

• من نمرات الخيل الاسلوبي

مقالات تطبيقية لخدمة الإسلام في حياة الفرد والمجتمع ، وفي بناء المجتمع وتوازنه
الإنسانية والروحية ،

• محمد بن عبد الوهاب

مرص لدعوة الراحة ، في فكرتها ومنهجها ، وفي عدلها والى والى مع خصومها ،
و في الأثر التي نمت عنها ، مع تحمل كاهل لفتنة صاحب الدعوة ، وما كانه المظلمة
والزوجة .

• عمر بن الخطاب

الوثيقة الحُدُثة لادس الحُدُث . . وانزل ادى جى حقة الإسلام ، وكشف عن القوى الكفنة
و شره لغيره لئلا السكافة من عباده الإنسانية وهدايتها .

● المرحوم المصطفى

بمست كاشف لطيفة ادعاء ، ووجهه " كرهة جبر الحاديات ، وتعبئة المنهج تقوم على
تدعيمه و تيسر رسال انتم .

• ثأفة التصوف

[illegible]

● ۱۰۰۰ و ۱۰۰۰۰

١ - من كان له فضل أو عيب في الدنيا ، فإنه يلقى له نصيبا في الآخرة ، وهو الذي يلقى له نصيبا في الآخرة ، وهو الذي يلقى له نصيبا في الآخرة .

تحت الطبع

● قضية الأولاد: بين المؤمنين والمؤمنات.

● قضية البحث : بين الخلقة والدين .

